





افضل زاده علامه محمد حسن

سید محمد
۱۲۱۷





00

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على نواذله والصلوة على محمد وآله
قوله ارفع التسمية بالتحديد في منتهى اقتضاها في تبيين الماردان فانه قد بين ان الاقتضا
لما ورد في الحديثين انما يكون بهذا الطريق بان يبدأ بالتسمية حقيقة وبالجملة بالاضافة
الى ما سواها وكذا قوله واقضاء وهو كذا قوله واذا اراد الله سبحانه فانه
فانه لما يكون بالتسمية فلا بد ان يقال ان قوله تليل لا يفسد الادوات في منتهى الكلام فجمع
بينها او ذكر التسمية والتجديف والقول واذا تليل لا كذا قوله فافهم **قوله** مناجح سنة اشارة
الى التليل السابقة **قوله** وقد دل على التوفيق في ايامنا لا بغير مناجح خصوص التحديف **قوله**
تعبية غير فانه اصل كلامه احتياج الى التاويل على قاعدة الاشوية التي هي من الاعراض للبعد
في فعله سوكونه محله لا بخلاف مما تريد في المعنوية فانه كما هو في خصائص الحاشية كما
لا لا بد ان ياتي بالاولا فليكن فعل العبد منه تكلم بوجه كسبه والاولا كذا في الحكمة منه لم يكن العبد
فانما **قوله** فالاولى يناسب الاكرام لان الاكرام انعام عام فتناسبه انعام
لخاص وانهم يخصون شاء اكرام خاص فتناسب الاكرام العام **قوله** والثاني في الذكر
فان التوفيق كالارشاد في الطريق بعد الدعوة الى الذكر **قوله** فتناسبه فيما بينهم
كان فعله هو هذا على الفعل الذي به صلى التكليف الشرعي ويؤيد انه فسر به بالخط
من قوله تعالى وذكرنا بني آدم فنجبنا الى قلب العقلاء على الجانين والنجباء وان
على العقل العزيز في العقل المستقلة لا ذكر في المعقولات فلا مراد **قوله**
لان اشارة الجموع وحذف المعقولات في الاشارة الى تليل هذا القائل هو الشارح
الابوي وليس كلامه بالنسبة الفاضل المحض اليه فانه قال في المراسم ليعلم الاكرام
المراد

هذا هو الوجه في قوله فافهم قوله مناجح سنة اشارة الى التليل السابقة

لانما ما اعطى العقلاء منهم من العقل الذي به صلى التكليف الشرعي وبهذا فسر
ولقد مرنا بني آدم وفيه ايماء الى ان الجموع المتماثلين في العموم كالجوع والضرية عائد
الى التفسير المفسر من قوله بهذا الا الى ان مرادهم الاكرام **قوله** افهم انما
الابوي من قوله وفيه ايماء الى بيان رعاية برادة الاستدلال في فعل تعدي وعو
ضمير في التفسير فالقمة الاشارة بعموم الاكرام ولو بواسط التفسير وقيل انه
ليس في كلامه ما توهم ان عموم الدعوة اشارة الى ان حذف المعقولات فينبغي لعموم
اقول كتب الفاضل على كسبه هذا الموضع هكذا فانه وان لم يصحح بالاشارة
الى حذف المعقولات لكن سياق كلامه يباين ذلك فليحذف في كلامه وسأفهم **قوله**
برادة لأمته لا في معقولات لا في غير ما يريد **قوله** والاسلام هو هذا الذي
وهذا الحق قد اعتبر فيه الفروع فيكون الحق هو الاسلام المراد بالجملة كالمشهور
قوله فالاضافة بيانها على تقدير ان يرد بالدين ما يتنازل الاصول والفروع
واما اذا اراد بالدين الفروع فامانة البعض الى الكل **قوله** استنالا لامة فافهم
تليل لقرن كذا ياباه قوله فمن ثم فالوجه ان قوله فمن ثم تليل المطلق وان قوله
استنالا على معنى من ملاح ان المصدر بمعنى الفاعل وهو تليل التجليل ونفس الصلوة
وما يفي ان قرآن العقلية بالتحديد يتضمن المصطفى في الذكر والاشارة في حكم الذي
هو الوجه والاولى مملكة بكونه عام فامتن كما اشار اليه بقوله فمن ثم والثاني
مملكة بقوله ثم متشالا فسر هو اول الوجه مملكة بالامر لا بالامثلة **قوله** فتناسبه
بنسبة يعني ان قوله المبسو اشارة الى البسوة وهو طاهر مشهور معروف من العقلية
ابتداء فكانه ليس نعم بل المقصود هو القليل **قوله** كان كل ما هو في الاعجاز انما
مع العلم بوجه كاشير اليه قوله اشارة الى قوله في وقوله في قوله في الاعجاز
فله يود ان الاعجاز في الاعجاز لا يلزم ان يكون المعقولات في الاعجاز في الاعجاز

هذا هو الوجه في قوله فافهم قوله مناجح سنة اشارة الى التليل السابقة

يخفى حاله على غير اهله كالقرآن فلا ضرورة لتفسير الابرار بالاضواء ولا واضح
قوله ايدان باستقله لكل صفة كالتصديق الوجع لا نسب لكل من الموضوعين
 الا بقاء الاستقله لكل صفة من صفاته وعم وهو انواع والعطف المفيد لمعنى الجموع في النعم
 ومن صفة فعلية حسن فلا يفتقر الى مكان كل من التكتين في كل من الموضوعين فيذكر
 فان الكتاب بغير المحركات والقوله والبر ولا الاحكام هذا بيان انه امر الى الالة
 فانه ذكر الكتاب بقوله ابرار المحركات وهو الملاية لان الكتاب كذلك ثم ان الكتاب
 لا شك انه دليل على اظهر الملاية للاحكام على ما ذكره الابرار وتبينه بالدليل
 ولا يظن ان مراده ببيان الابرار في تفسير لفظ ابرار الملاية والبر ولا الاحكام
 عنه **قوله** حيث لم يختلف فيه وما السنة فقد اختلف في تحية بعضها كقولهم
 بانه على كيتا عام لا كما يحسنه وما اختلف في الاجماع والقياس في شهور **قوله**
 وفيه دل على الاحكام مستقلة الى السماع وفيه تأمل في اذالة المعنوية من قوله
 الموضع السبل ان الشرح يعقوب ما يقتضيه العقل الا ان تأويله ايضا في تاليه
 على وجه الرضوخ ابتداء والتكئة في لفظ الموضع الاشارة الى ان الشارع
 لم يشرع الله تعالى **قوله** وان صحابه اقرأهم لا يفيل لم يذكر ما هو المعنوي
 من قوله وقد شرجه غير واحد في وهو مستورد كذلك الشروح في بيان
 الدقايق وكما بين لا ناقول في فهم ذلك بالانزام من اقرأهم ولو كان
 للمختصر شرح واف لا اقرأوا واما انه قد احاط بما فيه جزاء فواصل في
 السبب فافهمه بالذكر وان كان الاقرأه يدل عليه ايض **قوله** اي في
 اي فطية لمن ولو حمل قوله ناطرا بدلا على انهما فطية المتن فقط فطية
 للفظ الاقوي وقوله وربطها بامارات على انها فطية المتن ومعنية للفظ
 القوي وقوله ومحال على انها فطية المتن ومعنية للفظ الضعيف لم يرد
 عليه

عليه البحث الثاني من تفسير الالة في تعريف الفقه بالا ما فليسا
قوله وفيه ان الضعف مختلف قوة ومضادون التعيين كان هذه الاشارة على
 مذهب القوم والا فصار الشارح ان التعيين قابل لما **قوله** وانه مطلقا يريد
 الاطلاق بالنسبة الى النوع لا بالنسبة الى جميع افرادها فله في ما يجرى في آخر
 بحث السند من ان الظن قد لا يحصل احدها ولا يفتقر بحيث يجب العمل به
 على ان الكفارة يجرها جازا العمل فلا ينافي في نفي الوجوب فان الشارح يجوز
 العمل بكل من القياسين المتساويين **قوله** لظهور استعمل النوط مع الدليل في ذلك
 لا النوط اي التعليق انما يكون بالنسبة القوي والدليل القوي يناسب بخلاف
 الربط فانه قد يكون بالنسبة الضعيف والامارة يناسب **قوله** وهما بحث في
 تعريف الالة في تعريف الفقه بالا ما ان يعنى الالة المذكورة فيه وانما شريته
 بالامارات لم يكن شئ من الاحكام الفقهية منوطا بالدليل القطعي وبعضها منوط
 بالدليل الظني فله فيا فيه اختصاصا من شتات الاحكام الفقهية بالامارات لا تفعل
 لوسيل ذلك فلا يخفى ان قوله ودفعتم ليدونها بعد اخذها من ماضها وشارها في
 الاحكام الفقهية وقد جعل لها مائلا فسلم ان قوله سابقا ناطرا بدلا في شتات
 الاحكام الفقهية نعم يمكن ان يقال ان البعض جعل القطعي سائلا الحكم فتوى كلامه
 فاشارة اليه هنا والنقص لم يجعل سائلا ففسر الالة بالامارات فند **قوله** لان سلك
 اصول الفقه قواعدها وتحتها كليات اي يتوصل بها الى كليات هي المسائل الفقهية
 فكانا تحتها الا ان موضوعها المسائل الفقهية من جزئيات موضوعات مسائل لا
 فاندرج ما تعاقب موضوع الالة وكونه موضوع الفقه افضل للمكتفين
 فيدبرج احكامها في احوالها وما تولى يخرج على ما ذكره من مسائل الاصول
 ما يفيد شرايط **قوله** ثبات الالة للاحكام وما يتعلق بالجميع والمعارض

في تعريف الالة في تعريف الفقه بالا ما فليسا
 في تعريف الالة في تعريف الفقه بالا ما فليسا
 في تعريف الالة في تعريف الفقه بالا ما فليسا

في تعريف الالة في تعريف الفقه بالا ما فليسا

وغير ذلك ولو قيل وصف القواعد بالكلية لانه مسائل الاصول قواعد متبدلة
تختلف كلياً اي انواعها لم يرد عليه شيء لكن اشبه بما ذكره على ما فسره به اظهر
وجعل المقدمات اي المبادي في غير ليس المراد من المقدمات ما يكون خارجاً
عن العلم ولا العقائد بل هي مبدأ المسائل بل المراد بالمبادي بالمعنى الاعلى الذي
يأتي كما ان الاول في قوله كبر كما فعله عنه والتقدير الاول كما فعله عن
بعض الافاضل اشارة الى المسائل وسبب منه ان معنى التفسير الذي هو في اللفظ
ايضاً اشارة الى المسائل ويجوز ان يترك العلم في مسألة باعتبار
اي علم ادركه لا على الكتاب لان المنهج على تسليط الفكر على كل العلم
ومعانيه وصف العلم على تخصيص مقاصده ومبانيه التبيين على ما يتعلق بالكتاب
لا لا اعتراض عليه او السكوت بما لا يليق به اشارة الى ما اختص به اركانه
لا تعلق قوله الصحابي المشار اليه بنا في هذا الاختصاص ولا يحتمل ان يعتبر
في الكشف عن هذا الحق فيكون كشيء من الخفية او يعتبر ككشف كل عن كبر متروكة
لا غيره او يعتبر المشار اليه بطريق المعافاة بالمبادي والمقدمات او يعتبر الكشف
غير الافتراء فان توفيقهم وتعليمهم بعد تعلمهم من الشارح كشف بعد كشفه
الذي افاه بعد النطق والوجدان الذي هو بمقتضى الافتراء ضروريان
الكل لا يخلو عن جزء من حيث هو جزء لو ترك قيد الحثية وسئل ان الكلام يحل
على الجزئية المتميزة في الوجود قطعاً كان اولى فان هذا القيد مشعر بان لا يخلو
عن الجان ان يحل كما في الاجزاء الجزئية ولا مجال له في هذا المقام ويمكن ان
يوجب بانه اشارة الى ارفع من خطه هذا القيد في مقسم الكل الى اجزائه
فانطلق عنه من انه احرار عن الاجزاء الجزئية فان لم يحل فيها ليس من هذا القبيل
منه لو قسم الكل الى اجزاء الجزئية يكون هو الحوطة من حيث هي اجزاء ظاهرة

محولة

محولة وان كانت محولة من حيثية اخرى هو جزء من هذا الكون لا يرب كونه داخل
في حقيقة الاقسام كما في قسم الحواس والاعراض وفيه تأمل وهو ان قوله
فيحصله ايضا كل قيد قسم منه بداهة على ان القسم احوال حقيقة هو مجموع
القيد والقيد لا معنى له فيجب كون القسم داخل في حقيقة الاقسام وفيه
ما فيه فان جعل القيد لخصا لا بنفسه كما هو الظاهر لكنه اشار بقوله
وفيها ان لا يفتقر الى احتمال ان يجعل القيد له بتقدير ما يفتقره وكذا الكلام
ان جعله للعلم لعدم الاحتياج الى الاعتداد وعدم تملك القيد بوجه لا
الضام الثالث في قوله لا يصح اللبس عن تعمله صراحة ولا يرد الا ريب عن
تعلمه ردة والله اشهد ان ينفع به كل راجع الى المختصر المذكور ولان
الاشتباه الوجه الاخر مخدوع عن تعريف علم الاصول هذا الوجه جارياً اذا كان
الشيء المعروف عين القسم وفيما نحن فيه المقسم هو العلم بالمعنى المجازي العام
والعرف العلم بالمعنى الحقيقي الخاص بعد الاغراض عنه والنظر الى جانب اللفظ
مرة نرفع على الحقيقة لاول هذا الاسباب هذا المقام او ما هو الحكم بالاختصاص
عن تعريفه اما بان يذكر عقيب التعريف المذكور في المبادي فهو الحسن او
العرف جارٍ بتدعيم هذا الحكم على جميع الاقسام واما بان يذكر التعريف هنا
ويذكر الحكم المذكور عقيب ذلك او التعريف ياتي في المبادي وهذا الحكم
واضح ان المبادي في الواقع كما يده عليه حصراً بعد الخطبة في الامور الاربعة
لكن لما كان مرتبة في افادة البصيرة منقطة عن الامور المذكورة في المبادي
لم يذكره فيها ولم يجعله مع تلك الامور في قوله او تصد او شروها
يمكن ان يترك كل ما يتوقف عليه تصد العلم بجهة ما يتوقف عليه شروع فيه
على وجه البصرة عن الاخر وهذا الوجه صواباً للذكر وقد يكفي بقوله او شروها

وقال في الحاشية واما ساوه فلا في الامر في العقد بالعكس ضرورة ان ما يستل
اليه شيء مقصود بالذات واولا لا نقول هذا في الف لما ذكره الشيخ في الاشياء
حيث قال حصوله ذات المطلق واجراءه مقم ^{الذات} لطالبه واولا وحصوله العرض مقم له
بالعرض وثانيا لا نقول محل قوله بالذات واولا على معنى به واسطة وتبعية
ومعنا في حصوله وقوله والعرض وثانيا على معنى بالواسطة والبتقية وتأخر
في حصوله على ان ما يرتب عليه العرض مقم بالعقد الاولي واولا العرض فلا خلاف
و يمكن ان يتكلم في كلام الفاضل الا بوجه على هذا لخص عن النساء وقد بر
لانما لا يكثر الاستنباط مقصود بالذات وعن ضامنه يستلزم ان لا يخفى عليك
ان هذا السواء غير دار واولا استنباط مقم بالذات من الف وعن عرض من
المقم الذي هو المباحث المتعلقة به وبغيره كما اوضحه فكيف يتوهم لزوم اتحاد
غاية الشيء مع مقم لا بعد ان يتوهم ان المقم بالذات مطلقا بالنسبة الى الشيء
واحد لا يجوز ان يكون متعلقا وهذا في غاية البعد الا ترى ان غير المباد
مقم بالذات ومتعلقه واقرب منه ان يتوهم ذلك من عبارة الشارح حيث قال
اولا لان المقم استنباط الاحكام بطريق الحصر ثم قال ما يتقونه الكتاب ما مقصود
بالذات واولا والاولى لان العرض منه استنباط الاحكام فكانه يتوهم منه ان
المقم منه ينحصر في العرض وفي المسئلة ولا يتوهم نوعين في اصله لاجل بانه
انما يقع لولم يرتب المقاصد واما اذا ترتب فالاحصاء في العرض او في
المسئلة ثم والعرض للباقي ليدفع توهم ان ترتب شيء على شيء يمنع كونه
مقصودا بالذات فتدبر لان العقل لا يدخله في الاحكام لشيء الا ان
المراد ان استنباط جميع الاحكام من الآلة والافله نزاع المتقولة في ان بعض
الاحكام لا يستنبط الا منها ^{الحصر} ما عطف ايج قار في الحاشية لتيسر الحصر

الاخوين

الاخوين العظمين حصر استدلاله فكانه يريد ان يحصر بمعية القدر لا يريد على العامين
في العلم المدقة واعتبار القدر الاخرى بعد الان لا ينافيه ويقتل حصر الحصر في العامين
غير صحيح او الحصر في مثل قولنا مبصر ما انثا او كتاب او بساط وقولنا لثوب
اما واجب او ممكن خارج عن العامين او ليس بشيء منها وايضا بين الشيء والاثبات
ولا مستندا الى الاستقراء لعدم احتياج الاصل الى دليل واحتياج الشك الى برهان
اقول ان ليس بتقسيم وانما حصر على الاحتياج الى البرهان اثبات ان الواجب موجود
في الخارج ولا يجرم العقل باحصاء الموجود في الواجب الممكن وقار في الحاشية القسمة
ان كانت عقلية فهي بدلية لا احتياج الى دليل وان كانت استقرائية فذلك لانه
لو كان هناك قسم اخر لوجب بالشك كمن الكتاب فكذا المقدم والمكذبة فظنية حتى
الملازمة من حيث هي ظنية لان عدم الوجدان لا يرد على عدم الوجود لكن الحصر
فذلكم قطعا فيما اذا دل الدليل القطعي على ان التسم لا في غير موجود فتدبر ^{قوله} والمقم
من القسمة تحصيل الاقسام لا تعدية حكمها الى مثل هذا شيان القسمة وليس فيها حكم
عنه يمكن الاستدلال عليه والحصر اى الحكم باحصاء المقسم الاقسام احصاء من القسمة
اي القسمة غير خارج عن الاقسام وهو متأخر عن القسمة وعن حصوله الاقسام فلا يلزم
من كون المقم من القسمة تحصيل الاقسام امتناع تعدية حكمها الى المقسم حتى حين
تصدق الحكم بالاخصا فاذ لم يكن هذا بدليا يمكن ان يستدل عليه بالاستقراء
المصطلح بان تعال هذا جزء العلم والكتاب ما هذا اذ اكد كل واحد منها
غير خارج عن الامور الاربعة فكل ما هو جزءه غير خارج عنها وهو معنى اخصار
فيها ولا دور في ذلك اقول قد اشار في الحاشية الى ان هذا الاستقراء يتوقف
على الحصر ايضا والالم كصيلة منه قوله فكل ما هو جزء غير خارج عنها والغريب
الحصر الموقوف على الاستقراء وبين الحصر الموقوف عليه له بالاخص في القسمة
لا يفيد شيئا نعم الاستقراء الناقص لا يتوقف على الحصر لكن ياتي مقامه عنه

فليشأ كل ما هو جزؤه فهو غير خارج عما ذكره في هذا قضية
 ضرورية بحكم ما كل من تصور من غير الجزء والخارج فكيف يصح الاستدلال
 عليها بقوله لان هذا الجزء هو اقل من هذا العالم وهل عن قوله عما ذكره فان
 الفاضل الخ لا يمكن ان يكون كل ما هو جزؤه فهو غير خارج عنه تعالى انه قضية ضرورية
 فلا يفتقر فتعال ما تضمنه الكتاب اي ما يمكن ان يتضمنه وما من شأنه ان
 ذلك لتبين القسم الساقط عن درجة الاعتبار وقد تعال كفي في قسم
 المعلوم الى شئ تناوله له حسب كونه العقل لا يحسب الامر كما قالوا المحاد
 اما يتخير بالذات احواله في اوله لا يتخير ولا في منه والقسم الثالث غير موجود
 عندهم بل يمنع عند بعض اما ان يكون مقصودا بالذات من العلم
 بجعل من العلم حالا اي كائنا بقص العلم فله وجه لما قيل والصواب في العلم
 على ما وقع في بعض النسخ والثاني ساقط عن درجة الاعتبار فان كان
 اسقاط هذا عن درجة الاعتبار في العلم لا يقدح في كونه قسما من اقسام
 التقسيم بذلك عن كونه عقليا بل بارسال القسم الاخير في علمه الغرض
 ايراد المحصول استقر في الواقع على طريق الترويد بين النفي والاثبات
 فلا وجه لادراج ما ليس من اقسامه ولا يصدق المقسم عليه في الواقع
 في الترويد كيف ولولم يقدح سقوط هذا في كون المحصر عقليا لم يقدح
 سقوط ما يقابل القسم الاخير في كونه عقليا فامكن في كل قسم من
 الترويد بين النفي والاثبات ابتداء وانتهاء فله وجه لتعيين الابتداء
 وانعكاسه لا بد ما يتوقف عليه الاستنبال لسبب ان الغرض من الامر
 يخرج المحصر عن كونه عقليا وفيه ان ادراج ما هو من اقسامه الوجه
 الذي ذكرناه لم يفتقر المحصر العقلي الى القسم الاخير واسقاطه بعد الامكان
 لا يقدح في كون المحصر عقليا بخلاف القسم الاخير فانه من سلبه لم يضر
 التقسيم

الاعتقاد انما يوجد والى ما لم يوجد فيه لا يقدح استقام ما لم يوجد في كون المحصر
 عقليا ويمكن ان يكون التقيد بما يتوقف عليه الاستنبال متبعا في القسم ان
 تعال ما تضمنه العلم الذي يتوقف عليه الاستنبال توقفا قريبا وبعيدا اما اذا
 لم يقدح في الاظهر ان تعال مراد ان المحصر الاستقرائي قد يرد وفيه بين النفي
 والاثبات في بعض الاقسام ويبقى بعضها مرسلا في غير ذلك عبارة خلت
 الشيخ المبادي وجعل قوله لا بد دليله عليه فثبت اما ان يكون
 مقصودا بالذات ويتوقف عليه ذلك ويكون هو هذا المحصر ثم ان يكون
 لا يكون مقصودا بالذات ولا يتوقف عليه ذلك لا تعال الغرض من المبادي
 ونجاء الارسل في القسم الاخير المقصود لا يشهد به المعنى وهو حاصل بخلاف
 ما ذكره الشارح اذ امره ويريد بين النفي والاثبات المبادي وحدها ومع الارسل
 المبادي ايضا لا نقول بنبأ اشارة هذه الكلمات انقصار النظر على الاول
 وذهب بعض العلماء الى ان الموضوع هو ولم يجعل الاجتهاد والرجوع من
 الموضوع بل مرجع احواله فلهذا الى احوال الاول بخلاف احوال الاحكام فانها
 كذا لم يستحسن رجوعا الى احوال الاول فلهذا جعل الاول السمي والاحكام هي
 وروى بان مرجعه الى ان الامر مثلا يدل على الوجوب في معنى ان ذلك البعض
 قال بان الاول ما يبحث عن احوالها ويمكن الرجوع اليها فالحاجة الى
 تكرار الاشارة الى ان يقولوا اعتبار الرجوع لا يمكن جعل الاحكام فقط
 موضوعا لرجوع احوال الاول اليها فلما لم يرجعوا علم ان المقيد هو المظهر
 الا ان تعال ان شرفه الدليل واصله واهمية منع عن رجوع احواله
 للاحكام فيقول الكلام الى اعتبار الحسن لا النقص فالظاهرة لا ترفع في المعنى
 وادبته من ان كل عرض لا حكم عليها نحو ان يكون موضوع مسئلة العلم

عرضا ذاتيا لموضوعه فالجواب عن اعراض الاحكام بحث عن الاول فانما صح
اذا كانت الاحكام محولات على الاوله وسيجيء انما اجزاء لمحي لا تفتد به

فانذفع ما قيل من ان المباوي لا يوجد الا من دفع من كلامه بمنح الملازمة الثانية
فيجب على المباوي على المعنى الذي سماه المصنف مباوي وينبغي كونه من لغو
لان ما ذكره نفس المباوي بل بعضها لا يندرج في الموضوع فيها وقد ذكره هنا
ان حملت على المصطلح لم يصح جعل الحد والغاية منها يمكن منع هذه المصلحة ايضا
بان تعال على تقدير حمل المباوي على المعنى المصطلح يجوز ان يجعل الحد والغاية منها
بطريق التعليل واجبا ايضا معطوف على قبيل اي انذفع ما قيل واجبت
عنه ايضا وانما لم يذكر الموضوع في المباوي اي جزء مستهلك على الوجه المذكور
في المتن لان تصور داخل في الاستدلال في نفس الامر وان لم يذكر فيه كسفي
المسائل في سائر الاجزاء فاحتمل ما قيل ان اراد مدخوله في الاستدلال
ذكر تعريفات الاوله فيه فليس كذلك بل تعريف كل دليل مذكور في باب
والارادة به كونه تصور داخل في الاستدلال منه العلم في نفس الامر ولما كان
هذا يوجب ذكره فيه ولا يصلح لان يكون له لعدم ذكر الموضوع في الباب
فلان نبوء الكتاب والسنة اي من حيث الاضافة الى الله والى رسوله
فهذه الحاشية كان من صفات الدين والاجماع ليدل عليه في باب
ولم يذكر القياس مع انه سيدل عليه في باب ايضا لعدم كونه مستهلكا
فانه فرع للثلاثة الطلب فنل اختياره لا ينافي ما ذكره في الحاشية الا يمكن
في الغالب بقرينة قوله فرما اداه لان هذا يدل على انه ربما يودي
الالمط اقل يد هذا وكذا قوله الشارح المحقق اذ لو انذفع الى طلبها
وبما الفاضل ذلك بان لم يميز عنده المطالع على انه يكفي تصور المطالع بالوجه
العلم

العام ولا يلزم تصور عدا وجهه في كماله عليه قوله وان تصور ما بما يعتمدا
وغيره لم يتعلق الارادة بخصوصها وقوله في الحاشية الا انه ان الواجب هو
تصوره بوجه خاص والاشنع طلبه وهو الموافق لما هو المقرر في محله موضوعه
ان الفعل الاختياري لا يمكن ان يوجد الا بالتصور الجزئي والارادة الجزئية
المتعلقين بالفعل الجزئي لان التصور الكلي نسبه الى جميع الجزئيات على السوية
وكذا الارادة الكلية فلا يقع بها جز في خاص والارادة الجزئية المتعلقة
بخصوص الطلب الذي هو فعل اختياري لا يتعلق بتحقق الارادة المتعلقة
بخصوص المطا ولا يتحقق بتخصص الطلب بدفع تخصص متعلق اي المطا
في الحاشية بالامر الذي يصير مطورا حقيقة في المال بعد تعلق كطلب
به وانما قسم بذلك ليعم مثل قوله وان تصور باعتبار من شامل في قوله
ولو انذفع الى طلبها من حيث انها جزئية في المقصود تصور باعتبار من شامل
ان تصور امر شامل نفسه لان الامر شامل اليه ملاحظة ويرجع
النص الجزئي في قوله وتصدق خصيصا الى الامر شامل ويكون معنى قوله فرما
اداه الى اليس عطا ونية الى اليس عطا في المال وان جعل الضمير ارضا
الى المطا الواحد كما هو الظاهر في قوله وتصدق خصيصا في ضم جزئي انه
وتصدق خصيصا من حيث انه جزئي من جزئيات ذلك الامر شامل كما هو
المعنى من قوله ولو انذفع الى طلبها من حيث انها جزئية للمعنى العام
فيقول الامر شامل اليه ملاحظة ويحتاج كونه مطورا بصدق كما ذكره
في الحاشية الاخرى تدبر فرما اداه الى اليس عطا فتدل على انه
لان الموضوع انه لم يتصور من حيث كونه مخصوصا سوى الامر شامل وهو عطا
فلم يصير شيئا مطورا فلم يتصف شيئا بمفارقة المطا ولا يخفى ما فيه حيث نفس

المطلوب بالامر الذي يعتبر مطلوباً في المثال وجعل الامر الشامل مطلوباً
 كما قلنا في الحاشية الاخرى نسبة الطلب الى الكثرة من حيث انها مستندة
 تحت الامر الكلي الذي هو المطلب فتدبر ويجعلها شيئاً واحداً ومميزاً
 عما سواها وكانه اشار الى ان المطلب اذا كان كثره لاجته وحدة متميزة
 فمميزها بتلك الجهة كافية في طلبها وان كان المطلب كل واحد منها لا تلك الجهة
 التي جعلت له ملاه خطراً فان المطلب اذا كان ذا اجزاء فاللازم تميزه عن
 غيره لا تميز كل جزء عن غيره لا يقال فيكون تصور المطلب بالامر شامل اذ تلك الجهة
 امر شامل لتلك الكثرة وقد نفى ان نفى الذي منعه هو التميز
 لتفريق الامور لا اجزاء المطلب وانما عينا ما كيف وحصول كل منها لا محال
 بالمطلوب فاللازم من كلامه هنا ان تصور المطلب بوجهه فمتميزه في اجماله
 وان لم يصل الى مرتبة الجزئية يكفي في طلبه فليشأ على ولذلك قال في حقه
 ووان يقول عليه ان قبل هذا القول يقتضي ان يكون قول الشارح اذ لو
 اندفع في تعليله لا لوقته ان يميزها بجهة الوحدة وناظر الى التميز
 او التفرع وان يراو بما سئل الضبط اعتبار الكثرة وضم قوله ولم يميز
 ان يودية الطلب الى ما قبله يقتضي ان يكون التعليل المحذوف تقديره
 حقه ان يعرفها بتلك الجهة ولا يطلبها من حيث انها جزئي للمعروف العام
 قبل ضبطها بجهة الوحدة وناظر الى الاستماع وان يراو بما قبله الضبط
 اندراج المطلب تحت المعروف العام اي التصور بالوجه العام وانه فلفظ جنس
 او احاشاه عن امثاله فان حقيقة المعرفة بالجهة الضابطة تتضمن حقيقة
 المعرفة بالنسبة الى المعرفة بخصوصيات الكثرة وحقيقة المعرفة بها
 بالنسبة الى المعرفة بالجهة العامة الغيا الضابطة فاشان الى فائدة

اعتبار

اعتبار كل واحدة منها لكن القاسم كلامه على قول الشارح المحقق على الاصر ويمكن حمل
 قوله عليها بان يقال معناه حتى طالب الكثرة المضبوطة بحكمة الوحدة ان يعرفها
 بتلك الجهة الضابطة اذ لو اندفع الى طلبها قبل ضبطها بان يتوجه الى تصور
 كل واحد منها بخصوصه او يتصورها بوجه يعبراً وغيره لم يميز ان يعرفه
 ما يعنيه ما على تقدير تصورها بوجه عام فقط وما على تقدير التوجه الى
 تصور كل واحد منها بخصوصه فلا نه لا ضابط عنده مما كان مطلوبه عن غيره
 حتى يميز كل واحد حاصل منها ويعرف انه منها فاذا طلب علما من العلوم مثلاً
 بجهة كثرته فتقبل ضبطه بالجهة الضابطة في كل مسألة تحصل منها ما من
 ان يكون مسألة من غير خلاف ما اذا طلبه بعد ضبطه بجهة واحدة
 في يميز كل مسألة حصلها فياً من قوت ما يعنيه ثم عدم الانعنه وان كان
 محذواً الا انه لا يفوت به امكن الطلب فلذلك قد حققه وبادرنا
 طرد سقوط ما ذكره بعض الفضلاء من انه على تقدير تصور كل واحد من الكثرة المطلوبة
 بخصوصه وان كان تعسراً الامن من القوت اقوي منها وان كان معجز المعرفة
 بجهة الوحدة فكن ذا الفكر في هذا المقام يتضمن خوف قوت المطلب في الحقيقة
 فيه منع يعرف ما سبقه واعلم هذا المنع ما نقلناه القاسم بعض الفضلاء
 وقد بحثنا في اصول الفقه قبل هذا يد على ان ليس في الحملين التامين
 اجتماع جميع الوحدة التامين هما الموضوع والغاية وفي نظرنا من علم مدون
 حياً باكان او غيره الاول موضوع وغاية وجوابه ان المقصود هنا ان يكون
 المقصود في وحدة العلم وحدة الموضوع بالذات او وحدة الغاية بالذات او
 بالذات لا شيئاً واحداً مطلقاً حتى يكون الامن لكل علم كما اشار اليه بميد هذا
 او يثبت فيه عن اخره الوليد السمي لا الاول السمي فالفضل

كلامه هذا يدل على ان الموضوع اذا كان متعة كالاوله السعوية للاصل
لم يكن هو جهة الوحدة للعلم وليس كذلك قول من هذا القول بعد من مثله
فان المقصود كما ينبغي ان يقال ان الامر الواحد كالموضوع يكون جهة وحدة بل انما هو
واما اذا تعدد الموضوع فلا يكون جهة وحدة ما لم يجعل في حكم الواحد لا في
القول بل والاصل الذي لا يتغير من اعتبار جهة الوحدة هو الموضوع
فان اتحد فذاك وان تعدد فلا يتغير تناسبها في امر واحد لان
المجولات صفات مطلوبة اي احوال مجبولة مطلوبة لذوات الموضوعات
المطلوبة ولذلك يقولون تمايز العلوم تمايز الموضوعات ويجعلون سبب
التمايز العلوم واما المجزأة وكما قسم الدليل السبع في الدلالة
على الاحكام وبعد ان قسم الى الاوله السعوية الاجتهاد والتجسس بحج
الكل الانسب الى الاحكام ونحوه قد صرحوا بان الموضوعات هي
المشهورات اجزاء العلوم تفرع موضوعات ومبادي مسائل ويقولون
المراد التصديقي بملية الموضوع في لغوت ملائمة الاجزاء فان المبادي
التصديقية اي المقدمات التي يتألف منها قياسا العلم من قبيل المعلومات
كالمسائل فالذي يحيط بها الى زعمه العلم قد يطلق على المعلومات
فالموضوع الذي تعدد جزءه هو نفس الملية وقد يطلق على الادراكات
فالمبادي الصورات والتصديقات والمجزأة الاخر التصديقات المنطقية
بالمسائل والمبادي البقية الاخرى من اجزاء العلوم وتفرع عن الحق
انه قل ان كل علم لا يلزم تركبه من المبادي بل انما يلزم ذلك في العلوم
البرهانية على ما اشار اليه ابن سينا في متون الحكماء بقوله ولا بد
في كل علم برهاني من شيء هو موضوعه ومباديه معدومات او حادثة

وذلك

وذلك لان الحكماء رتبوا موضوعات العلوم البرهانية بعضها فوق بعض يتردد
المسائل عن المتكدر كغير مجزئات المسائل مساوية لموضوع العلم وذلك
مجزئات المبادي ومبادي كل علم برهاني في موافقة لمطلوبه وجعلوا
كل من الامور الثلاثة جزء من العلم وفيه نظائر المراد بمسألة مجزئة
مسائل العلم لموضوعه ان كان المساواة بحسب المنهج وليس شيء من مسائل
العلوم كذلك وان كان بحسب الوجه فانبات السور والصورات واحكامها
في العلم الطبيعي يكون مسائل لانها مساوية للجسم الطبيعي بحسب الوجه الالهي
الا ان يختلف بان يراود قيدا العرضية وتعاكس اعراضا مساوية لموضوعه
اجيب بانه لا كان نظيره فيها هو العلم واجيب بانه اراد كل علم غير برهاني
ولم تعد المبادي ولا الموضوعات من اجزائه بناء على التمسك على العبارة بحمل
كون كل علم هو المسائل مع ما يفسر بها ولا يخفى ما فيه اذ اراد تعريف علم فان ذلك
اقول اذ اراد تعريف لحد في كلامه فيه او لا بد فيه من الفصل القريب وهو
جهة وحدة واما اذ اراد تعريفه الرشيقي ففقه اشكال وهو انه لا يلزم ان يؤخذ
تعريف اكثر من جهة الوحدة بل يجوز تعريفها بمجموع امرين كل منهما اعم منها
ويكون مجموعها خاصه مركبة شاملة لها فيكون رسالها كالطائر الورد للحفاش
العلم الا ان تعالي المراد بها وجوب اخذ التعريف من جهة وحدة لا مطلقا بل بالاضافة
لانها متكررة من حيث هو متكرر كالشيء اليه قوله اذ لو اخذ تعريفه من حيث
انه متكرر وبالحقيق يقول المعنى الى التعريف يجوز اخذ من جهة الوحدة
لان جهة اكثر من حيث هو كثره فليست برهانيا فاما اخذها كان حقيقة قبل هذا
مشيرا الى ان صيرها كاشعا الى تعريفه الماخوذ وحقيقته منسوب خبر كان
وذلك صفة اسمه وفيه انه ينفرد ذلك على ذلك بل حقيقة اسم كل واحد ذلك

اشارة الى تعريفه المأخوذ وغير كانه وكيفية العكس وهو الصواب لبيان
 الفاضل **له** فقد ظهر انه لا بد لكل طالب علم وذلك لان ظاهر حاله
 واللايق به ان يريد تعريف هذا العلم ويقصد تصوره بخصوصه فكانه
 قبل ان كل طالب علم من يريد تعريفه ويقصد تصوره لا بد له ان يأخذ
 من جهة وحدته ويقصده به والتعريف المأخوذ من جهة الرسم
 من جهة ان يتصور اولا باحداهما ثم فلا يتوجه عليه الاعتراض بان لا يتفرغ
 على الاستزاد من المذكورين الاحتياج الى تصور واحد من اصله فليست
 ظهور **وله** والحاصل ان حق الطالب الى قوله واسهل في معرفته فلا يخفى
 حسن هذا الكلام الخطاب ولطف حمل البصر على البصيرة الكاملة بلا دعوى
 اختصاره في التصور بالتعريف وقصد استزاد عدم البصر للركوب على
 من عيانه لان عدم التصور يستلزم فلا ينبغي ان يناقش ان قوله لبيان
 هذه لم يدل على ان حصول البصيرة انما يكون بالتعريف وقوله وانما حصل
 يدل على ان الحاصل به زيادة في البصيرة على ان لا منافاة بينهما وبانه ليس
 بموافق لكلام الشئ لان فيه اعترافا بانه يحصل زيادة في البصيرة بنقل التصور
 بالحد الرسم الا انه لا يمكن تلك الزيادة قوته والمفهوم من كلام الشارح ان
 عدم التصور باحد هما يستلزم ركوب مائة عيانه المستلزم لخطب خطب
 عشوائية ولا وجه لهذا بالنسبة الى من حصلت له زيادة بصيرة وان
 يرتاب في انه يندفع بذلك ما قيل من انه ان اراد حصر جهة الوحدة
 فليس يصح اذ لا يلزم ان يكون محولة كالمفوض والعانية وان ارد حصر
 التعريف المأخوذ بالتقريب غير تام لان الاحتياج الى معرفة جهة
 الوحدة لا يوجب الاحتياج الى الحد والرسم لجواز ان يعرف جهة

اخرى

اخرى وحصل البصيرة باعتبارها وفيه ما مل لان احتمال بدلية جهة بطلان التعريف
 وبانه باذنه لا بد بصيرته فتم في الوجد البديهي واجيب عنه ايضا بما ذكره
 الشرح **المتعارف** بالتقريب غير تام لان الاحتياج الى جهة الوحدة ومعرفة العلم
 بجهة الوحدة كالحال والحد والرسم فاللازم بوجوب الاحتياج الى التصور بجهة
 والرسم بل هو هو والاشتباذ انما نشأ من عدم الفرق بين العلم بوجه
 وبين العلم بالوجد ويمكن ان يدفع هذا الجواب بان مراد من قوله لان الاحتياج
 الى معرفة جهة الوحدة هو معرفة العلم بجهة الوحدة كالمشعر اليه قوله لجواز ان
 بجهة اخرى وقوله الجيب ومعرفة العلم بجهة الوحدة كالحال والحد والرسم ثم لجواز
 ان يعرف العلم بجهة غير محولة وقيل جهة وحدة الكثرة كجواز ان يكون محولة ولا يكون
 لكن واقعا فانه ان يعرف الكثرة كجهة الوحدة فله بد ان يكون محولة لان غير
 المحولة لا يعرف بها الكثرة اصلا فان معنى معرفة الكثرة بها ان يكون هي المحولة
 الكثرة وان يكون هي منبسط لها في نفس الامر وهي مشاركة فيها ولا يكون الشئ
 الا بالملاحظة مبانيه وان استلزمه وهذا فهم من كلام الشئ ان مراده بجهة الوحدة
 المنبسط للكثرة بجهة المحولة عليها ثم راد ان يبين اختصار جهة المحولة بالنسبة الى
 العلم في الحد والرسم لتبين ان من حق الطالب للعلم ان يتصور باحدهما
 فقال لا شك ان كل علم هو وبهذا التقرير يندفع القول المذكور في انه
 حصر جهة الوحدة في الحد والرسم فليس يصح هو والذي يتوهم من اول كلام الشئ
 انه لا بد لطالب العلم من ان يعرف جهة وحدته ومن اخره انه لا بد له من ان يعرف
 بالمأخوذ من جهة وحدته وبينهما تدافع وان كان هذا الوجه بعد المساء على
 لا يطابق قول الشئ الحق ومن تلك الجهة لو قد توفيقا كان حقيقة هو
 فانه يتوهم في ان المقصود باختصار التعريف المأخوذ من جهة الوحدة فلهذا لا يبا اختصارها

وحالة في حقيقة سماء قبل كان الا في ان نقول و هلا حقيقة
 لا حاجة الى ذكر المستحق ذكر الاسم ~~و هو~~ بل لا فرق بين ان
 نقول حقيقة مستحق اسمه وبين ان نقول حقيقة سماء لان المسألة لا يكون الاسم
 فسمى سماء للعلم لكن باعتبار ان يراد اسمه ويمكن ان نقول ان المسألة او المصنف
 الى الاسم فالمراد به المعنوم الاجمالي الذي ومنع اسم العلم ما زانه والافاضة
 بين الاسم واذا اضيق العلم فالمراد به مراد به معروض ذلك المعنوم والافاضة
 بيانية فكانه قال وحالة في حقيقة المستحق الذي هو العلم نفسه ولا فرق بينه وبين
 ان نقول وحالة في حقيقة ويدل عليه عبارة في الجواب قد برر انما يكون
 بتصور خصوصيات المسائل التي هي اجزاءها مستقلة العلم بتجزئة الاجزاء
 الخارجية في التقدير الجدا انما هو بالاجزاء العقلية فيجوز ان يكون له اجزاء عقلية
 تحدها ويدرك به حقيقة لا يستقر خصوصيات المسائل او قد حقق
 في وصفه ان الجزء المركب من اجزاء غير مجزئة لا يجوز ان يتركب من اجزاء
 مجزئة وان المركب من الاجزاء المجزئة لا يكون الا بسيطا في الخارج اي يستند
 ذلك ما جزا او قلنا نفهم منه ان العيب في قوله يخرج عن العيب محمول على العيب
 العرفي او العيب بحسب اللغة لا لا يرتب عليه فائدة اصلا والصدق في نقاين العلم
 لا وظله في الخروج عن العيب اللغوي او فائق كل علم يرتب عليه سوء صدقها
 او لم يصدق والفاضل الخي في قوله يخرج عن العيب محمول على العيب في الفعل
 لا الفائق لانه اذا لم يعرف فائق العلم بما يكون عابثا في طلب مفهوم من كلامه
 انه حمل العيب على المعنى اللغوي حيث فسر الفعل الفائق وحمل لزوم العيب لعدم
 معرفة فائق العلم على اللزوم الخي في حيث قاله ربما ويمكن ان يقال مراده العلم
 لا الفائق مستند بما يدل عليه بتلبيه بقوله لانه اذا لم يعرف فائق العلم اذا لم

اذا لم يعرف فائدة العلم وشرع فيه في العرف ان عابث في طلبه وليس العمل فائدة لكن
 في لفظه ما يوجب نفرة استحالة اقامه عليه استحالة الاقدام بنية على هذا المعنى
 والحكام وعبد الاشاعة يجوز ترجيح الخار احد المتساويين عنده بلا مرجح
 وواع وان اعتقد ما لا يعتد به ما يرتب عليه نفهم منه ان العمل الذي يرتب
 عليه شيء معتد به في الواقع لكن فاعله اعتقد شيئا لا يعتد به ما يرتب عليه
 يكون عينا واما على المعنى الذي ذكره في الحاشية اي قوله والعبث بحسب العرف لا يرتب
 عليه فائدة اصلا او يرتب عليه ما لا يعتد به فنظرا الى ذلك الفعل المشتمل على
 مشقة فلا يكون عيبا الا ان نقول المعنى او يرتب عليه ما لا يعتد به الذي اعتد به
 من حيث هو كذلك سواء ترتب عليه ما يعتد به او لا هذا هو حاشيتي وهو ان
 معنى العبث العرفي الذي ذكره في الحاشية يفيد شمول الامرين وان كان فيهما
 مع ان ذكره في قوله وان اعتقد باطلا الخ عبث عرفي كما صرح به في منهج المؤلف
 ومغاييرها وما يمكن دفعه بان المراد ان العبث بحسب العرف لا يرتب عليه فائدة مقنونة
 للطالب سواء كانت مقبلة بها او لا وما يرتب عليه ما اعتد به ما لا يعتد به فلا
 ما ذكره في الحاشية هو ما ذكره في الكتاب من الاعتقاد من قائل في هذا المقام
 ولا يوجد في افعاله تقالان وجود الغرض من فعله يستلزم استحالة حصوله
 الغرض وثبوت علة غائية لفعله يستلزم نقصانه في فاعليته لان العلة الغائية
 علة فاعلية فعلية العلة الفاعلية وقد خالف فائق الفعل كما اذا اخطأ
 في اعتقاده ما عدا ما في لا يقال عليه ونفي الغرض في بعض كتبه بانه القائلون
 المترتبة على الشيء من حيث انها مطلوبة بالادغام معناه القائلون المترتبة
 في الواقع او في الاعتقاد فلا يتوهم منه ان الغرض اجزئ من القائلين فلا يقال
 قطعا تبصر واما ما ذكره الفاضل الخيري من ان القائل اسم للقائين من

حيث حصولها من الفعل والفرض اسم لها من حيث كونها مقصودة للفاعل
 فربما لا يتوافقان كما اذا حاولنا الاحتراز عن الخطأ في الفكر ونستعمل بمعلم
 التحقيقية تكلف او جعل الفاعلية والفرض متحدان بالذات فكيف لا يتوافقان
 ٢ لم يعرف المستند عقلا ولا نقلا يريد بالمستند العقلي ان يخرج
 اعتباراتهم واطرافهم لان ابناء اللغة بالترجيح جاز على المستند العقلي اي
 المستند العقلي المناسبة العقلية المنطقية لما ذكره هو المنقح ولا يلزم من وجوه توبه
 وفيه ما فيه وبالمستند العقلي نصر بحكم ذلك وروى عليه ان مستند قوله الحق في قوله
 في بناء افعاله انه قد ليست مقلدة بالاعراض اعراف الفعل امر خارج عن محصل
 تبعا للفعل وبواسطة واد هو تقا فاعل لجميع الاشياء ابتداء كما بيناه في كنه
 شئ من الكائنا الافعال لا اعراضا لفعل اخر لا يحصل الابد ليصلح غرضا لذلك
 الفعل وقوله العلامة التخرير في المقاصد وهو اصح منه لو كان شئ من
 امكانات غرضا لفعل البار تعالى لما كانا حاصلين بخلقه ابتداء بل سعة لك
 الفعل وتوسطه لان ذلك معنى الغرض فقبل قوله الحق ليس مستندا
 الجهر في قوله الابد راجع الى جنس الفعل لا الى الفعل الذي هو في الغرض
 له بقونه في الغرضية على كونه تقا فاعل لجميع الاشياء ابتداء فمراعاة
 من قوله لا يحصل الابد ولا يمكن حصوله ابتداء بلا توسط فعل مطلقا
 فالمعصية بالانسان الى حصوله بلا واسطة لا بالنسبة الى الافعال المعاصرة
 لذلك الفعل الاخر ولا يخرج من الاثر الى قوله ليصلح غرضا لذلك الفعل
 وعلى تقدير صحة يمكن حمل قوله الفاضل الا بهي على مثل ما ذكره بان يكون
 قوله لا بذلك الفعل اشار الى جنس الفعل وانشاء قرينة التفرع التي ذكرها
 المستلزم انشاء القرينة مطلقا لكن الاضمار ان حمل قوله على مثل ما ذكره

الابد

الابد ويمكن ان يقال مراد الفاضل المحض ان المعنى الذي وكن الا بهي فمقد لا
 اعتبار بالاجله اقدم الفاعل على فعله منه اصطلاح جديد لا يتعلل بكلف
 نقول في قوله المقاصد لان ذلك معنى الغرض لا نقول لا اقتصار على
 ذلك لمصلحة المقام وتبصر شرا باعتبار الاجله اقدم الفاعل على فعله
 اما انما في بعد فاده الم قد مر هنا كلام يتعلق بهذا المقام او يقتصر
 عليه تسليم المباهي المبينة هناك اي تسليم المباهي الغير المبينة لعلم الاصول المبينة
 في علم اخر كاف في الاصول لكن عند مقصد تحقيقه والاطاطة بدلا له يجب الرجوع
 الى العلم الاخر مما لا بد من اذراكه حمل التصديق قوله من تصور على الاذراك البذل
 فيه ما بعده ونظير ترك حرف العناد في قوله وتسليمه قول الكلام بل على انه
 لا بد في كل ما يستمر منه من اذراكه وتسليمه وكيفية وفناء ولا يخفى لان منه
 ما هو تصور ساذج فلا يمتزج مع التسليم والتحقيق المختصين بالتصديق معتد
 فان كان تصورا فذاك وان كان تصديقا فلا بد ان لا يرتبط الكلام بتفخي
 المرام ولهذا التصديق قرينة وهي الظهور والاختصاص المذكور والفاضل الخبير
 قال من تصوره كل موضوع واعراضه الذاتية ومن لم يلمه كالمصدقات الغير المبينة
 اليه بين في علم اخر وفي هذا العلم لكن بمسائل لا يتوقف عليها البلا يلزم الدور
 او من تحقيره كالمصدقات المبينة التي يجب قبولها وتسميها القضايا المتعارفة
 فكل التصور على مقابل التصديق فوه ان الاشياء انما هي ان تسلمه قائل
 كذا في الحاشية وله ان يقول المعص اطرا العناد بين نفسه التصديق لا بينها
 وبين التصور فانه ط لئلا ترك حرف العناد في قوله وتسليمه نعم وروى عليه
 ما اوردوه على الفاضل الا بهي من ان البديهي لا يحتاج الى تحقيق على ان
 قوله وفي هذا العلم لكن بمسائل لا ينبغي ان يدبرج في قوله او من تحقيقه

اما نسبه ان كان قريبا من الطبع لم يكن هذا المقصود عن التحقيق فاذا
 اراد يرجع الى العلم الاخر وقوله فيستعمل من بهانه ما تحققت بعد راج
 اى في اراد تمام التحقيق يرجع اليه ايضا فلا يكون بيان الاستعداد اجالا
 لغوا ويو عليان البدهي لا يحتاج الى بيان وهذا ما عليه الاصطلاح
 ولا يستعمل شيئا في امر المبادي فانهم يقولون المبادي ما بينت او بينت
 بمعنى انها ما بدى به او مكتسبة فلا عبوة بما قبل المبادي بالبدهي الذي لا اراد
 بطريق التبيين والتذكير واما ان البدهي لا يحتاج الى تحقيق فقول عليه
 ان الفاضل لا بدوي لم يقوله في البدهي بالتحقيق بل بالتحقيق والمراو به
 العلم محققا واضحا فلا تحققة اى علمه واضحا مكشوقا بخلاف التحقيق
 ولاشارة الى ذلك استعمل في الكتب التحقيق وفي البدهي الحق وقوله
 وهل هذا القائل عن ملا حظ هذا المقام فان الفاضل لا بدوي فاق
 الوجه التفصيلي في ثلثة اقسام لانه ان كان يقو را بين ذاته ثم وان كان يقو را
 فان كان كسبيا سلم في هذا العلم وبحاله حقيقة الى علم اعلم منه او وان كان
 بدنيا يتحقق في هذا العلم فحقه كلمة ان بدى برج البدهي البدهي
 في قول الشارح الحق او حقيقة وهو مناط الاراد فلا تغفل علم شيعون
 او ذم وفيه نظر لانه يتناول الكسبة كافي الفضل وافي الجهد والمشهور
 ان اللقب قسم الى ان العلم اما مصدق باب واما الاول الكسبة فالتأني
 اما شيعون اذ ذم اول الاول اللقب والتأني الاسم قد ير
 او باعتبار معنونه الاصل فان ذلك قد تعقيد تبعا اول لم يقصد معنونه
 الاصل اصلا لم يحسن قصد الاستعار باعتبار ان لا تغفل فاق في الكسبة
 يريد الاستعار للقب المبدع انما هو من جهة ان له موقفا اخر لا ينطوي
 اجمل

في الجملة ويثبت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود هو
 المعنى العلي حتى لو لم يكن للعلم معنونه اخر غير علي لم يتصور فيه الاستعار بدع
 او ذم اقوله يريد تفسيره المذكور ان يدفع ما يرد على ظاهر التعريف
 من انه اذا استعار زيد بصفة كمال في ضمن هذا الاسم يشتر هذا الاسم بذلك
 الكمال فليزم ان يكون لقباً والقرينة بعيدة لان ذلك التفسير خلاف المسناد
 على ان لا يقع قوله ان استعار لقب انما هو من جهة ان له موقفا اخر حتى لو لم يكن
 لم يتصور فيه الاستعار بنفسه وحسب وضعه ثم اعلم ان ما ذكره موافق
 لما قاله الفاضل الخري يعني باعتبار معنونه الغير العلي وان لم يكن ما يقصد
 عند استعمل اللفظ علما فان مقصوده تقي القصد بالذات والاصالة ولما قاله
 الفاضل لا بدوي لان الالتفات تلحق فيها المعنى الاصطلاحى في الجملة فلا يمكن من
 مخاطبين جنبا عنقواء على ما عهد في اللغة يعني ان المتعارف عند اهل
 هو ان المركب الاضافي او انفعلي ينبغي ان ينقل الى المعنى العلي ويجعل علما
 ليس به التمدد في هذا صحيح لكنه غير مطرد في سماء العلوم والكتب والوجه
 المطرد ان كل عرض علم كان او غيره يبلغ بواسطة مشخصا حدا لا يمكن تخطيه
 الاستعداد محاله فعدتوى شبهه بالتحقق للتحقق حتى قالوا انه لا يجد كبره فالحكمة
 اهل العرف به وجعلوا اللفظ الموضوع بارادة علما وان كان صله لم يرد
 اى المتعلق بها وهذا الاعتبار جواز العلامة التحري ان يراو العلم الملكة
 والا فلا معنى لظاهر ان تعالي الملكة بالمواعيد لكن لا يخفى ان ما ذكره الفاضل
 حسن ولعل العلامة انما قد بدى ذلك ان الاحكام يعني الصدوق العرف بها
 بالصدقات لان المأخوذة من الشريعة بالذات هو العلم والادراك لكن لا بد
 لقوله الحق اى كل مسألة مسئلة بدلية دليل قوي الاحكام بالقضايا

ويحتمل ان يريد بالمصداقات القضايا المصدق بها فليست بر وقيل
 منه وتلك لما حوزة من الشريعة الاخذ من الشريعة اعلم من التوقف عليه كما
 اليه بقوله وان استعمل بآثار العقل فان بعض الاحكام لا يعتد به
 كما تصدق بوجوه الباري تعالى وحدثه وعلمه والصدق بنسبة اليه
 ما يتوقف بنسبة الشريعة عليه واما احكام مسائل اصول الفقه فالظ
 ان بعضها مأخوذ من الشريعة وبعضها لا من الشريعة بل من العقل والعرف
 ونحوها والقول بان كونها صفة لغويات وعلى اظهر وفي الثانية
 كانه نظر الى جانب اللفظ او لكونه صفة لاوله لما في البنية عن اقل
 بطلان وجهه ونحو البنية اي صفة لاوله فاني شئ من جهة اللفظ
 يقتضي تاخر صفة هي بيا الموصوف عن صفة ليست كذلك بل وجه نظر
 العلامة النجاشي الى جانب اللفظ هو ان لفظ لغويات وعلى اثره التفصيل
 من لفظ لاوله واما من حيث المعنى فلا حرج ولا بعد لا تحاد فليست بر
 ما ذكر في احكامه حسن فيه وهو انما يفسر بها هكذا في نسخة
 الاصل بخطه وفي اي نسخة والظ ان المعنى عاقت به لكن قد كررنا
 عاقت التفصيل بالجل اي عن حمل فسر التفصيل بها وفي بعض النسخ عاقت
 وهو الاظهر اي عاقت قوله تفصيله به وبالجملة فيه وهو عن
 تفسير تفصيله بقوله اي كل مسئلة مسئلة بدليل ولعل اوله كان
 تفصيله صفة لغويات وعلى الثاني في تفسيره اي كل مسئلة بمعوم
 ولخرج منه انه نظر الى جانب اللفظ او اخذ من التغيير لان
 اللفظ وقوله فيه وهو اي كالمعوم عاقت به على تقدير
 ان يكون قوله تفصيله صفة على معطوف قوله على عطف على اوكه

لكن

لكن بين الذهولين تفاوت فاحش كما لا يخفى وقد يتوهم ان معنى ايها
 ان فيه ذهولا عن مسألة الضمير على كونه وتفصيله او كما ان فيه
 معنى الى ما ذكرنا فيه وهو ايها فكانه قد وان صح نظر الى انما كان
 من جهة الذهول عن التغيير فلا يتعلق بها استنباط ولا يفرض عدم
 العموم في دليله وان وجد الكلية بالنسبة الى جزئيات ما يفعله عدم
 فكيف يصح انها محتاج اليها في استنباط الاحكام من اولها اي من اولها
 التفصيلية والاجالية التي اراد بها مسائل الاصول فيكون مسائل الاصول
 وسيلة في الاستنباط مستبضا عنها هذا ومن لم يحج حول المراد اعلم من
 بان كون المراد بالاجالية مسائل الاصول لا ينافي كونها محتاجا اليها
 في استنباط الاحكام العقلية من اولها التفصيلية بل يجب كونها محتاجا
 اليها في ذلك وبان قوله فكيف يصح انها محتاج اليها هو مخالف
 لما قلنا بمعية فاحتمل الى معرفتها على وجه كل اجالي انظر واغتنموا بالاول
 الاعتبار لا يحصل الا في هذا متطاوله يشي الى معنى قوله يستفرد
 تفصيلا العرفانه بالمعنى ما ذكره وبه يندفع ما قيل من ان الاستنباط
 او الاشارة قوله على ادوات يستفرد بمحصلها العلم يكن في وسع احد المتفكرين
 العلم بمحصل الادوات هي شرائط الاجتهاد في اركانها الادوات
 بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام فانه مقتضى العلم فلا وجه لان يشار
 لما يحتاج اليه من التفتيش اي هو عطف على استفرد لان فاعلى يستفرد
 بمحصل الادوات وكذا هو فاعلى مقتضى الذات والاستنباط انما يقتضي
 فنيا سبطه وكان يقتضي على استفرد بمحصل فاعلى ترك لفظ كان
 لبيان سب المعطوف والمعطوف عليه والتمسك في لفظ كان الاشارة الى ان

سطة

الاضواء لازم تحتها بخلاف الاستدلال فانه الحجة على المبالغة وفي الثانية
 وكلاهما معاً على القول واذ ليس في وسع فليس للفهم ان يعارفة بمثله
 ونقول وكان يفهم اي الاستنباط او الاستدلال من عطف على ليس في وسع
 لا على قوله يستغرق في مسائل يتناولها بالاولى التسمية اشارة الى ان
 موضوع الفن الاول كما سبق وفي قول صاحب التوضيح يتوقف على قوله
 الاول وحوال الاحكام اشارة الى ان موضوعه الاول والاحكام كما يجب اليه
 ورتبوا فيها اي رتبوا في بيان المقدمات الطام من كلامه ان الضمير في
 فيها واحالها ورتبوا ما بها كل راجعة الى مقدمات كلية ويندرج في العلم
 بها العلم بالمسائل الجزئية فتأمل وفيه تنبيه الى انه وسيلة الى غيره يعني
 ان كونه وسيلة الى غيره يفهم من القواعد اذ لا ماعن كونه مقصودة بذات
 فبعد التوصل بنسبة لهذا المنهج المعنوم ولهذا لم يتعرض لاجزاء القواعد
 المقصودة بالذات القواعد المذكورة في العلم النظري الغير الا في اشارة
 لا انما بمنهج الاستدلال لا خطا بالخطا المتعلق له لعل اراد ان في هذا الجمل اشار
 الى ان الاحكام ليست بمنهج الخطا لا الا انها بمنهج الصدق والقبول
 والنسبانية اي لا اختصاص للجمل المذكور بواحدة منها فلا يلزم
 استدراك قيد الشرعية والفرعية يعني لو اريد بالاحكام خطا بالمنطقة
 بافعال المكلفين لكان ذكر الشرعية والفرعية اي العملية مستدركا
 لان معنى الشرعي ما ورد به خطابات الشارع ومعنى العلم المتعلق بافعال
 المكلفين وفيه بحث لان تلك الاحكام مستندة الى اولها اجابية
 لكن يتبعها استنادا على الاجلاليها فانه اذا علم مثلا ان حجة فقد علم
 ان كل حكم يدعيه الكتاب فهو ثابت وهذا نوع من العلم الاجلالي
 تلك

في قوله لا انما بمنهج الاستدلال لا خطا بالخطا المتعلق له لعل اراد ان في هذا الجمل اشار الى ان الاحكام ليست بمنهج الخطا لا الا انها بمنهج الصدق والقبول والنسبانية اي لا اختصاص للجمل المذكور بواحدة منها فلا يلزم استدراك قيد الشرعية والفرعية يعني لو اريد بالاحكام خطا بالمنطقة بافعال المكلفين لكان ذكر الشرعية والفرعية اي العملية مستدركا لان معنى الشرعي ما ورد به خطابات الشارع ومعنى العلم المتعلق بافعال المكلفين وفيه بحث لان تلك الاحكام مستندة الى اولها اجابية لكن يتبعها استنادا على الاجلاليها فانه اذا علم مثلا ان حجة فقد علم ان كل حكم يدعيه الكتاب فهو ثابت وهذا نوع من العلم الاجلالي

بتلك الاحكام حاصل من تلك المسئلة مستند اليها وان لم يكن بطريق الاستنباط المستند
 بالاستدلال اقول الاستدلال بحسب المعنوم وان كان اعم لكن الغرض هنا الاستنباط
 فاذ لم يوجد هذا الغرض فلا عبرة بالاستدلال الا في قوله السطوح منها
 على ان ما ذكره لا يفيد للقبالي بالاحترار عما يتوصل به الى استنباط الاحكام
 الشرعية الفرعية من اولها الاجلالية لقواعد الكلام العربية اذ لا توصل بتلك
 القواعد الى استنباطها من اولها الاجلالية ليخرج بقيد التفصيلية هذا فمما ذكره
 من ان كل حكم يدعيه الكتاب فهو ثابت ينبغي ان يقيد بالفرعي الى ان كل حكم
 فرعي فكان لفظ فرعي سقط من قلم الناسخ نعم يستفاد من كلام الفاضل
 شيء هو ان ليس المراد من الاحكام الشرعية الفرعية المأخوذة من الاول الاجلالية
 جزئيا تارة بل مطلق الوجوب مثلا المأخوذة من مطلق الامر حيث ذكر التفصيلية
 احتراز عن الاحكام الشرعية الفرعية المأخوذة من الاول الكلية او الاجلالية
 كالعلم بوجوب المأمورات وحرمة المنهيات لكن ما قد ورجع الى تفهيم التسليم
 هل يرتفع هذا فلا بد من معرفة مفردة كذا فلا حاجة الى قوله من
 حيث يقع تركها وفيه ان هذا لا يجري في المركب الاعتباري لا في مفردة لكنه
 انما يكون بمعرفة اجزائه من حيث اعتبارها المعتبر والمركب في اركان وجزئا
 من تلك الاجزاء حقيقة واجيب بان المراد معرفة من حيث هو مركب واصل
 بوجوب اختيار الشئ لئلا يكون المراد معرفة بوجه مخصوص من حيث هو مركب
 مخصوص بنوع مخصوص كالبيت فلا بد من معرفة المفردات من حيث يصح تركها
 بحيث يحصل هذا المركب المخصوص فليس المراد من قوله معرفة من حيث هو مركب
 معرفة انه مركب ولا يستلزم هذا المعرفة انه مشتمل على جزء وما مل هذا
 بوجوب على منع المحذور فخطب يجب هذه اربعة مواضع اصطلاحية ليس هو

المتأصلة اصطلاحية في هذه الأربعة ولهذا لم نقبلها اصطلاحية أربعة
 كيف ولأصل معنى اصطلاحية مشهور وهو ما ليس عليه وكذا الظاهر
 بالقياس إلى المستحق الاستصحاب هو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول من
 غيره ليس على بقاء أو عدمه مثله بقاء ونوب العضو على الظاهر والظاهر
 على الظاهر من غير تعيين كجائز ثوبه متعارض الأصل إلى المستحب الظاهر
 ولنا أصل إقناعه كلية هي أن الأصل إلى المستحب مقدم على الأصل عند
 التعارض فيحكم في المثال المذكور بطلان النوب وقرينة الإضافة إلى العلم
 دلالة على تعيين المراد عرفا وهو الدليل لتبادله من الإضافة والظاهرة حل
 الأصل ابتداء على هذا المعنى العرفي ويجوز أن يحمل على معناه اللغوي ويؤيد
 بالإضافة إلى معنى الدليل فلا يحتاج إلى النقل في لفظ الأصول وإنما يصح
 إليه في أصول الفقه أي المركب الإضافي وهذا غير ما سيجئ من جهة أخرى على
 معناه اللغوي والابقاء عليه بلا احتياج إلى النقل أصلا في المضافات
 ولا في المركب الإضافي فتدبر كعلم جبريل والرسول عليها السلام أخرج
 علم الرسول عن مطلقا بقصد الاستدلال على رأي من لم يجوز الاجتهاد
 وأما على رأي من يجوز له الاجتهاد فيخرج ما علمه علم بالوحي بهذا القيد
 وما علمه بالاجتهاد واستفراق الأحكام لكن بقي الكلام أو الرضا بقوله لا حكم
 إلا أن الأصل بطريق الضرورة يكون معناه إلا أن معنى الدليل
 ما يمكن التوصل به إلى الحقيقة إلى العلم بطلب خبري فلا ينهم من حصوله
 العلم عنه إلا التوصل إليه بالنظر فيه إلى هنا عبارة العلامة الخ في قوله
 لأن معنى الدليل بقاء لقوله لا عن فلول المعنى إلى أن حصول العلم عن
 الأول مشروط بكونه بطريق الاستدلال لا حفظه كحقيقة فتدبر ونظر بعض

الفضل

الفضل في هذا المقام ينظر فيه وقال لا يفهم وجه ارتباط قوله لأن معنى الدليل
 بما قبله عن قوله الأصل بطريق الضرورة يكون معناه إلا أن معنى الدليل
 على أن حصول العلم عن الأول مشروط بكونه بطريق الاستدلال لا بغيره بطلان
 كحقيقة فكان أصل العبارة لأن معنى الدليل فسقط الواو من فلم يباح
 لدفع توهم أن الأصل عن الأول أي العلم بالأصل عن الأول الذي يستلزم
 بالعلم ويراد بالمعروف فلا يرد قوله وقد يقال في الجواب أن قوله لا يستلزم
 مدح توهم أن الأصل عن الأول قد يكون بلا استدلال بالنظر في خصوص
 المقام وأما إذا قطع النظر عنه فيوجه وتبيل التوجيه الذي ذكره بعد
 ما يرد عليه ما ذكره بقوله وقد يقال ليس هو فاعلم لترتيب الشرح وأيضا لا يشترط
 في أن الحقيقة ليست مركبة فالصواب أن يوجد أن الدلالة على الحقيقة التزام
 فاما أن لا يكون الالتزام معتبرا في التعريف أصلا لا يعتبر في الجملة لكن لا يكون
 كذلك الدلالة من الالتزامات المعتبرة في التعريف فليس هذا من التعديرات
 فيد لا استدلال للشرح بما علم التزاما وأما أن يستلزم الالتزام ويكون ذلك
 الدلالة من الالتزامات المعتبرة في التعريف فإن حصل توهم الخلاف فهو
 لدفع وجه من يفتل عن هذا الزوم ونظير أن مثل علم الرسول عن
 الأول ولا فزيادة للاهتمام ببيان المراد وهذا التوجيه مأخوذ من كلام
 العلامة الخ في قوله ما ذكره بقوله وقد يقال ويرعاية الموفق لترتيب
 الشرح ليست بهمة ويكون كحقيقة صريحة له وجه وقد يوجه الكلام بأن الدلالة على
 كحقيقة أما الالتزام أو صريحة فليس كذلك ما أن لا يعتبر الالتزام في التعريفات
 فقيده استدلال للشرح بما علم ضمنا وأما أن يعتبر فهو لدفع توهم أن
 الأصل عن الأول قد يكون بلا استدلال من يفتل عن هذا الزوم ونظير

الفضل

فهو الاهتمام بشي الخدود في رعا الترتيب ويجب ان يعلم انه لا تزام بين
 النكات ولا منع جمع بينهما بل المقصود في كل مقام رعاية الملازمة والمناسبة فكل
 من دفع الوجه والاهتمام بالشيا يمكن ان يقصد في كل من الدلالة الصريحة والدلالة
 المستترة فتدبر بالانصاف وترك الاعتساف دون الاحتراز متعلق بالكل
 او لم يقصد الاحتراز في المقريبات فلا يقصد وجود الدلالة الترتيبية وحكا
 كلا صواب وغيره وان كان هذا المدلول مضمونا فيحتاج الى قوله بالاستدلال
 للاحتراز ولكن يمكن ان يقال ان منه مخاف في الاحتراز وان لم يقصد كسب
 الاصطلاح كتميل العلم الاستدلال في اي كيملة بخصوصه ويكمل المحلل
 بسبب الادلة ضرورة بخصوصه ايضا ولذلك كثر لفظ الاحتمال والاحتمال
 في ضمن الاطلاقات بناء على عدم جمل القيد للاحتراز فان جمل ظاهرا
 فيما يريد به يرد انه ان اعتبر التبادر المعرف وجمل ظاهرا يحكيه
 القيد كيدا او ان اعتبر الاجمال اللغوي وجمل بناء على الدلالة
 كان القيد بناء على جمل والتفريق صحيح اذا التبادر المعرف يتضمن الاجمال
 اللغوي فتمامه فالمراد بالاحكام التصديقات يلزم من ظاهره ان يكون
 القيد علما بالعلوم الشرعية وفساده فانما ان يحل التصديقات على القضايا
 المصدق بها ويقال المراد منها الانبئات ومقابلتها التي هي موجب العلم الجحد
 الحاردي من كتمين الشرائع التصديقي هو نفس الحكم فالعلم بالتصديقات
 بنفس العلم للتبصر بالتصديقات والاحكام التمييزية بطريق التباس من موجب
 فليأمل وما علم من الاحكام ضرورة من الدين وفيه بحث لان
 تلك الاحكام ليست ضرورة بمعنى حصولها بل بالذات فان المجتهدين قد
 استنبطوا وحصلوا في اصلها عن اولها التفصيلية كوجوب الصلوة
 مثله

مثلا فانه مستنبط من قوله تعالى اني اخلق بل كذا الاحكام ضرورة بمعنى انها
 اشترطت حتى عند من ضرورات الدين فلا يخرج ما علم من تلك الاحكام
 بقوله عن اولها ولا يكون الاصطلاح على انه ليس جزء من القيد موجبا
 ويستبرك على ما يؤيد في توجيه كل مهم انشاء الله ويحوز عنه الاستدلال
 فلا يلتفت اليه وذلك لان المعنى المتعارف للفرعية هنا معنى لهية وان معنى
 التفرع عن الادلة لا يتناول علم الله وتبنا ولعلم الكلام وغيره مما ليس بالقيد
 وما ذكره ابن الحاجب في قوله ولو التزاما فلا منافاة المقصود من هذا
 الكلام دفع توهم المناقاة بين كلام العلم وقوله فيما ولا عليه لفظ المضام
 وبين كلام الشارع الحق اي ان اضاف اسم الدين بقيد الاختصاص مطلقا
 اي غير مقيد بصفة داخلية في معنى المضام فتدبر ان مراد العلم بالدلالة
 فيما ولا عليه الدلالة التضمنية فينا في قوله الحق مطلقا بالتعبير المذكور
 فدفع بان مراد العلم بالدلالة مطلقا ولو التزاما اي دلالته على اخباره ولو
 بمعونة التعارض وقوله عن اسم الدين بقيد الاختصاص باعتبار مدلوله
 الترتيبية واسم المعنى باعتبار مدلوله التضمنية فالظن انه ان يلزم كونه كل ما يخر
 فيه المعنى اسم المعنى وان لم يكن مشتقا كالكتاب والدلالة وان ناطق قوله اي غير
 مقيد بصفة داخلية في معنى المضام بحيث لا يتناول قاعدة الاختصاص
 بذلك الصفة الداخلية فيه في اضاف اسم الدين اي كسب الدلالة المعاني
 القائمة به وان لم يكتسب عليها لفظ لا يتاخره على تقرير هذا المزمع ان
 خصوصيات الدين مثلا السابقة له كصفات الذات مع ان المعنوية والذات
 للصفات للنسب تدبر فلا ان اختصاص الدين باعتبار لفظه المجرى
 ان اضاف اسم المعنى بقيد اختصاص المضام باعتبار المعنى المدلول عليه الذي

هوجه الاختصاص لا ينعى ان يكون المعنى المدلول عليه مختصا حتى يكون وق الثوب
من هذا القبيل ^{من هذا القبيل} واما ما بنا فلان اضافة الفرس الى زيد مثلا لا يفيد اختصاصا
باعتبار اللون ^{باعتبار اللون} فلو ان عترض عليه باننا لا نعلم ان هذه الاضافة لا يفيد اختصاصا
باعتبار اللون وغيره فانه اذا اقر شخص بان هذه فرس زيد ولا يكون دليل الحق
على اختصاصها به ثم غير لونه بحيث ينقص في العرف شيء من قيمته ولا يحدث
فيه عيبا اخر يضمن لزيد جبر النقصان فلو ان الاضافة لا يفيد اختصاصا
اللون به لما كان كذلك وبان قوله تعالى الاضافه لوجه الاول
منا فان بين كونها تابعة لها بالذات وبين كون فهم اختصاصها بوسطه
فهم اختصاص الذات تابعا لاضافة اقول الاقرار بان هذا فرس زيد
ان فهم منه لا اختصاص باعتبار ملكيته فليس سبب للضمان المذكور الاضافة
وان فهم الاختصاص باعتبار ركوبه فلا ضيق وفهم اختصاص المنافع تابع
لغير ثبوت الملك مطلقا لخصوص الاضافة بلا دعوى المنافاه بينهما
كما صرح بذلك فيما بعد حيث قد اضافة اسم العيني يفيد الاختصاص
مطلقا وعلى هذا جرى العرف وبنى عليه كثير من المسائل النعوتية في
البيع والايان والوصايا والاقرار فان الظاهر كلامه ان سبب الاضافة
من تلك المسائل المبنيه عليه ولهذا قد صرح بذلك قديرا وان اختلف
اسم المعنى او اشار الى وجه ذكر قوله من حيث هو اوله وفيه ايماء
الى ان موضوع مجموع الشئ في الحاشية هذا ان كان الاول لا يلا دولة
غير شامل لكيفيتين معا وان كان شاملا لكيفية لا تستلزم المعنى الرجوع
كما يظهر من كلامه سابقا كان الموضوع مجموع الادلة والاجتهاد كما يظهر
من كلامه سابقا وذلك انه قد صرح بالاولى ان كان العرف منه استنباط

القطع

الاحكام فالبحث اما عن نفس الاستنباط وهو الاجتهاد او عما يستنبط منه بالاجتهاد
تعارضا وهذا الترجيح اوله وهو اوله التسمية لمجمل البحث عن الاستنباط
تبايلا للبحث عن الادلة وادرج البحث عن الترجيح في البحث عن الادلة فالله
منه شيئا للبحث عن الادلة للبحث عن الترجيح لا للبحث عن الاستنباط فلو
الموضوع مجموع الادلة والاجتهاد ^{بغير لوجه الاصل} المقصود الى الفقه
يريد ان الشر المحقق الراد الى النقل اذا كان لا نصا الى في المقصود لكونه خلافا
لاصله وانما المقصود ايضا على معناه اللغوي من غير ان يحل على الادلة بالانتماء
الى الفقه لا يحتاج الى النقل في المركبة الاضافة الى التركيب الى النقل فيه
فتسا من التركيب النقل في المضاف او من حمله على الادلة بالانتماء الى الفقه
هذا وعرض عليه بانه بعد ما حكم ان الدليل صان من التما الاصطلاحية
لا يحصل فلا اصل في الاصطلاح ان يحل عليه لا على معناه اللغوي وفيه فيه
وايض ان تركهم تسمية هذا العلم الشريف باسم خاص وان اصحاب الفنون
لم يملوا شيئا من قوتهم اصلا عن التسمية بعيد جدا والامر فيه سهل وزعم
البعض ان المعنى اللغوي يتناول ما ليس من معلومات هذا الفن قطعا كاد
التفصيلية ولا يختص به بالانتماء الى المركبة الاضافة الى المعنى العلم بان يصير
علما بالقبلة وتوهم ان الحق قول الفاضل المحقق في الحاشية وما قيل من
ان اطلاقه على العلم ما على حذف المضاف او على صيغة زعمه علما بالقبلة فانه ان
التوهم باطل والحق هو الاول مرة اعطى العلامة التي يرمز ووجه الحق
هو ان اوله قد غلب هذا الزعم عن قول الفاضل فيكون عن معلوماته
بلفظه وعنه باضافة العلم اليه والاصح الى اعتبار قبلة الاول فانه لا يميز
الى ان كما يتناول المعلومات هذا العلم يتناول ايضا لغيرها لكنه لا يفرق لم

نقص

انه اسم فاعولها بقصد التسمية لها وهو حاصل بالتعبير الذي ذكره واذا قصدت
 بها اتيح الى اعتبار تيدلا جمل فليست به وتوجه خطا فوض لان بناء كلام العلامة
 على عدم النقل حيث قال لمعني لا ضرورة الى جعل اصول الفقه بمعنى ولله ثم النقل
 الى العلم بالقواعد المذكورة بل يكون ان يجعل اصول الفقه بمعنى ما يستلزم الفقه
 عليه ويستند اليه ويكون طلاقة على العلم ان هذا الحكم الفاضل المحقق به
 الترويد باطل واكثر هو الاول فان الشئ ينبغي على النقل والجمال له
 في هذا المقام وحمل قوله العلامة لا ضرورة الى جعل اصول الفقه بمعنى ولله
 ثم النقل الخ على انه لا ضرورة الى النقلين ولا نافية للنقل من المعنى اللغوي
 الى العلم المذكور بعيد يا به عبارة الشرح نعم يصلح هذا ان يكون كلاما
 ولهذا شبه الحكي على هذا الموضع كان معنى اصول الفقه الى قوله فلم يحج
 الى نقله شي الى ان مراد الشئ النقل في قوله فلم يحج الى النقل نقل
 المركب الاضافي في قوله سابقا ونقل الى ما ذكرنا حيث بين
 المنقول في المركب الاضافي وقوله شمل الاقسام اي كان اصول الفقه
 شاملا للاقسام الاربعة وكما ان يكون معنى قوله الشئ هو الاحتياج
 الى النقل مطلقا لا في المقتضى ولا في المركب الاضافي كما هو الواقع وقد سبق
 الاشارة اليه وعنه باضافة العلم اليه فليلا حاجة للاعتبار
 حذف المضاف ما يستند اليه الشئ يجوز ان يكون علما فليست اليه الفقه
 اي العلم بالاحكام هو العلوم المطلقة باحوال الالوتة وذلك العلم صدق
 عليها اصول الفقه وفيه فاني فاما ان يحكى على الاستطراد الخ
 يعني ان احصاه لن يكون المراد هو البعض ان احيى انما يصح ان اراد البعض
 ما يصدق عليه ويحويه اي يحصى انما يحويه عنه البعض لوقوعه في جملة

الاستقراء

الاستقراء فسقط ايضا السؤال بانه لا جهة لتفسير الاحكام عن البعض بخصوصه
 فافهم والبعض الذي قد ثلثه منها لا يصح ان يلزم على هذا ان لا يلزم قوله
 المطلق لم يعلم ثلثه احكام وان خياره في احوال البعض الذي ثلثه ثلثه في جهة
 اذا بلغ درجة الاجتهاد فاستدل على مسئلة او مسئلتين يلزم ان لا يكون مضمرا
 وعلمه فيما مع ان الجهد والفقير عندهم متحدان فالأمر ان جعل الاحكام مجزا
 عن الجنس وقد نشر عندهم ان الجمع الحكي للام العهد او تقدير العهد والاستقراء
 محل على نحو مجازا ولو يكون اكثر شيئا في دفع توجه جواز محل على اكثر
 الاحكام بسبب ثبوتها ان لاكثر قائم مقام الكل والى ان اكثرها سواء اعتبر
 مطلقا اي الزايد على النصف بالنسبة معينة الى الكل او اعتبارا بالنسبة معينة اليه
 كالثنتين وثلاثة رابع مجموعا جواز محل عليه وقد يتبادر الى النظر الفار
 ان هذا روي العلامة الخ حيث جعل اكثر شيئا للمعنيين وليس كذلك المعصوم
 من البعض لمعنيين بالنسبة معينة الى الكل وبالاكثر الزايد على النصف مطلقا فلا
 فيه يلوح ذلك لا يترتب في التوابع بالنظر الصحيح فملا مساع لا دلالي
 هناك على عهد ولهم لم يتعرض لابطاله ولم يعضد ابطاله اذ لا يحسن حين هو
 في ضمن البعض المعينة لعدم زمان وجود علم المطلق ليس يلزم بل المعصوم
 ابطاله محل على الجنس استنادا للكل والبعض المعنيين لا ابطاله محل على كل
 ما يتناول الجنس له وصدق عليه فظهر معنى قوله فلا يرد ان وجود علم المطلق
 لا يقتدر ولا يكون من الخاطئين فيض في منع ذلك الاجماع فتدبر في لغة
 ادليس جماعا قطعيا على حكم شرعي لا يجوز مخالفة ويمكن ان يقال ذلك الاجماع
 قطعي لا يلزم ان يكون الاجماع على حكم شرعي البتة بل يكون على غير افع صريح
 ابن احاب وغيره فتدبر مع هذا وما ذكر في احوال غيره كذا القول ذلك

لأن حاصل الحق هو أن المقلد لا يعلم شيئا من الأحكام علما بيقينيا فاصلا عن الآلة
 بل هو محقق بجتهد يجرم بوجوب العمل بموجبه فلهذا فالمقلد ليس بجتهد في شيء من
 الأحكام فلا يصح العمل بآية اجتراء في بعض الأحكام كيف ونسبة هذا الجتهد
 في البعض اليه نسبة الجتهد في الكل اليه في وجوب العمل بمقتضى الاجتهاد ولكن
 أن يقول هذا العاقل أن وجوب العمل بمقتضى الاجتهاد دائما يعتبر ويعتد به
 في الجتهد كإكمال الجتهد في كل الأحكام لأن الجتهد في بعضها كإكمال يعتبر
 مقدا لحاصل والمزايا في الكلام إذا صدر عن المتكلم الغير البليغ حيث
 قرن بالاستدلال بخصيص البصديق اليقيني الظاهر أن هذا التخصيص حاصل من
 نقل قوله عن الأول بالعلم من غير حاجة إلى ما قرن بالاستدلال إلا أن يقال
 المراد التخصيص بالبصديق اليقيني النظري فإن قيدا الاستدلال أصح في مادة
 وأما المقلد فظنه لا يفضيه فيه حذف وإيضاح الأصل لا يفتقر به
 يلزم مما ذكر أن يكون الأحكام المتعلقة من الأول القطعية أي القطعية الدالة بالثبوت
 كما يرى عليه تلك الأحكام من الضرورات الدينية فذلك الأحكام قطعية
 خارجة عن تعريف الفقه بقيد الاستدلال أو الاستنباط والاجتهاد أو الاجتهاد
 في القطعية بل الجتهد فيه حكم ظني شرعي كما صرح به الشارع المحقق في ذلك
 بحد الاجتهاد فليس من شأنه خروج تلك الأحكام عن الفقه ما ذكره كماله عليه السلام
 فليست كذلك ما يفرع عليها من الاجماع لا وجه لهذا الكلام في هذا المقام
 فإن الاجماع إذا كان مالا يفيده الاطفا فكيف يحصل الجتهد العلم اليقيني
 بناء على الاجماع على أنه يجب العمل عليه بمقتضى ظنه نعم يجوز أن يحصل الجتهد
 بواسطة هذا الاجماع لأن أقوى ما للمقلد لكن الكلام في حصول القطع واليقين
 وأعرض عن هذا أيضا بأن عدم قطعته شيء لا يلزم عدم قطعته ما يفرع عليه

ما يفرع عليه كالاجماع ومنه والمتواتر وجهاً للواحد وإن ما ذكره لو صح لزم نقض
 مدعاه لأن علم الجتهد في صورة القياس وغيره متفرع على ظنه فلا يكون قطعياً
 وهو يصدر ابتداءً قطعية ويمكن دفعها بالتأمل فليشأ لي فلا يخلص
 إلا بان الأحكام أي الأحكام التي جعلها الشارع ظن الجتهد متأطراً وأوجب
 العمل بموجبه فلهذا فاعتبر واعتد بكونه مضموناً حكم الله ظاهر فكانه
 نزل فلهذا منزلة اليقين لقوته وكونه ظن من النصف باليقينية فصار
 ذلك كله بمنزلة نفس بطوع من الشارع على ما دلل عليه من الجتهد في جميع
 ويجزم به باعتبار الشارع لا بما وافقه لنفسه لا من خلا فظن المقلد
 وإن احتمل أن يقال مضموناً أيضاً حكم الله تعالى ظاهر فليست به وإلا
 العلم عليه يستفيض عرفاً لفظ العلم وكذا سائر العلوم المدونة بطلق على من
 تتأدراك المسائل والمسائل المعلومة والمملكة الحاصلة من أدراكها
 مرة بعد أخرى فهي متأخرة عن تلك الأدراكات في حدوث هذا هو المشهور
 وأما إطلاق العلم على التمسك القريب والمملكة المتقدمة عليها فليست
 وتأييده بأن هذا يقال إن العلم عبارة عن ملكة يقدر بها على أدراك
 جزئية ليس بشئ وهذا العبارة يحتمل للملكة المتأخرة من حيث أنها
 أوله وجميع الأحكام فإن معنى حجية الكتاب أن مدلوله حكم الله تعالى
 علينا فلا بد من معرفته ثم يمكن استناد الحكم اليه تماماً ويتم معنى حجية الكتاب
 مبلغ حكمه تماماً والاجماع سند كتاب وأسنه وكلاهما من الله تعالى
 ما لم ينضم اليه أن جسيماً يتوقف على وجوده ما لا وجوده كما هو من عليه
 في الكلام وما لا يتعدى وجوده فأي شيء كما ذكره في الحاشية في الإجماع
 المذكور لا يتبين استناد الأصل من الكلام فلا يلزمنا الإكليف

من حيث أن هذا المقام مما يحوز فيه العلامة الطوسي
 معوج الأرباب بالمقلد

لا يثبت علينا الاكل الذي هو خطاب النفس فيله هذا الكلام يدل على
ان المراد من التكليف والحكم والخطاب واحد فلا وجه للرد بقوله ان لزوم
التكليف على فرق لا لزومه او لزوم خطاب التكليف يميز لزوم امتثاله او وجوب
العمل بموجبه لاستناده الى الباري تعالى اقول لعل وجه الرد انه لا حاجة
الى عمل الزوم على الوجوب لحيات الى تقدير الامتثال مع انه محل حين العمل
وهو ايضا خلاف الظاهر لكن لا طريق الى الاستدلال من الزوم الوجوب فعمل الزوم
على النبوت خلاف الظاهر والمراد بنبوت التكليف في حقنا ان يكون الايمان
بالفعل المكلف به واجبا علينا لا بثبوته في نفسه تعالى ثبت التكليف من
غيره تعالى كما تكلف الامير برعيته بكذا الان لا يجب امتثاله والعمل بموجب
الابا يجب الله تعالى اياه فليست كذلك لان التكليف انما يستلزم جرح
يتوقف الاستدلال بهذا الطريق على اوله وان كان الاستدلال بحرف
اعرف فيعلم بالمشاهدة بلا احتياج الى تلك الاوله فليتنا على اما الكتاب
فلان كل واحد ما يستدرك به منه على الاحكام ليس معجزا واما ما كان في مرتبة
الاجنان فيعلم بالاجابة انه كلامه تعالى لا باجابه عم بل ثبت بالاجابة النبوة
التي تنفع عليها الشرع فلا يمكن اثبات القرآن المجزى بالشرع وهو الذي
ذكره في شرح الكشاف فلا ينافي ما ذكره في هذا المقام من عدم ثبوت
البعض الغير المجزى من القرآن الابا باجابه عم هذا لكن قد يخرج هذا الخبر
بانه يجوز ان يعلم انه من كلامه تعالى بان يفهم اليه مما تقدمه وما تخرجه يصير
مع قدر سورة فار كان مجزى اعلم ان ذلك لبعض من كلامه تعالى اذ غير كلامه
كلا يجوز ان يكون مجزى الا يجوز ان يكون جزاء الجز وفيه ما فيه فلا يلزم
انه من كلامه تعالى الابا باجابه ولا بد من صدق فيوقف على صدره المتكلم

من غير

من حيث الاستناد الى الله تعالى فلا يجوز ان يتوقف صدق قوله على صدق
واما من حيث الحق فلا يراى بعد الاستناد بل لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى
يشير الى ان الذي يتوقف عليه العلم بذلك لا متنازع ابتداء بالذات هو ان
لا مؤثر في الوجود الا الله وقاعدة خلق الاعمال من جملة متفرعاته في العبارة
نوع ساقى فليست كذلك وفيه ان من انبث ليزيد تدبر مؤثره الى قوله
انما هو تلك القاعدة القومية وفيه بحث او بعد القول بالكسب والرب العباد
مع تفاوت مراتب العقدة الكسبية لا يبدل الفعل المحلوق منه تعالى على الصدق
على وجه لا يشوبه ريبه او يمكن ان يتوهم ان لعقدة النبي عم مرتبة ليست
لغيره والمجرة مكسوبة لا فلا بد ان يخرج الى دعوى الضرورة ايضا
وظاهر العبارة يساعده هذا التوجيه في العبارة الطاهرة في ان يقول
يتوقف على ذلك المجزى وان تغير الاستدلال في قوله وعلى العلم والارادة او ان
هذا على قوله على امتناع واما العبارة الواقعة فالظاهر ان قوله ويتوقف على
قاعدة خلق الاعمال معطوف على قوله يتوقف على امتناع وان قوله وعلى ايات
العلم معطوف على قوله على قاعدة خلق الاعمال لكن صحة المعنى على ما ذكرنا صارت
عن هذا فليست كذلك ولا يري بهذا توقفا على انه المؤثر في جميع الممكنات
بمعنى ان يتوقف على القاعدة الكلية لا بنبات الشخصية المطلوبة مثلا لان كل
حكم جزئي مستلزم كثرها مما لا بد منه بخصوصه في المطلق لا يتوجه عليه قوله
في الحاشية فلهذا لا يتوقف على القاعدة كما ادعاه ولا كما علمنا
بما هذه الملازمة وافصح فلا ينبغي ان يتأخر هذا انما يلزم ان لو كان كل تقليد
مفيد للعلم واما اذا افاد بعض التقليد تقليد صاحب اليقين فلا فائدة
منوعة لكن في الكلام في ان التقليد لو افاد علما مطلقا ليقينيا كان في

الامر اولاً كما هو المعتمد في العقائد الدينية والقواعد الكلامية وهو
المعتمد انما يستدل على ما لم يلزم اجتماع الحوادث والقدوم في
الواقع وفيه تأمل **قوله** فقد اطلق المحور على مبدئية وانما كل دليل على ما
بالاشتقاق لان عطف الاعراض الذاتية على المحولات بمعنى العرض
الذاتي عبارة عن المحور موطن **قوله** ويجاب بان غاية المنطق هي العلم
بطرف الكتاب المستعمل في العلوم لعله اراد ان غاية العلم بالشكل
الجزئية فلا مودة ومودة لا من حيث تعلما بنسب جزئية مذكورة في علم
جزئية فان قولنا الشكل انما ينتج بيلم منه ان هذا الشكل انما ينتج لما
هو نتيجة مطلقا وعلى وجه عام لا من حيث ان هذا ينتج لقولنا ان
ليس يتفهم مثلا بخلاف الاصول فان قولنا الامر للوجوب فيفيد العلم
بان هذا الامر مفيد للوجوب بخصوصه لانه مفيد شيئا من الاشياء
وجوب كان او باحة او غيرهما فلا اشكال غايته ان تصور مطلق المحور
من مبادي المنطق اذ لا يتم الاشياء بدور تصوره وفيه ان الغرض من
تلك الغاية هو العلم بالشكل المعينة مودة ومودة من حيث تعلما
بنسب جزئية مفيدة من تصور المحذور **قوله** فيصور المحذور وهو
كون تصور محولات مسائل العلوم من مبادي المنطق **قوله** يستلزم
توقف المتقدم على ما يتوقف عليه المتأخر من حيث هو كذلك اي من
حيث هو متأخر وتوقفه من هذه الحثية انما يكون على المتقدم مطلقا
فلزم توقف المتقدم على نفسه فليست **قوله** استمداد الاصول من
الاحكام انما هو من تصورها لا من علمها هذا المحذور ثم اذ قد سمي بالتمد
من الصدور بوجوه الاحكام في النفس لانه هو انما في النظر الى

الصدق

في الصدور بانها انما يكون يلزم **قوله** بطلان قوله والاجاء الدور قد
قوله فان ذلك مسألة لا مبادي وتوقف عنه ان يمكن ان يقال يلزم ههنا توقف الشيء
على نفسه من في حكم الدور فينبغي في قوله والاجاء الدور قوله **قوله** وعليه منع
الزوم وسنده ان كون الشيء مبدا للعلم لا يستلزم توقف كل سئل منه عليه غايته
ان يكون في مبادي بعض ما هو من المسائل الا ان يقال الكلام في المبادي المطلقة
في يمكن ان يقال الكلام في الفائدة المطلقة فلا يتوجه المنع **قوله** ولا من حيثها
بالافعال وفيه بحث لان احصاء الصدور بانيات الاحكام او غيرها في محبتين
ثم فلا يظهر **قوله** احصاء المراد من الاحكام في تصور ما ويمكن ان يقال ليس المقصود
احصاء المقتضى حتى يمنع **قوله** **قوله** لانه لا فائدة لهذا العلم وفيه تأمل **قوله** ان
النظريات وما هو في آيات الدين فلا يتم الدور قوله وفوريات من فائدة
في اصلها وان لم يظهر كونه كذلك بعد الاشهار وقد يتوهم ان الاحكام محمولة
في الفقه على خصوصيات فلهذا المكلف حتى ان العلم بالامور واجب مثلا ليس
الفقه فلهذا يجوز ان يكون بعض الاحكام الاجالية على افعال المكلفين مبادي
وهذا فاسد لان مثل ذلك يقع بعد العلم باحوال الاول اجالا فيكون متفرعا على
الاحكام المبادي متقدمة **قوله** اجيب بان الفقه علم الجهد والصدق في كل
اعلم ان الفقه علم الجهد الذي هو العلم اليقيني من اجل ان الاولى الظنية
على سلف والصدق الظني هو العلم من الاولى الظنية ليس فقه ولا يتوقف على
الاصول فيجوز ان يتوقف الاصول عليه فلا دور وفيه ان عدم توقف الصدور
الظنية على الاصول ثم ولو سلم يمكن ان يقال **قوله** اجواب المراتي للعلامة الخ
حيث اعتبر الاستمداد من علم الاحكام لا الاحكام نفسها وانما الظن لا يفيد
الاصول فاستمداده من الفقه الذي هو قطعي على ما تم تحقيقه فيتم الدور

ح وفيه تأمل وفيه أي في أن المصنف متوقف في تجري الاجتهاد الزام ورو
 المنع المذكور عليه لأن التوقف لا يصير مبدأ للجزم بعدم تجزئه حتى سقط المنع
 وبطل الزام الدور على التقديرين أي على تقدير كونها من المبادئ على
 تقدير عدم كونها منها أو على تقدير كونها أحكاماً إيجابية والسلبية على الأحكام
 أو على تقدير التصور وعلى تقدير أن يحكم بالأحكام على الأحكام وفيه التصور
 الأحكام لا مدخل له في لزوم الدور حتى يقرر بطلان الدور
 ولقد يقال من حيث أنها مستفادة من الأدلة قال في الحاشية استفادتها من
 أدلتها ليست باعتبار وجودها في التفسير بل باعتبار تعللها بالأدلة على الظاهر
 وأما تعللها بها من حيث التفصيل فهو المظ في الفقه أقول ومن هنا يمكن
 أن يتوهم استمداد الأصول من المصنفين بآيات الأحكام وفيها من حيث
 تعللها بالأدلة فيقرر بطلان الاستدلال بل لزوم الدور ومصدقاً خارجاً
 عما ذكره في أن الأحكام على الأحكام خارجة عن جميع ما ذكر وفيه تأمل لا يخفى
 أن يكون ذلك كون الأحكام أعرافاً ذاتية لموضوع الأصول أعني الأدلة الموضوع
 الفقه أعني أفعال المكلفين كما هو جوابه وجوزوا أن يكون موضوع المسئلة
 عرفاً ذاتياً لموضوع العلم فلا يكون تلك المقتضيات خارجة عن الأصول الفقه
 بل واطة فيها لكن قد عرفت أن الأحكام أجزاء لمولات الأدلة والأفعال
 فلا يكون أعرافاً ذاتية لها على أنه قد يدعى أن حاشية الاستفاضة للأدلة
 والسؤال بفعل المكلف متعينان عن تلك المقتضيات فليشأ على اجيب
 بأن بطلان قوله والأداء الدور بآية بحاله وتوجيهه على ما هو الموقوف من قوله
 بأن بحاله أن يقال إن المقام لا يبيح من الاعتراض بالمقتضيات الخارجية
 عداً بطلان استلزام عدم إرادة التصور من الأحكام للدور الملازمة

المذكور

٢٤
 المذكورة أو لا بقوله فإن لم يكن من المبادئ لم يصح ذكرها وإنما بقوله والآ
 لفي الذكر أو انصاع السائل لكونه استطراداً أو تكميلاً للقضاء لا يمتنع
 الاشتغال بآياتها لأن المقام باق بحاله فالواجب التعميم أي تعميم المقام
 تصور الأحكام لتصورها محكوماً بها ولتصورها محكوماً عليها حاشية
 عن المصنف باستمداد الأصول من الفقه أقول إذا حاشية عن المصنف به فلم يتجاش
 عن المصنف باستمداد الأصول من العربية مع أن الفقه ليس وفي من العربية
 فليست به مع كونه أدلة المراد هنا من العلم الأعلى والأدنى الاشتراك وغير
 الاشتراك فالأصول أعني التي يشرف من الفقه لا يقال المشهور أن العلم الأعلى
 هو العلم موضوعاً والعلم الأدنى هو العلم موضوعاً فالأصول والفقه ليس كذلك
 لأننا نقول كقولنا أن يكون هذا العلم العام على الخاص من حيث هو من خبرات
 فإن العلم موضوعاً للعلم فأي دقة وكثرة ما اشرف من الخاص موضوعاً لأن
 يجعل اسمين لصورتين هما ولا فليس استمداد أحدهما من الآخر في نفسه
 فيلزم لا يجوز أن يكون أحد العلمين سابقاً بالتدوين أو شتيراً بين تلك التصورات
 فيه يستمد العلم الآخر بالتدوين أو العلم الغير المشهور بآياتها منه ولا يخفى
 على كونه المقدم كما هو المبدأ ومن استمد العلم استمداده في نفسه فمركب
 ولا فليس استمداد أحدهما في نفسه من الآخر في نفسه ولو من نفسه كقولنا في شيء
 وهو العلم الآخر موضوعاً فليست في المبدأ التصور من العلم العام موضوعاً
 بأن تعميم ذلك العلم في مقامه فيه وحصيله الموضوع لا يمكن عكسه فيه بل
 كأنه يستمد من تصورات الأحكام كذا يستمد من تصورات آخر لموضوعات
 سائلة ومحولاً لها وأجزاءها أقول من الأمور المعلوم أن كل مسألة وفيه تجامع
 التصور الموضوع والمحول وأجزاءها فلا حاجة إلى التعرض لاستمداد الأصول

من تصورنا الحكم ومن غير ما يمكن ان يقال ان اذا علم قضية خصوصية فلا
الى القول بان هذه القضية مستمدة من تصور موضوعها او محمولها والمسايل
والقضايا المتكثرة التي تقدمت على واحد لا يشتركا في الموضوع المعلوم فبيان
استمدادها من امور يكون محمولها او اجزاء محمولها التي لم تعلم بعد فيحتاج
اليها كابتين استمداد الاصول من تصورات الاحكام بوقوعها اجزاء لمحولاتها
مسائله ولعل هذا هو السر في الافتقار عليها وانما وتورد من ان تصورات
الاحكام تصورات كنهية تحتاج الى شمول في المسائل فغير ان تصورات
الدلائل التي هي موضوعات الفنايعة كوكد فليست بـ كما فعل مثله ذلك في
المباحث المنطقية العربية التي قد استندت ارتباطا لهذا البعض بالمسائل التي اوردته
ايها يريد ان لا يفتقر الاضطراب عن كلام المصنف لان جميعه يدركه عليه قوله
في الحاشية فانخرج ما قيل من ان كلام المصنف مضطرب حيث ذكر بعض المبادي
التي هي في المبادي وبعضها في المقاصد وباقي وجوه الاضطراب الذي ذكره
القائل هو ان المصنف راى في المبادي المتعلقة بالاحكام كثيرا من المسائل التي
لست من الفقه ولم يورد في المبادي الكلام شيئا مما يتعلق بمعرفة
الباري وصدق المبلغ ولا لاله المحزون لان ذلك في نظر الاصولي بمنزلة
المبدئي بل اقتصر على المسائل المنطقية وليس لها اختصاص بالكلام
ولم يتفرغ لدفع ذلك لان الاول مبنى على استمداد الاصول من علم
الاحكام وقد عرفت حاله وعدم الاراد قد اعتد به والاعتقاد
على المسائل المنطقية سيجي حاله ثم شدة ارتباط العلوم واخصوص
والمنطق والمنعوم بالمسائل التي اوردتها السيراني من كونها
اصلا في الاصول وان كنهية والمجاز ونظائرها وقد

اجيب

اجيب بان المنطق جزء لا ينفك عن العلوم لا ذكر في الاعتراض المنطق
آله لجميع العلوم الكسبية خارج عنها كما صرح بذلك الامام الفراءي رحمه
فقد اوجب ولا دفعه بان المنطق جزء لجميعها لكن لو فرض صحة هذا ان
لا ينفك دفع خلاصة الاعتراض اعني ان تساوي نسبة القواعد المنطقية
الى جميع العلوم يقتضي ان لا يجعل مبادي كلامية للاصولي سواء كانت
جزء من الاصول او خارجة عنها فالجواب الحقيقي ما ذكره بقوله وتبين ان
الكلام على العلوم الشرعية هو وقدرتضاه الفخر الحنفي ثم حيث قال
آخرا وعلم الكلام لما كان رئيس العلوم انما نقوله ليس شئ ليس غير
ولست جزء منها بل هي علم على حالها هذا مختاره هذا مختاره وهو الحق
وما ذكره في شرحه للموقف من جعل المباحث المنطقية من اجزاء الكلام
فمن يظن بان النقل من علماء الاسلام فانهم لم يرضوا ان يحتاج الى العلوم
الشرعية الى علم غير شرعي فجلوها من اجزائه وتبعهم الفخر الحق في الموقف
وهذا امر جعل في لا تحقيقه لبعضهم عن ذلك عبارة في شرح الموقف وقد عرفت
ان ما ذكره في شرح الموقف محمول على ان بعض القواعد المنطقية جزء من الكلام
وهذا لا ينا في كون المنطق من علم على حاله وهذا فاسدا لا يرى الى قوله
ههنا وعلم الكلام لما كان رئيس العلوم الشرعية ومقدما عليها النسب اليه هذه القواعد
الخاصة بها وهذا صريح في ان ليس المنطق كله ولا بعضه جزء من الكلام والعجيب
الفضل لا يورد في هذا المقام ويحتجوا فاعتبروا ولا تعيروا وعلم الكلام
لما كان القول في مبادي كلامية وبهذا الاعتبار جعل استمداد الاصول
من القواعد المنطقية استمداد من الكلام فلم يجعل استمداده رتبة الكلام
والعربية والمنطق والاحكام والمنطق وقد يتوهم ان جعله ثلثة لا اربعة

هذا هو المختار
والجواب هو الحق

باعتبار ان الاستدلال من الكلام اعم من ان يكون من مسائل او من مبادئ
وهذا قد فهمنا لا يكون من مبادئ خاصة بالمنطق وفيه ان اراد
علم في اخر استطراد اعمايها بالاطباع المستقيمة وايضا توسط الفائدة
والاستدلال بينه وبين الحد الذي يتعلق به ما ياباه الطبع السليم وايضا
يلزم ان لا يذكر الاستدلال وتفصيل من الكلام أصلاً قال الشرح لا بعد
ان يحل ما به الارشاد وما ذكر في الحاشية ان هذا رده على من قال ما به الارشاد
عطف على المرشد لا على ما بعده اذ ليس هو من جملة المرشد اقول ان اراد
هذا القائل ان ما به الارشاد ليس من معاني المرشد حقيقة فليس هو عطف
على ما بعده بناء على الظاهر والحقيقة فكل ما ليس محروفاً بما ذكره وان اراد ان ليس
من معانيه مطلقاً فهو رده لكنه بعيد واعترض به بعيداً فانه من طائفة
اي يلزم اطلاق لفظ المرشد في قوله الدليل المرشد على معناه الحقيقي والخيالي
ما حيث استعمل المرشد تشابهاً ولاهما والمرشد الناصب والذكر وما به
الارشاد حتى يتبين ان من قبل ذكر اللفظ شيئاً معانيه وان لا يبعد اذا كان في
حقيقة مثل ان يقال العيون الشمس والذهب والميزان بخلاف ما اذا كان
بمعناها حقيقة وبمعناها مجازية كما ان يشار الى الأسد كحيوان المفترس والمرسل
الشماع فانه في غاية البعد وما بعد فيه من هذا البعد الا ان ياقول
بان يطلق عليه لفظ المرشد كما ذكره فليتأمل وايضا قولنا الدليل
لغة كذا معنا وان ذلك هو قوله في اي شيء السؤال الاول على المعنى
وانما عرأش في التوجيه انما اقول تخصيص السؤال الثاني على ان يكون
انما مشهور بعدم ورود على التوجيه لا سيما لان الدليل حقيقة في ما به
الارشاد كما هو المفهوم من كلام الشرح نعمين لكن المرشد مجاز في ما به

الاشارة الى ان المرشد
المرشد الناصب والذكر وما به

المرشد الناصب والذكر وما به
المرشد الناصب والذكر وما به

المرشد الناصب والذكر وما به
المرشد الناصب والذكر وما به

الارشاد

في ما به الارشاد وسكت عن حل الدليل فيه وفيه ان الدليل يحل في الدليل
بالدلالة لفظية اي التعريف والاعلام واصناف ما به الارشاد به محل ما بل
وان الدليل والمرشد مترادفان كما يتبين في جوابه فاجب جعل المرشد
مجازاً والدليل حقيقة في ما به الارشاد وكيف ولو كان كذلك كان الدليل اعم
المرشد وان الدليل لو كان حقيقة لكان لا نسب لقوله لتأويل وايضا
المرشد كذا في الدليل ولا يسمى في المعنى المجازي حتى نقول قولنا الدليل لغة
كذا معناه ولم يرد هذا الا بغير كسب في الحاشية فليكن اذا قيل المرشد كذا
فالمرشد السوأل ايضاً على المعنى في التوجيه الاول وبالجملة يخرج هذا المقام
عن الاضطراب والله المأمور بالصواب ولم يرد في شيء من هذا الا على قوله
فهو كذا لانه ان اراد الاصل في الفعل فعدم اعتبار في الارشاد والدلالة
لا يستلزم ترادفاً والارشاد يعتبر فيه الدلالة على ما من شأنه ان يوصل
لا الى اي شيء كان مطلوباً او غيره كاهو المعتبر في الدلالة فان اعلام طريق كذا
من شأنه الا يصل الى المطلوب الى غيره ولا لانه ليس بالارشاد وان اراد الاصل في
اي اعم من ان يكون الا يصل الى اللط بالمثل ولا فعدم اعتبار في الارشاد مجموع
والدلالة فالمعروف ان كان الاصل في اللط او غيره كما عرفت لا يوصل
تفسيره في كل من المرشد والدلالة الناصب والذكر ترادفاً لانها لا تقتضي
لان المقسم من الناصب والذكر المذكورين في تفسير المرشد الناصب والذكر
لما من شأنه ان يوصل الى اللط ولا عطف ومن المذكورين في تفسير الدلالة
الناصر والذكر لما من شأنه ان يوصل الى اللط شيء سواء كان مطلوباً
او غيره وان الشرح اشار الى اعتبار القول والاطلاق في معنى ان اشار
الشرح الحق الى ان مراد المعنى بقوله والدليل لغة المرشد هو ان الدليل

ومن المطلوب النظري والمعتبر في تفرعي المنطقيين الكفر والاستدلال بطريق
 النظر كما هو حوايه اذ لا يمكن التوصل بكل نظر فيها اذ من جملة الافراد
 النظر القاسد الذي لا يمكن التوصل به وان اقتصر على الاطلاق لم يكن
 هناك تنبيه الى هذا تعريف العلامة التي يراد بها فيكون اطلاق النظر لغز
 ان الدليل يجب ان يكون التوصل به الى المطلوب الجزئي باي نظر كان وهذا غير
 موجب لانه معنى العموم لا الاطلاق اذ المفهوم منه ان الدليل يجب ان يكون
 التوصل به الى المطالب الجزئي بنظر لا باق نظر كان فيقولون التبيه الذي
 ذكره ويرفع ما ليس بدليل مكانه كوضع المقدمات الغير المناسبة للمطلوب
 كالمطلوب او بعضها مثل ان يكون المطالب العالم حاد في موضع مكان الدليل لان
 يجب وكل متجيب صا حكا او الا ان متغير وكل متغير حاد وكما حصل
 ان الفساده في المادة انما يعدم مطابقها الواقع فالحكم يكون الافتراض في الكون
 اتفاقا انما يقع في ما يعدم مشتملا للمطابق في الحكم يصح في الكون كسب المادة
 بهذا الاعتبار في الفاسد كسب المتصور فيختص القاسد بها فالقول بان
 كتمان ان يريد بالعطف التفسير بعيد وتقييد المطالب الجزئي اخراج
 القول الشرائي اخراج مودة وحدها مع قطع النظر عن الترتيب والاولاد
 مع الترتيب يخرج عن اثار التعريف بلا احتياج الى تقييد المطالب الجزئي
 فلا يخرج قوله ولو قيد المطالب بالمتصور كان هذا القول الشرائي
 الموصل الى القول اي ما من شأنه الاعمال اليه ايواني قولهم ما يمكن التوصل
 شرا او اعدا او روبا او عاوة اشاق الى المذاهب الاربع المشهوره
 المذكوره في المواقف وعقود معقولان او ملفوظان فان الدليل
 يريد ان يعرف الدليل منطبق على كل من الدليل المعقول والمفطور

لها على سبيل البدل دون الاجتماع ولا يلزم استعمال اللفظ في معنييه الحقيقيين
 معا اذ في الحقيقة والحجارة جميعا والدليل المفطور ليس بدليل من حيث اللفظ
 فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يكون عنه قول اخر ولا يستلزمه ان ينم بل من حيث انه
 والى على معنى معقول ومعنى استدلاله لانه ان لا يكون بواسطه مقدمه غريبه اما
 اجنبية غير لازمة لشي من المقدمات كما في قياس المساواة واما غير اجنبية
 بل لان لا يحددها معايرة لها في طرفها كما او اباين اللزوم بعكس التقيض
 كما ذكره فليست بدرا وانما في فضاء عدل لتساوي القياس المركب بناء
 على انهم عدوه قياسا واحدا لكن في الحقيقة اقيسة متعددة كل منها مركب من
 قولين فلو كان لتساوي القياس القسيم لكان احسن وهذا لا يصح ههنا
 اذ لا يكون عنه احديها اذ الكون عن الشيء كصول عنه وجميع التقيضين لا يحصل عنه
 احديها لكن يستلزمه اذ في الخطوة استدلاله لها باعتبار ان الحقيقة لها مدخل
 كما هو المعبر في الدليل منتف ايض الا ان يبين الكلام على الظاهر ويعطى النظر
 عن التبيه على الاعتبار المذكور فالأظهر ان يقال انما وصف القول الاخر بعيد
 اذ لم يكن القول الكاين مقارن لكل واحد من التقيضين لم يخرج الى الدليل
 سواء كان لا ياتينا او غير يتقن يعني اذ كان القول الاخر لا ياتينا الدليل فليكن
 يتينا بالمعنى الاقصى بان يلزم علمه او بالمعنى الاعم بان يكون علمه كافيا في الخرم
 بالزوم بينهما بلا احتياج الى بيان مؤنفة وقد يكون غير يتقن تحتها الهما
 منقضا يا مشهورة او مسلكه اي من حيث هي مشهورة او مسلكه لان حقيقة
 اخرى بالقيسة ارفقت منقضا يا مشهورة بالمشهورات ويسمى شفا
 او بالاوليات بل بالقيسة ويسمى منقضا ولم يقدر المشابهة بالثبوتات
 والمخيلات لان القضايا المشابهة بها انما هي قضايا او قضايا في هي الا لم يكن

مفتدا بها علم انفسها لبرها والسفسطة عامة نعم كل ان لازم علم البحث
يتفوق به باستواءه ومن علم السفسطة يتفوق بها بالاحراز عنها وانما من علم
والخطابة والشعر فاختصة بالقبض اذ لا تحصل الاغراض منها الى الازام
والافتناع والتجسس الا بالاجتماع مع الغير والتميز وكما الشغب من
المغالطة لا يتم كل ان بل يكون بحسب المشاركة في المدينة فليست
اي من المولى او من القياس رجوع الضمير الى الدليل السبب ليقول
الكلام اذ هو لم ينفى عن الوجه العام او الخاص والى القياس
او قول الحق لا ينفى عن القياس لبرها والظن ان اول برهان
من غيره اي من غير القياس الا اذا كان ذلك الغير راجعا الى القياس فانه
في تقدير برهانها كما اذا كان على مشترك معطوفا بها في التمثيل فتعتبر
كادونه في الحاشية ومعصوم ليس في مجرور رجوع غير القياس اليه بل مع
الاشارة الى كونه برهاناً فلا يرد على مادونه في الحاشية انه يزعم منه ان تلك
العلية اذا كانت مضمونة لا يغير التمثيل قياساً مع انه لا فرق بين تقدير
في صورة قياساً الا بانه على التقدير الاول يغير قياساً برهاناً وعلى
الثاني خطاباً وكل منهما قياساً حقيقياً لا افتقاراً له بالبرهان لكن على صورة
ومنا واذ لان التسليم لا مفضل في الاستلزام وفيه بحث لانه
لوحول الاستلزام المذكور في التعريف على الاستلزام في المعلوم كما ينبغي
قوله اذ لو حقق الاول في نفس الامر حقق الثاني قطعاً فانه لا مدخل
للتسليم فيه لكن للجهل انقول قول الحق الحق فانه لا علاقة بين الظن
وبين شيء لا يلازم هذا الحمل وكلامه مبني على ان الاستلزام استلزام علمي
وللتسليم مفضل في هذا الاستلزام لان في قوله ما بدونه فلا استلزام

الا في

الا في البرهان يقتضي ان يكون المراد الاستلزام في المعلوم بحسب الواقع ولا في البرهان
لو لم يتم متدانه لم يحصل العلم بالنتيجة فتدون التسليم ليس في الاستلزام
العلم وما قيل ان هذا القول لا يقتضي ما ذكره اذ المحرر في قوله وابدونه
ليس عابداً الى التسليم بل الى تقديره وليس في البرهان تقدير التسليم بل
وقوله واللم يكن برهاناً فهو لا يروي الى قوله فلا استلزام في الكل انما
هو على ذلك التقدير فكأنه توهم من التقدير ما يتايل التقدير والوقوع وتدل
عن معنى الشرط وانما صرح بتقدير التسليم اشارة الى ان القياس لم
يغير لا بغيره بل بهام تقدير التسليم ان له مدخلا في الاستلزام للقرينة لفظية على
ان ليس له مدخل فيه فذكر واعتني بانعكاس التقريب كيداً يتوهم خروج القياس
الذي مقاداة كاذبة عنه ما يكتم بعدم الاستلزام في غير البرهان انما يتم في
شبه الحاشية قوله فانه لا علاقة بين الظن وبين شيء لا يتفادى مع بقاء سببه
ممنوع فيما اذا كان الشيء المدعى استيفاء منه الظن قياساً صحيح الصورة فاذ لا
الظن مع بقاء مقدمات القياس المفيد له ممنوع بل لما يجوز استفاؤه مع بقاء
سببه المفرد كالغير للقلب يكون اشارة للمطر ثم زول في المطر لسببه لا سببه
مع بقاء النسيم كجاءه وسبحي ذلك وفيه اي في استلزام البرهان
وكيف ان يكون ضمير فيه راجعاً الى قوله فانه لا علاقة بين الظن وبين شيء
او الى علم استلزام غير البرهان ويكون البحث المذكور في الكلام اشارة على تقدير
الى المنع السابق ويكون ان يكون اشارة على التقدير الاخير اي ما قالوا انظر
الفاصل مادة ومضرة يستلزم الجهل وكونه مذكوراً في الكلام بناء على ان
المباحث المنطقية المحتاج اليها في الدلائل والمعارف متبينة ان الكلام
او مجرور منه على ما قيل وما بالبحث الذي قدمه الفاضل وهو ان فيضا

النتيجة

بطريق العادة في نفيه يقع نوع تكلف وليس هذا البحث مذكورا في الكلام
 بل المذكور مبني على البحث وهو حديث الفيلسوف الى قوله فان اريد ان ننقد
 وقيل هذا البحث ليس من التوجيه لان كل احد يعرف الاشياء على نوع
 من جهة ولا يدري ان في تعريفك جشالا نه يوافق من جهة لا من جهة خصمك
 ولو عرف شيئا بما يوافق من جهة ويوافق من جهة خصمه لوافق عليه بان
 هذا لا يوافق من جهة ان كان الحق من جهة الخصم فان اراد المسطر هنا
 بالاستلزام للدوام والاستناع العاوي فالاعتراض القوي عليه انه
 خالف من جهة لانه عدل عن الظاهر ويمكن ان يقال حاصل البحث ان الاستلزام
 الذاتي بمعنى استناع الانعكاس لذاته غير صحيح في الواقع لاستلزام جميع
 التكميلات الى العاوي سبحانه وتعالى ابتداء في نفس الامر بحسب التحقيق ولا اعتبار
 لعدم كنههم قائلين به ولا لقرينهم على وفوق من جهة من حيث عدم موافقة
 الحق لان حيث عدم موافقة لذهب الخصم وان كان الحق من جهة الخصم وبمعنى
 الدوام والاستناع العاوي عدل عن الظاهر لانه لا يمنع الاعتراض بوجه
 اخر من كونه غير موافق لذهبهم فليست به ولا استلزام ذاتيا هناك
 اولاً مؤثراً لانه وفيه بحث اولاً يلزم من اختصاص المؤثر في الله كانه
 ان لا يكون لزوم ذاته بين الشئين اصلاً حتى يلزم ان لا يكون لزوم ذاته
 بين الدليل والشيء ولا يلزم ان لا يستلزم وجود العرض وجود الحق
 ولا يقول به عاقله والجواب ان المراد من التعليق انه مقادير مختار
 ومؤثر في جميع التكميلات كما انه ابتداء من غير ان يكون لبعض آثاره
 في البعض بحيث يمنع خلفه عن عقلا فلا استلزام ذاتيا بين الدليل
 والاستلزام بين الشئين اصلاً ومنه البحث الفعل عن قيد ابتداء في
 استلزام

عندنا

في استلزام التكميلات اليه تعالى فلا تفعل وقد قيل مراده ان الاستعقاب
 عادة الى قوله انفاودة عليه في الحاشية بانه انما يتوجه ظاهره على
 قبول بان الاستلزام في الدليل انما هو بطريق العادة كالا شعري والكلام
 في تعريف المنطقيين وهم لا يقولون به يريانه جعل الاستعقاب العاوي
 في الدليل مقترنا وشبهه بالاستعقاب في الامارة وجوده فيها الصغ
 ولا وجه له كاتبة وان بنى كلامه على ان ليس في نفس الامر الاستعقاب العاوي
 ولا اعتبار لعدم كنههم قائلين به كما هو مبني على البحث الذي اختاره الفيلسوف
 فالوجه ان يحل البحث في الاستلزام الذاتي في الدليل كما ذكره الفاضل
 لانه عدم استلزام الامارة كما قرره العالم وهذا توجيه لم يتم حوله احد
 فقام بالانصاف وهو بان وجود الخلف وفيه تامل لان الامر العاوي
 ما يقع دائما او اكثر يا فخر وجود الخلف في الامارة لا سيما في الاستعقاب
 العاوي فيها ويمكن ان يدعى بان المراد ان وجود الخلف الكثير الكائن في الامارة
 يمنع الاستعقاب العاوي فيها فان اطلاق الخلف يوجب اليه وتقرير العاوي
 الخيري هذا انصح على تقدير واحد هو صدقها معاً الطان المراد لصدق
 عند المستبح لان نفس الامر وكذا المراد من جواز التعاوي لا يشك في اخرى
 جوازها عنده وهذه التعاوي مبرومة موهوبة والصدق فطوري الوقوع في
 راجح عليها فوجود الشيء راجح على عدمها فلا يصح قوله فندم الماراجح او مساو
 على ان التغيير عن الدليل على عدم استلزام الامارة لذاتها بالبحث ليس بغير
 مع هية الترتيب المعارضة لهما فيكون هذه الهية جزءاً من صور الدليل
 مشيرة بوجه الصير في عنه او في لزامه الى القولين من حيث واحد منهما
 الاعتبار ينبغي ان يفتقد للخلية في التبيين السابق على ان الهية لها مدخل في

ذكرها في مرتبة ولا يكتفى بالعروض فبيننا الاستقام الثلثة أي المفرد
 والمعدلات الغير المركبة والمركبة المرتبة وحدها أي بدون ترتيبها كما في
 الحاشية ولم يلتفت إلى المعدلات المركبة بلا ترتيب حتى يكثر الأقسام أربعة
 لحاء وجود التركيب محال وضع بهذا الترتيب فالمراد من المعدلات الغير
 المركبة المعدلات الغير المرتبة وقد يتوهم أن المعنى قينا والنظر فيه
 الأقسام الثلثة أي النظر في نفسها والنظر في صفاتها والنظر في أحوالها
 فقدر ومن زعم تساويها في الوجود لم يعلل ذلك بغير تساوي الدليل
 الأصولي بالمعنى الثاني والمنطقي بالمعنى الثالث فلا يلزم القول بوجود المعنى
 الأصولي في الكوازي فيقال من مستلزم له غير الاستلزام على وجه الثبوت
 وحل أن يكون المحل لا على مستلزمه ليلزم من ثبوت المستلزم الحكم عليه
 وثبوت لازم له والآثار مثلا مستلزمة للحركة ولا يلزم من ثبوتها
 للحجم العنصري ثبوت لازمها غير الحركة له بطريق حمل الموطأة كاهلوط
 حل الاستلزام ههنا أي في قوله ولا بد من مستلزم وذلك بغير دليل
 فانهم قد استغنى فيها الاستلزام أي الاستلزام فقط لا حصول المستلزم
 أي لا وسط للحكم عليه وإن كان حصول المستلزم من حيث هو مستلزم
 منفي لأن استلزام مستلزم لا تنفاه هذا الحصول وكذا في الصب
 الأول والثالث من الثاني وهما الموجبان مع السالبة الكلية لكن
 السلب الثاني سلبك وسط عن الموطأة فكانه نظر إلى استلزامه لمكسبه سلب
 المطع الأوسط كما في الضربين الباقيين من الشكل الأول وهذا
 إنما جرى في بعض أقسامه أي فيما يكون للموضوع في المقدم والثاني واحد كما في
 المثال المذكور بخلاف ما إذا تعدد مثلا إن كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود

موجود لكن الشمس طالعة فاق في رتبة صغيرة والموجود استماله
 في القياس وهذا الوجه ما اشتهر بين المنطقيين من عدم جوان استماله عكس
 المقيس في القياس وذلك لانه لا فرق بينه وبين عكس المستوي في الاستلزام الثاني
 بوسطها وعدم موافقة طرفي عكس المقيس لحدود القياس لا يضره
 فالمراد من الإنفخ والاثبات هو الوجود والعدم لا يقال العدم المصالح المفرد
 أو أوقع محمولا أو موضوعا لم يكن شئ من الموضوع والمحمول سائبا بل محمولا
 ولا القضية سائبة الموضوع أو سائبة المحمول أو سائبة الطرفين كما ذكره أولا
 وذلك لانه أو العظم مفهوم تكملة مثلا وصيغة الية العدم بدون الثبات
 إلى الموضوع ثم حكم على زيد بثبوت ذلك العدم كانت القضية موجبة معدولة
 المحل وإذا نسب مفهوم التكملة إلى زيد مثلا وسلب عنه ثم حكم على ثبوت
 هذا السلب كانت موجبة سائبة المحمول والموصوف بالعدم أو السلب المذكورين
 إذا جعل موضوعا كانت القضية معدولة الموضوع أو سائبة الموضوع فغير
 كلامه بل هو أوله مع انه ليس بصحيح في نفس الأمر لأن السالبة لا يستلزم المعدول
 كما هو المشهور لأننا نقول المراد من العدم هنا سلب ثبوت المحمول أو معدولة
 على الموضوع كما أن المراد من الوجود ثبوت المحمول وصحة عليه وهذا ما من
 تقريره كيف والوجود والعدم متناقضان فينبغي أن يحل على المنفيين المتناقضين
 غير ثبوت المحمول وسلبه فآخر كلامه ما نرى لا وجه له في نفس الأمر ولا
 معدولة هنا حتى يقال إن السالبة لا يستلزم المعدولة هذا وما جعل الوجود
 أي الثبوت محمولا في القضية الموجبة فصيحة لانه حقيقة إثبات ثبوت الثبوت
 لأن النسبة المعتبرة في حكمية ثبوت المحمول للموضوع وأيقاع النسبة أي
 إثبات ثبوت المحمول له فلو وجد الثبوت محمولا يلزم إثبات ثبوت الثبوت

اثباتا

ولو جعل امر محمولا يلزم اثبات ثبوت له فيغير معنى قولنا الانسان
 كاتب الا ان ثابت له ثبوت الكاتب ولم يعلق به احد وقول النسبة
 المتبادر بين الاثر والكاتب مثلا هي ثبوت له باعتبار انه آلة لخطتها
 فلا يجوز ان يقصد اثبات ثبوت له بهذا الاعتبار بل يقصد اثبات نفس
 الكاتب له وكذا لو جعل الثبوت نفسه محمولا فاللازم اثبات الثبوت
 لا اثبات ثبوت الثبوت ولا يجوز في التزامه فليتا على
 بان المسمى يرجع جميع الادلة وكيفية ان يكون هذا متما للحياب وهو
 لم يذكر شاملا لجميع فيشير الى شموله له لكن كونه تأييدا كما ذكره احد
 لان شمول الجواب لجميع يوم من قولنا الشرح المحفوظ وتقرر في المثالين
 كما اظهره الفاصل بقوله واذا عرفت انما هي نفس عليها
 ما عداها وفي المعقولات يسمى فكما ينبغي ان يقيد هذا المقصد
 بقرينة قوله الآتي بحركة فيما يتوارى من المعقولات بدو اختيار
 كما في النام اليه مكر ان هذا المعنى هو الذي عتد في مواضع
 الاثر وهو من حيث كذلك لا يقتضيه التقييد به احترازا
 عن احدس وعن هذه الحركة الغير الاختيارية وانما غير الاستلزام
 لان التقييد بالمقصد للاحتراز عن احدس باننا من تبادل
 الحركة بالاستقاف اذ لو ذكرت الحركة لخرج احدس اينم خلافا
 تلك الحركة الغير الاختيارية فانه يحترز عنها سواء بالتقييد المكلف
 بتلك الحركة او لا وفيه لا بد ان يراى هذا متداخرا هو التبرج
 لان الاستعمال الدقيق وان كان بالمقصد لا يسمى مكر او اجيب بان قوله
 في المعاني بصيغة الجمع من حيث لان الاستعمال فيما فوق الاثنين
 لا يمكن

في قوله لا يثبت له ثبوت الكاتب ولم يعلق به احد وقول النسبة المتبادر بين الاثر والكاتب مثلا هي ثبوت له باعتبار انه آلة لخطتها

لا يمكن الا بالتدريج اقول لو صح هذا الجواب لخرج احدس بذلك القول
 فلا يحتاج الى زيادة المقصد لاجراجه واما في لزوم التدريج في الاستعمال
 فيما فوق الاثنين فتدريج بل يجوز ان يكون وفيما كان في احدس
 والاقرب ان يجاب بان جميع التعريف يتضمن معنى التدريج او الظاهر
 ان الاستعمال العقدي في المعقولات يكون بالتدريج واما الاستعمال
 الدقيق العقدي فاما يكون من معقوله واحد الى اخره لا از يد
 فتدريج قال الامدي في الايمان ولعله توهم هذا من
 استعمال المتعديين النظر والفكر في معنى واحد او لا يناسب الختام
 لان المتبادر ان الفكر من اجزاء التعريف ولو اريد بيان يراونها
 لفيه النظر والفكر والنظر والفكر وهو الذي اجم ولم يعهد مثله في
 التعريفات وفي منع مشهور وهو انهم يجوزون الجمع بين التعريف
 اللفظي والرسعي كما قالوا في بيان قولهم الكتاب هو القرآن المأثور
 على الرسول عليه السلام المكتوب في المعاصف ان القرآن
 تعريف للكتاب وبقية الكلام تعريف للقرآن ويمكن ان يدفع
 بان يجوز ضم ذلك فيما يقصد التعريف اللفظي لمعنى اشهر
 في المعنى المراد من غير قصد الى بيان الترادف كالقرآن
 فانه في المعنى المراد اظهر واشهر من الكتاب



الكتاب وما نحن فيه ليس من هذا القبيل **قوله** قيل وتنفق الحدايها
اه نقل عنه انه ربما يجاب بانها اياه اما للبيبة او للآلة وعلى التقديرين
بياد القرب فلا انتفاض وهذا الجواب لا يدفع الانتفاض بل
نفس على اصطلاح المنطقين وبالمعرف نفهم اذ لا خفاء في قولها
بل هي مقبولة في صدق التعريف على النظر والفكر لانه هذا الدليل
اقرب بالعلم والنظر لانه مزجث هو دليل حاصل بالفكر فيكون
مؤخر عنه وان اعتبر القرب الى الطلب الذي هو متعلق الياء
فيكون هذا الدليل بعد عن الطلب من الفكر وفيه تأمل واعلم
انه يدفع الجواب المذكور بالنقض بالحركة الاولى وسعها
سواء كان الفكر داخل في التعريف او لا لكن يبقى النقص بالحركة
الثانية وسعها الاخير وبالترتيب اللازم لها ويمكن ان يقال
المتبادر من التعريف ما يكون له نوع استقلال واحتصاص
بالطلب وليس ذلك الا في مجموع الحركتين لا في بجزء واحد
جميع النقص عند قوله **قوله** ام الحركة الثانية هي مذهب المتأخرين
قد وقع في عباراتهم اطلاق النظر والفكر على الحركة الثانية
لكن قد مر جواب هذه الاشياء والمرايا مجموع الحركتين وانما
يعبر عنهما بالاشهر ولا يستلزامهما الا على الحركة الاولى فوجودها
مسلم في مجموع الحركتين فبغير عن الكل باشهر جبرته او عن اللازم
باللزم ولو صدق الاطلاق المذكور عن جعل الفكر عبارة عن الترتيب
فكذلك غير اللازم بالمفهوم لانه الترتيب لازم للحركة الثانية
قد مر **قوله** الظاهر على المعنى الاول وفي الموافق لم يحمل عليه بل علم

بعد دفع النقص عن العاقله
ونحوها والحركة الاولى وسعها
عدم الاستقلال والاحتصاص باليد
والعرف لعدم الترتيب في الطلب
تمام الطلب والحركة الثانية وسعها
عدم الاستقلال بل وعدم الاحتصاص
في الحركة الثانية وجبرته والحركة الاولى
مكون على صورة كاشفة عن مجموع
الاشياء

وصرح بان هذا الحد الذي ذكره القاصي ترقية الشامل لجميع اقسام
 من الصحيح والفاصل والقطعي والظني والوصول الى القبول سواء
 كان في معرفة او تركيب والوصول الى الصدوق على اختلاف اقسامه
 وهذا الوجه كف وقد اعترف بنفسه في مواضع عديدة بمحصول المط
 بالحركة الثانية وحدها لا وفي الحركة الاولى فاذا حمل النظر على مجموع
 الحركتين لم يكن ذلك المط بطرايا الا ان يقال انه لم ينفذ اليه لقلته وعظم
 انضاطه على القانون الصناعي **قوله** على قياس الحركة في الكيفيات المحسوسة
 هذا القياس في غاية الخفاء اذ التمر في الكيفية المحسوسة كقيمه واحده
 غير قابل الى كل آت تعرض كونه هناك كقيمه اخرى فرضا ولا يمكن فيها
 فرض الكيفيتين المتصلتين بل كل كيفيتين مفروضتين فيها يمكن ان يفرض
 بينهما كيفيات اخرى كما حققوه بخلاف الصور العقلية فانه ليس
 مصنف بصورة واحدة في آت وصف بصورة اخرى في آت آخر
 من غير ان يتخلل بينهما صورة اخرى فلا حركة فيها فلسفيا **قوله**
 للبحس والفصل الذي بين وانا قيدها بالراسن احرار عن استعمالها
 في المشترك مطلقا والمميز مطلقا **قوله** في الاحكام انها قال لا يسيل
 الى تحديد الحد عدم يرا في الموقف مع التحديد في الموقف مطلقا
 فلا يصح قولها وطريق تعريده ان حمل الموقف على المصطلح
 وكذا الكلام في قوله يعا عنه المحدد واثبات الموقف بوجه مخصوص
 فلا يحتاج في الاعتراض عليها الى ترتيب الامور قال في المحقق
 ان راي توجيه قولها والى توجه اعتراض المتقدم بان حمل
 المحدد المنع على التعريف المصطلح مطلقا والموقف المذكور البت

نعم لا يشترط في اطلاق الحركة على
 الاشارة الى كنهها او مدتها
 ما في العام عنه

لا بد من
 معرفة

على الغنى للفقير اي يحصل المعرفة وفيه تامل لانه قول المتن لا الحد
 وقال الامام لعنه وقتل لانه ضروري يدل على المعلق بالعرض
 والفردية في التعديد بمعنى واحد لكن الظاهر اللازم من الضرورية
 نفي التعديد الحقيقي لا نفي التوقف مطلقا اذ يوجد هناك كونه الشيء
 مع ضرورية ولا كونه بضرورة بعض لوازمه وخواصه ففرض
 خلاف اللازم من السرعة على ما حمل **قوله** وهذا الجواب مخالف لما هو
 المشهور ولعله اعلم بذكره في المواضع المذكورة ولا طرعا الى
 معرفة لا يقال ان اراد ان يصفه لا يكون طريقا الى معرفة المطلوب
 فهو لا ساذ كونه طريقا اليها بعد العلم والصدق شئ له على
 وجه الاختصاص والشمول وان اراد ان لا يكون طريقا اليها **قوله**
 فهو مما لا يعمل الطريق عبارة عما يوصل كل من يسلكه فلا بد
 من الاطراد ولا يكفي كونه بعد العلم بشئ له طريقا **قوله** لكنه خلاف
 ظاهر الحال في العينة والتمثال اما لفظ فيها ان لا يتقال بكونه
 على وجه الكتاب **قوله** ان جميع هذه الاوصاف وعلم
 يشير الى انه يحصل في ذهننا من اراد هذا المثال الموصوف
 بتلك الاوصاف صورته علم واعقاد كل مطلق محمول عليه موصوف
 بها ايضا فقد بينا لنا علم بالشيء الاخص في هذا المثال ان يحد وكما
 جعل له الملاحظة فادخله كلمة في وجهه بقاءه سب هذا
 المثال **قوله** لا تال في علم الطائفة وغيره من الصفات او غير المطابق
 الاول انيب لقوله اذ ليس مجموع هذه الامور لازما ساو الك
 انيب لقوله والالم يحصل الحمل لا حد فلسفي ونتاج هذا القاء

ولو قيل بكونه مطلقا
 مطلقا لعنه والحد
 فمعنا لا ضرورة
 كلامه على النظام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

کما هو ظاهر في كلامه

وَمِنْ أَهْلِ الشَّيْخِ وَأَصْلُهُ
الْعَرَفُ بْنُ حَسَنٍ
مَاهِبِ الْعِلْمِ
تُصَوِّرُهَا
مِلَّةٌ ١٢٢٢

ممنوع اما التقدم الزماني فقط واما التقدم الزاقي فلا لازم
 المحتاج اليه لا يلزم ان يكون محتاجا اليه حتى يكون مسددا بالآخر
قوله قلت يمكن ان يحمل تصور الغراء وفي الحاشية ان اجيب ايضا
 المراد حصول العلم بغيره بعلقه به وهو ليس نفس الصور المتعلق
 به وفيه ما فيه فكل وجه الفناء فيه هو اذ كونه الصور نفسه
 موقوف على تعلقه بشئ بط اقول لعل هذا الجيب اراد ان التعلق
 المتعلق بالغير حيث هو متعلق به موقوف على تعلق العلم به والا
 فالوقوف بالكل من اذ التعلق وصف للصورة المتعلق موقوف عليه لكن
 مع ذلك لا فائدة في هذا الجواب وهو ان اشار الى بقوله وفيه ما
 قبل يمكن ان يحاط به بان المراد بتصور الغير معناه اللغوي المصداقي
 الذي مشتق منه ونسب الى العالم وبالعلم به المعنى الاصطلاحي الكيفي
 والا لولا موقوف على حصول الثاني ولا يخفى بعد **قوله** ولما قال ان
 علم كل واحد ما هو موجود ضروري ان العلم ان منشاء هذا الوجه
 كالاول عدم الفرق بين حصول العلم المطلق وتصوره بل هو حصول
 العلم الجزئي وتصوره وهو الا وجه في ظني لانه لا يمتنع في الاعتبار
 اذ قد يخل في السيرة الاولى ان حصول العلم الجزئي بتصوره وهو
 موقوف على تصور العلم المطلق الموقوف عليه وفي الثانية ان حصوله
 ان تصور سائر تصور العلم المطلق ولهذا كان محل الشبهة
 بالفرق بين حصول العلم الجزئي وتصوره وان حصوله لا يوقف
 على تصور العلم المطلق ولا سائرهم اذ امرت وذكرنا الحق
 ان على ما خفف هذا الوجه ان علم كل واحد ما هو موجود ضروري

ان العلم الجزئي بتصوره
 لا يمتنع في الاعتبار
 اذ قد يخل في السيرة الاولى

ان العلم الجزئي بتصوره
 لا يمتنع في الاعتبار
 اذ قد يخل في السيرة الاولى

كاشف الظاهر

اي الوجود معلوم بالضرورة بالعلم المتعدي اليه او التصور وهذا
 العلم الذي هو نفس تصور موقوف بتصور العلم المطلق
 ولو اختلف في العلم بالوجود معلوم ضرورة كان كلاما آخر محال
 عنه بجواب آخر وسد في الجواب المذكور وليس منشاء هذا
 الا اعتبار عدم الفرق بين حصول العلم وتصوره بل هو علم
 زائد فان قلت كيف يجمع هذا الاعتبار في هذا الوجه وقد
 قرره في الموافق هذا الوجه بان علم كل واحد بوجوده ضروري
 وهذا علم خاص والعلم المطلق جزء منه والعلم بالجزء سابق
 على العلم بالكل فاعتبر كونه العلم معلوما بالضرورة قلت ذكر قوله
 والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل بناء على انه لا فرق عند المستدل
 بين حصول العلم وتصوره لا لعدم الاعتقاد على الجزئ والكل
 بل على علمه دلالة واضحة انه متوقف على جواب هذا الوجه اورد
 السؤال عليه بقوله لا يقال وعلم انه عالم ان عن لا يقصر على
 ما ذكر حتى يدفع الجواب المذكور بل يقول ان كل واحد يعلم بالضرورة
 انه موجود ويعلم ايضا ان عالم به موجود فانفتح مما حققناه وجه
 قوله فلا طائفة الجواب ومخالفة تقرير السؤال على ما ذكر في
 متن الكتاب وانه اعلم بالهوى **قوله** احمل ان يكون قبلا انما
 ما يكون ضروري صدق للعلم باعتبار انه معلوم متعلق علم آخر
 والا فالضرورة صدق للعلم قطعاً فلا كراهة لقوله اي معلوم
 بالضرورة قبل علمه لا يخفى على ذي النفاذ ان هذا المنفذ في
 تقوية انه المراد ان معلوميه ذكر العلم ضروريه اظهر منه في دفعه

شبهة

فان الظاهر من التفسير ان يكون عبارة عما المفسر عبارة عنه والمفسر
 لها ان في قوله ضروري عبارة عن العلم لكونه محولا عليه مواطاة لفظ
 ان المفسر ايضا ان في قوله معلوم بالضرورة عبارة عنه اقول اذا قيل
 العلم بالشيء الغلبي ضروري ان معلوم بالضرورة فلا شك ان قوله
 ان معلوم بالضرورة بمعنى نفسه لذكر الشيء المعلوم المتعلق للعلم
 نعم كون ذكر الشيء كذا امر ظاهر لا يحتاج الى ذكر الا اذا تضمن نكته
 كما فهمنا من قوله فان العلم المذكور قد يدفع توهم ان المراد
 ان العلم بذكر العلم ضروري كمالا سفيها لا لئلا ولا يحمل الحواس فيكون
 السائل بالانصاف **لانه** عدم استلزام الصور للحصول
 ان الصور من حيث هو صور لا للملاحظة لا استلزام حصول
 المتصور بحث صف الذهن به واما استلزام تصور العلم
 لحصول العلم فليس من حيث انه صور بل من حيث انه حيز من
 جزئيات حيز لو فرضنا ان هذا الصور بعينه سلق بفتح آخر
 غير العلم لكان الاستلزام المذكور باقيا على حاله ولا جلا في عدم
 استلزام الصور للحصول في عبارة الظهور بل ان سادس المحقق
 ثم انظر ان لا استلزام الحصول مطلقا ان لا باعاده ولا متقدما ولا
 معا فلزم عدم اللزوم من الصور والحصول على وجه القبيح فلا
 مرد ان يقال لا يلزم من عدم استلزام حصول امر بصورة لا باع
 من اخر او لا شرط ما حوازا لا تفكاك من الجانين من كل وجه
 او يجوز ان يكون معا كالمضامين علم ان هذا القول في التحقيق
 كلام على السند **ورد** بان يجوز ان يحصل ضرورة ولا يتصور ضرورة
 في اللزوم في

ويؤيد ذلك ما ذكره العاصم في قوله
 المتعلق بالعلم والمعلوم انما
 حاسب العلم حال هو ضروري او بطر
 اعني من حاسب الشيء يقال هو معلوم
 بالضرورة او بالعلم

ومن غفل عما ذكرنا علم بصورة العلم
 السلام الاخير ان قوله وقال العاصم
 الحصول

وسواء
 التفات الى اللزوم
 وحصول الامر
 تصور لفعال
 سواء صور
 في سائر المقام
 من انما يحصل
 والصور
 لا يحصل بخلاف
 بل كالتصور
 وخلافه في
 اللزوم والسند
 لا يخاد ساء
 على التفات
 الاعيان
 في اللزوم في

او سلم اه قال سادس المحقق في شرح هذا الموضع لا يلزم
 من حصول امر بصورة اذ قد يحصل ولا تصور وقد تقدم
 تصور حصوله في تصور وهو غير حاصل الى هنا عبارة في قوله
 ولا تصور بالواو دون الفاء اشارة الى ان اللزوم هنا انما
 الا تفكاك بل انما لا يتبعه في اللازم وقوله وقد سلم بالواو
 دون الفاء اشارة الى ان ظاهر كلمة او في عبارة النص لا سبب
 اعتبار جوارز الا تفكاك من الحاسن **مدير** قوله وعلى هذا المقام
 هو انما يجعل قوله او سلم فعل ما قبله ونقل عن سادس
 المحقق انه يقول هذه الرواية انما هي عندنا الا ان الشارحين
 لم يتوضوا لشرحها فلم يعجبني الصريح بما تقدم في اوائل الكتب
 لكن السادس الى الوهم الكاسد ان صفة الماضي في هذا المقام
 لا يخرج عن سماجه حيث لم يذكر الحواز وذكر الاستقبال في المتطوف
 علمه في الاكراه ولجعل مصدره معطوفا وقوله ان قد تقسفت
 سليل لقوله مصدرا **لصحيح** جعل المقدم ان قوله لا يلزم حصول
 امر بصورة فيما المتقدم ان قوله او سلم تصور ان لو لم يحمل
 اللزوم على معنى السببية بل حمل على امتناع الا تفكاك لسادس في
 لزوم الصور مطلقا في لزوم تقدم الصور شرطا فلا يصح جعل
 قسما له وان فرضنا ان في الوهم الاخر اية تقسفت ان لو حمل
 اللزوم على معنى ما لا يتبعه كزعم ما ذكره بعينه من مخالفة المتعارف
 ولو حمل على المعنى المتعارف لم يصح جعل المتقدم فيما تقدم اللزوم
 فانه لا يعامل بين مقدم شيء على شيء وحوازا تفكاك عنه مع اللزوم

ووجه قوله جعل المقدم فيما تقدم
 انما هو ان لا يصح جعل الموصوف
 فيما لوصفهم والمقصود ما
 سببه ما به لو لم يحمل اللزوم
 على معنى السببية

بعض التعابير وذكر التوجه لوجه حلا و احوال الخواص الاول
 انه الزوم يحمل على المعنى المتعارف لكن المقدم لم يحمل على المقدم
 الزوم مطلقا بل المقدم لزوم الصور للحصول ولا شك فيه ان المقدم
 ما كعدم لزوم الحصول للصور واما مقارنته واما ان
 الاتحاد مستلزم امساج الانفكاك ففعله نفسه لا رده فليس
قوله واما ثانيا فلان كل واحد من التغير والمقدم بعض التعابير فلا
 يحتاج الاتحاد واما المقصود من بنى الاتحاد واما بنى التبع
 والمقدم هو انما لو نشأ ثبت الاتحاد وهو باطل ويمكن ان يقال
 المقصود بنى الاتحاد وكما ان التغير من الحصول والصور جميع حوال
 الانفكاك من الجاهل كناية وهذا المعنى سائر بنى التبع والصور
 وكل واحد منها لا يصح التغير بل كل المعنى ولا يمكن ان يقال الاتحاد
 مستلزم امساج الانفكاك في الاتحاد سائر اسقاء لازمه
 لانه بنى التبع والمقدم انما مستلزم اسقاء امساج الانفكاك
 على وجه السمع والمقدم لا اسقاء امساج الانفكاك الا لا رده
والجواب انه المراد حوال مقدم الصورة وعلته انه المقدم على
 البديهي انما يكون بديهي اذ كان واجب المقدم لا جازمة وقد بطل
 لانه انما يتحقق البديهي بحسب عدم صوريات اطرافه على مع انها
 قد يكون كسبه ولو قلنا انه واجب المقدم على البديهي انما يكون بديهي
 اذ كان الماخرا حاصله لا سائر سائر كسب كالبديهي والبيان
 كما هو الواقع هنا كما سائر كلا ما اخرج بنى هي ناشئة اخرى وهو
 قد سبق مما فعل من الحاشية المحركة انه يتصور العلم سوف

على حصوله في ضمنه يجب تقدم حصوله على تهوره فلا يجوز تقدم
 الصور على الحصول في العلم ولكن دفعه ما يسيء عدم استلزام
 التهور للحصول فليس مل و زعم البعض ان تهور العلم مستلزم
 لحصوله قطعا فزاد الفعل الماضي بعض الانفكاك من الجاهل
 وهو باطل ورواه المصدر بعض الى العصف وبعض الى الهوى
 من البعض ^{العلم} وسائر الملازمة الثانية انه حصول المعنى بل المعنى
 الحاصل بل على هذا الاصطلاح بالي التبع واشتهر بالسامح
 في تهور العلم حصول الصورة وتعلل منه انه رد على من يوجب
 انه اراد ان حصول المعنى ذاتي له لا نفس المعنى اه برده العلة
 التبرير لكن قد وجه بعض الفضلاء كلامه بانه يريد ان الشاكي
 صريح بان حصول المعنى الحاصل في العلم واسد عليه
 ففعل عراكتها السارحين في سائر الملازمة الثانية بمجرود
 صدق المعنى على العلم الى الاستدلال لسد فبطل المدول المعنى المورد
 على ان الشارح ما من صدق المعنى عليه لا اول على كونه ذاتا له لا مع
 مطلقا ولهذا قال ففعل الشاكي الى ما لا مرد عليه هذا المنع
 وليس مراده من المدول انه زاد لفظ الحصول كما توهم القائل
 احوال الا قال في هذا الكلام ان دخل منه هذا المنع مرد عليه
 بعد الاستدلال بحاشية انه يفرق الى الدليل **قوله** فانه شأنه ان لا
 على كونه ذاتا فعلمه انه يوجب بعضهم الخواص دفعه دفعه بل
 على ذكر وهو فاسد لانه رفع العلة الفاعلة لوجب رفع
 العلول وليست داته له ويمكن دفعه محلا رفع على البديهي

ما ذكرنا من طلب الحكم
 على الامور الى ما ذكرناه

ومن علمه كلام اخر وادون
 صاحب بنى لا يسوق
 محرو وشار الى الرد

وبانه زعيمها توجب وجود العلول لارتفاع ما هنه فانه السواد
 مثل سواد في نفسه وحد الفاعل ولا يحل في اللون فان رفع
 بكونه ماد كونه ساء على القول بكونه الماهيات بغيره
 بوجوب رفع السواد **قوله** هذا ان فسر المعنى بأمر حاصل للقوة
 الدراك الطائفة هذا وهو المراد بها كما دل عليه وقوله اذ لورفع
 في الوهن فان المفهوم من هذا السبيل ان معللة حصول المعنى
 للذهن **قوله** لان ان ارتفاع المعنى عن ارتفاع ماهية العلم
 ودعوى ظهوره الغيبية غير مستوعبة **قوله** وهو موجب له لا يقال
 لا حاجة اليه اذ على تقدير تسليم الإيجاب لا لا يلحق كونه واما
 كما مر في بقائه **قوله** فانه شأنه لا لا يلحق كونه واما لا يقول
 المقصود بوسيع دائرة السمع ما به ليس بوجوب له حتى يقال له
 فاق على ما توهم بغيره **قوله** واما كما مر اصح اما نظر الى جهة تعينه
 بالاعتقاد متبعا الى ان مع **قوله** واهم الحدود اصطفاها بينها
 وان كان اصحها بالنسبة الى بعضها فلا شاع في بعضها **قوله**
 عن ان لا يشتمل الصور فكونه بوقفا لما هو المشهور من قسمه
 او بوقفا لما لا حصص على ما حوزة المقدمون **قوله** واما نظر الى جهة
 الحد الاستفادة الى مع تعينه بآتي بغيره ولا يعترض على ما يستفاد
 من القسم والا لا حصص بالحدوث في النفس وهو المراد مما قلنا
 انه لا اثر في الحد الاستفادة فيه ولا كونه لم يعرض لعدم شموله للقوة
 كما مر في التعريف بالاكتفاء الجارم المطابق لوجوب ان يقال
 لا اثر في القول بانه اما فيكون هذا السن يعطى كما سطر
 عليه ان شاء الله تعالى وانعزم على توجيهه كونه ما اخبره

ههنا

ههنا اصح الحد واما ذكره في شرحه الموافق للاحسن ما قل
 في الكشف عن ماهية العلم هو انه صفة يجليها المذكورين فاص
 هي **قوله** واهمها بكونه ههنا واما في الصفة لما اخبره فلا يكون
 اصح من جميع الحدود ويمكن ان يقال مقصوده توحيه قول
 المصنف واهم الحدود ولا سائر مقصوده وتكونه بكونه الحد المختار
 اصح من الاحسن عند المصنف او كونه الاحسن في حكم المستثنى من
 الحدود وكونه سادا بالحد المختار في الشمول للصور والصور
 النقية تحكم حكمه او المقصور بفصل المختار على الحدود المذكورة
 المشهورة في الكتب الكلامية ولم يذكر الاحسن في بعضها **قوله** كما
 الاول اصح ان التوفيق الاول بقوله صلا لا دلالي **قوله** ان هذا
 الحد ساول الصور ان ساول اكثر اثاره لا جمعها اذ الصور
 المتعلق بالنسبة صورة الشك والوهم خارج عن هذا الحد كما
 مر في شرحه الموافق والاوجه ان يحمل اللاحق في الصور على
 الاسواق في بعض الحد المختار في هذا الحد ساول كل تصور من
 حيث هو تصور اذ لا يعض له من هذه الجهة ساول تصور في
 النسبة من حيث واما احتمال البعض في الشك والوهم من
 حيث ان النسبة متعلق بها الاشارة ما عضاها من حيث متعلق
 بها البغ لا من حيث **قوله** فيحصل في بعضها مساهمة
 صدق بغيره ان كونه سافين كذا في اولها عايد شعرا في
 موحدا وغير موحود فعوله في شرحه الموافق مساهمة صدق
 وكذا ما عايد شعرا في موحود وقوله في حاشيته شرح

هذا هو الظاهر واما
 لوجوبه لا اذ كان
 على الوجه
 كونه شور لا يكون
 موحدا من حيث
 متعلقه بالاعتقاد
 مساهمة صدق
 وكذا ما عايد شعرا

المطالع صرقالا كما ما عا دسورها الشئ بزموجود فليسهم
 فالتميز بها هو تلك الصورة وذكر الانظام السادر تقييد التميز
 فالمفصل منها والى التميز واما صنف الى الصور والصدق البقي
 كما ذكره الشئ المحقق حيث قال وهذا ساوول الصور اذ لا يفتن له
 والصدق النفس اذ لا يفتن ولا يحتمل فكور التميز نفس
 الصور والصدق النفس وهما نفس الصورة هذا واما
 ما ذكره في الحاشية من ان الظاهر من عبارة الشرح اشارة التقييد
 الى التميز حيث قال ولا يكون تميزه في القوة بخلافه ففصله
 ففهم ان الظاهر من عبارة اشارة النفس الى الظن اذ ففصله
 الشئ كما في اخويه او بالمار وسكسف الماهية اشارة الى
 ان اطلاق التميز على الصورة بطريق المجاز من باب اطلاق السبب
 على السبب فاستدل به في الحاشية على اعتبار النفس بالعناصر
 الى التميز انما القائل من باب العلم من باب الاشارة عن قوله ما به
 لا يحتمل معلومة النفس ولا يجوز حمله على بعض المعلقين ففهم ان
 يكون بعض التميز لا يخلو عن ضعف اذ عا دسور النفس بالعناصر
 الى التميز المحقق لا يدل على اشارة بالعناصر الى التميز المجازي ففهم
 وذكر في الحاشية واما ما مراد به المعلق لا يحتمل بعض الضعف وهو
 خلاف ظاهر العبارة وخلاف الشرح انما مع قوله ولا يكون تميزه
 في القوة ان كما فعلناه وقد عرف ما فيه وما في قول الشئ المحقق
 من الاشارة ما المراد بعض الضعف لاها العلم الذي هو الصور
 والصدق وقال فيها انما هو وقوع السبب في بعض الاصل

هذا تقييد بكون اصحاب هذا القول
 بالوجود الذي هو الصورة المحالة
 بالصور في الماهية فافهم

بعض وهو لا يوجبها فيه لا فعال فليعلم وجود المساجض
 الصدوق وراة الاثبات والنفي وقد ذكر انما البطلة
 لا ما يقول لزومه في الصدوق ثم بل يلزم في معلومة اعم ووقوع
 السبب ولا وقوعها وفيها اشارة جعل المعلق في الصدوق
 عبارة عن الطريق وهذا ثم بل جعل معلو السبب الى هو مورد
 الاثبات والبيع عبارة عن الطريق كما سأل في وعلم هذا
 فاعلم ان ان السبب في الصورة اه وانتم قد فصل بعض المعلقين
 بوجوه الاول ان مراد به الصورة الحاصلة في الوجود الاول
 مثلا وكذا الاثبات والنفي ليست علما بل العلم ما وجها وهذا
 خلاف السبب المراد الثاني ان جعل معلو العلم والتميز الصور
 المعلوم وفي الصدوق الطريق وهو غير مناسب مع ان قوله
 ولا سكرانه غيره انما هو لئلا يفتن في الضعف والتميز بل علم
 ان المعلق المراد هي ما في المعلوم الثالث ان التميز اشارة الى
 كما قال في سادها والصورة لسبب كذكره في صريح اطلاق عليها
 الرابع ان السبب من التميز انما هو لا يحتمل عا دسور الى التميز ولا
 ولا له على عود الى معلق التميز كما فعل الحاشية ان جعل بعض
 للتميز في الاطلاق لا يكون بعض الضعف لا للسبب التام المختبر
 اقول لا يلقى بثقله ان يورد مثل هذه الاعراض الى مدفع
 كلها مادي باحل في هذا المقام على الوجه الذي بي المرام لم قال مع
 المحدث العلم صفة توجب توعا دسور التميز لمعلمها لا يحتمل ذكر النوع
 بعض المعلق فكور التميز على معناه انما هو وكذا اسناد

كان احتمال هذا القول
 بعضه عند المذكر
 حوارا عن عا دسور
 الانعكاس وهذا خلاف
 السبب في الطريق
 الشئ اذ المعلوم
 بعبارة ومحاكمة قدس

فان قال في بعض النسخ
 الشئ وقال الله بوجوب
 هذا ولا يخاف من ذلك
 مراد به العلم المميز
 مع اطلاق التميز على الصورة
 بالجملة كونه في سائر
 قدس

قال في الما قبله
 لان في الظن واحواله
 الشئ الذي هو كذا
 لا يحتمل سطقية النفس
 منهم

لا يحمل له والعلم هو الصورة الحاصلة في الوجود والمعلوم هو العلم
 والنقص على معناه الاصطلاحي هو مفهوم مما يقع لوانه معلوم
 آخر ان شوب النسبة التامة الخبرية واسقاءها على ما هو في النسبة
 واجبرها بقدر المعلوم واسلم بذكر المعلوم في الوصف القرينة الدالة
 عليه فانه المبدأ لا يعمل الا مطلقا بئس والنقص لا يكون الا لشيء خبري
 وعلى هذا يكون الحد بمعنى واضحا وشاملا للصدق النفسي ولا كثر
 الصور انما هي ما لا يعلق بالنسبة التامة الخبرية فانه هذه النسبة
 كما يعلق بها الصدق يعلق بها معنى الله الصور بالشكر بدونه
 فانه قلب في لا سائل الحد بعد هذا اصلا لا كل صدق يحمل له
 تصور بعض معلوم فالله الذي في حمل النسبة قلب الله الذي
 يوجب الصور غير الذي يوجب الصدق النوع كقار موجه باطلا
 تصور على الصدق العلم به موجب نوعه الله يعمل ذكر النوع
 ام يعلق بالنسبة قول ما ذكره من معنى الحد حلا والظاهر
 لم يلتفت الى الفاصل المذوق واحار ما هو الله والواقع لتحقيق
 الشئ المحقق ولا حاجة الى اراد السؤال والحوار بعد ما قال لا يحمل
 ذكر النوع الا ان يقصد زما لا موضع والتزام المعارف النوعي من
 المميزين لا يحل في كل فتم حوز بحسب المعنى ان يقال معنى الحد العلم
 صفة بوجه من لا يحمل معلوم يقصد به عند المذكر وقد عرف
 ما فيه من خلاف المسألة من جهة العلم والشيء فانه
 ما فيه من ارادها ما يعلق بالامور العينية ارادها الصور
 الذهبية ككتاب كات او خزنات لا يعلق احساس الخزنات
 المحسوسة بالحواس الظاهرة ارادها حال حضورها وان لم يكن

والعلم هو الصورة الحاصلة في الوجود
 والنقص على معناه الاصطلاحي هو مفهوم مما يقع لوانه معلوم
 آخر ان شوب النسبة التامة الخبرية واسقاءها على ما هو في النسبة
 واجبرها بقدر المعلوم واسلم بذكر المعلوم في الوصف القرينة الدالة
 عليه فانه المبدأ لا يعمل الا مطلقا بئس والنقص لا يكون الا لشيء خبري
 وعلى هذا يكون الحد بمعنى واضحا وشاملا للصدق النفسي ولا كثر
 الصور انما هي ما لا يعلق بالنسبة التامة الخبرية فانه هذه النسبة
 كما يعلق بها الصدق يعلق بها معنى الله الصور بالشكر بدونه
 فانه قلب في لا سائل الحد بعد هذا اصلا لا كل صدق يحمل له
 تصور بعض معلوم فالله الذي في حمل النسبة قلب الله الذي
 يوجب الصور غير الذي يوجب الصدق النوعي كقار موجه باطلا
 تصور على الصدق العلم به موجب نوعه الله يعمل ذكر النوع
 ام يعلق بالنسبة قول ما ذكره من معنى الحد حلا والظاهر
 لم يلتفت الى الفاصل المذوق واحار ما هو الله والواقع لتحقيق
 الشئ المحقق ولا حاجة الى اراد السؤال والحوار بعد ما قال لا يحمل
 ذكر النوع الا ان يقصد زما لا موضع والتزام المعارف النوعي من
 المميزين لا يحل في كل فتم حوز بحسب المعنى ان يقال معنى الحد العلم
 صفة بوجه من لا يحمل معلوم يقصد به عند المذكر وقد عرف
 ما فيه من خلاف المسألة من جهة العلم والشيء فانه
 ما فيه من ارادها ما يعلق بالامور العينية ارادها الصور
 الذهبية ككتاب كات او خزنات لا يعلق احساس الخزنات
 المحسوسة بالحواس الظاهرة ارادها حال حضورها وان لم يكن

فانه وان لم يحمل في الوجود
 في نفس الذات لا يحمل في الوجود
 كما في العلم والحوار على ما علم
 فانه يعلق لا يحمل يقصد به عند المذكر وقد عرف
 ما فيه من خلاف المسألة من جهة العلم والشيء فانه
 ما فيه من ارادها ما يعلق بالامور العينية ارادها الصور
 الذهبية ككتاب كات او خزنات لا يعلق احساس الخزنات
 المحسوسة بالحواس الظاهرة ارادها حال حضورها وان لم يكن

علما عند الخبرين لكن لا نزاع في ان يخلها اياها حال غيبتها
 عن الحواس علم والمقابل بالامور العينية المحسوسة بالحواس الظاهرة
 نصيب اسر لا يحصل العلم بها اصلا لانا نقول الخزنات المحسوسة
 بها حال غيبتها من المعاني فلا بد من ملاحظة الحس او يقيد الامر
 العيني بمعلوم احساسها بالعلم فبعض الحواس الموهومة
 في الحزنات المادية بدو شرط حضورها سواء امكن
 احساسها بالحواس الظاهرة او لا فليدبر هذا حل
 بالعلم من الحد في سبب المقاصد ان هذا من اليعصم العلم بالكلية
 فكل في وجه ما في قوله اراد الامور الى موجب العلم بها هو
 العادة فليدبر اراد الامور الى حيز عادية الله يعلمها او انباءها
 على حاله مخصوصه مع امكان كونها على خلاف ذلك ككون الجبل حجرا
 مثلا وهذا السبب لثبوتها الى العادة اقول هذا المعنى سائل
 المحسوسات حال كونها محسوسة والا عراض محض بالعاديات فلذلك
 فسرهما العاقل يادركه قد بره في معنى ما قلنا فصدق بعض المكملين
 هذا الصحيح في نفس الامر لا من جهة سكر ما قلنا لكونها سادس مثل
 هذه العادة شرفه فليدبر في الواقع المتكلم في اجموعها على ان
 الاجسام ركها من الحد هو العادة انما ان لا النظام في ما هو في
 مسك سها كاشا فللكمال العلاء في ادا حكم على الشاغل
 ناه حجة الخارج يحمل له يعلق بالطرفين السلب الخارجي بار
 يندم ووجوده الذهب لا اس وجود الذهب لا سلب علم
 الجواهر عبره وحدا لكان لحوار اس حجب الخبر عن الكمال قوله

والعلم هو الصورة الحاصلة في الوجود
 والنقص على معناه الاصطلاحي هو مفهوم مما يقع لوانه معلوم
 آخر ان شوب النسبة التامة الخبرية واسقاءها على ما هو في النسبة
 واجبرها بقدر المعلوم واسلم بذكر المعلوم في الوصف القرينة الدالة
 عليه فانه المبدأ لا يعمل الا مطلقا بئس والنقص لا يكون الا لشيء خبري
 وعلى هذا يكون الحد بمعنى واضحا وشاملا للصدق النفسي ولا كثر
 الصور انما هي ما لا يعلق بالنسبة التامة الخبرية فانه هذه النسبة
 كما يعلق بها الصدق يعلق بها معنى الله الصور بالشكر بدونه
 فانه قلب في لا سائل الحد بعد هذا اصلا لا كل صدق يحمل له
 تصور بعض معلوم فالله الذي في حمل النسبة قلب الله الذي
 يوجب الصور غير الذي يوجب الصدق النوعي كقار موجه باطلا
 تصور على الصدق العلم به موجب نوعه الله يعمل ذكر النوع
 ام يعلق بالنسبة قول ما ذكره من معنى الحد حلا والظاهر
 لم يلتفت الى الفاصل المذوق واحار ما هو الله والواقع لتحقيق
 الشئ المحقق ولا حاجة الى اراد السؤال والحوار بعد ما قال لا يحمل
 ذكر النوع الا ان يقصد زما لا موضع والتزام المعارف النوعي من
 المميزين لا يحل في كل فتم حوز بحسب المعنى ان يقال معنى الحد العلم
 صفة بوجه من لا يحمل معلوم يقصد به عند المذكر وقد عرف
 ما فيه من خلاف المسألة من جهة العلم والشيء فانه
 ما فيه من ارادها ما يعلق بالامور العينية ارادها الصور
 الذهبية ككتاب كات او خزنات لا يعلق احساس الخزنات
 المحسوسة بالحواس الظاهرة ارادها حال حضورها وان لم يكن

فانه وان لم يحمل في الوجود
 في نفس الذات لا يحمل في الوجود
 كما في العلم والحوار على ما علم
 فانه يعلق لا يحمل يقصد به عند المذكر وقد عرف
 ما فيه من خلاف المسألة من جهة العلم والشيء فانه
 ما فيه من ارادها ما يعلق بالامور العينية ارادها الصور
 الذهبية ككتاب كات او خزنات لا يعلق احساس الخزنات
 المحسوسة بالحواس الظاهرة ارادها حال حضورها وان لم يكن

فلا يكون الحكم واداء على خصوصه الحمل كما ذكره النص نعم قول النص
 ٢ الخواب او اعلم بالعادة انه حرجا احتمال ان يكون ذهبيا سادس
 سبه الذهب الى ما نسب اليه الحرجه بعينه فوجهه انه المحقق
 على ما سادس منه **قوله** مراره لا حاصه الى ذكره سائر المقصود لعله
 اراد بالمقصود البعض بالعلوم العادية لا المقصود المقصود به
 مدرسه **قوله** من حيث هو مصنف بذكر الطرفين لاحتياط الاقضاء
 بذكر الطرفين واخره فمن هذا الاقضاء الاتصاف بالطرف
 الآخر لا من حيث اخذ الممكن وملاحظه بذكر العنوان بحث بغير
 من حيث هو حصه مخصوصه للنصف بذكره فانه زيدا اذا لوحظ
 حيث هو ضاحك جري في دخل الفم كونه لا الكلمات السبه الى
 حصصها اواعي حصصه فكل ما ههنا لا يتنازع ما ذكره في بعض
 كنيه من الماخوذ من حيث الصفه مركب من الذات والصفه فان
 الضاف من حيث هو متضاو لا حله وصلا لاصاده فاما هنا
 اذا وقع احد طرفي الممكن فان قسم طرفه الآخر الى دونه من حيث هو
 مع قطع النظر عن الواقع فيه كما لا يدل الطرف الواقع
 ٤ ذكر الوصف بل في جميع الاوقات وان قسم الى قسمين ٢
 المقيدة بذكر الطرفين بغيره كونه للقيود دخل مما ثبت له الطرف
 الاخر كونه ممكنا لها وانما ومسماتها بالغيره ذكر الوصف كما ذكره
 وآمر قسم الى دونه المقيدة بذكر الطرفين واعتباره كونه للقيود دخل
 فيه والطرف الآخر منتهج بالذات وكذا انه قسم الى دونه الماخوذه
 بالطرف الواقع بحيث يكون جزء مما ثبت له الطرف الاخر مثلا اذا

منه

اعتبار الممكن الموجود من حيث هو موجود اي باعتبار الوجود
 قبله دخل مما ثبت له الطرف الاخر او خرج منه والعدم منتهج
 له بالذات واداء اعتبار الممكن المقصود من حيث هو معدوم اي
 احد هذين الاعسارين فالوجود منتهج له بالذات **قوله** فبطل
 ما قبله من دوام الاحباب لا يتنازع امكانه السك والعلم
 انه قد احاط بعضهم عر هذا ما به انما له اذا نسب الضد
 الى ذات العاقل اما اذا نسب احدهما الى ذاته والاخر الى ذاته
 مع اتصافها بالضد الا حرجا فلا بد ان يكون منتهج الشوب
 له لا مساع اصحاب الضدين وهذا هو المراد فانه اراد الا
 بالغير هو ما حقه ما وانه اراد الا مساع بالذات فانت خسر
 بفساده اقول الظاهر مراد المحجب الا مساع بالذات حيث قال
 لا مساع اصحاب الضدين وقد بينا في الظابط على ان
 الاحتمال مطلقا مساع بالذات **قوله** من حيث هو منتهج من
 ممدرة اراد الضرورة الغير الحسية لكن افرز العاده بالذات مساع
 اهتماما بها كونه من حيث العادي **قوله** واما نصه تحت الواقع
 فمأله الى المطالع مراده لا وجه لا بدراج الاحتمال في الواقع
 ٤ قولهم بمثل ان يحمل البعض فضلا عما ذكره مراد امه
 لا الاحتمال في الواقع من ممدرة صورته اصله حتى الظن
 والشك عنهما الله لا المظنون مثلا ان كان واقعا فنصفه
 منتهج بالغير فلا احتمال له في الواقع والله اشار بقوله اما على
 بعد ممدرة فاما حقه ما وانه لم يكن واقعا فنصفه واقعا فلا

لا حتمية واليه اشار بقوله واما على تقدير وجوده فلا ريب ان قولنا
 لا احتمال وقوعه فلا وجه له لا يقصد تعييد البيع انما يقصد
 فيه ان ثباته والظاهر ان المحقق قصد ذكره بحقيقة ان ما ذكرنا
 اوله من ارجح محقق ان لا ساقه مطلقا فانه في الاعراض
 فانه آخر كلامه محال لا قوله فانه قوله فاحذر محقق ان لا ساقه
 مطلقا يدل على ان الاحتمال بحسب نفس الامر مندرج في المحقق
 وقوله فالظاهر ان لا ريب ان محقق ان لا ساقه مندرج في
 نفس الامر وقوله في المحقق وفي احتمال النفس في نفس
 الامر في جميع العلوم مندرج في نفس الامر في احتمال النفس كما
 زعم الفاضل ومركب كلامه عليه وهذا الاعراض ليس شيء **قوله**
 ويشير الى ما بعد قوله ولا في الواقع اد الوافع احدها مطلقا
قوله اشار الى نفس تعريفه الظن واحواله من ان المصور
 الا على النفس معرفة ما بعد العلم من الظن واحواله ان العلم
 العلم بالشيء حدوده وسد كرهه قريب من واداه ما ان شاء
قوله فقد ذكر حكما هو هذا اللفظ قبله بحالة الحكم او كما
 جازاه عن هذا اللفظ كما في المعنى او قل ريد قائم او ليس بقائم
 وقد قل ريد قائم او ليس بقائم وفاده لا يحجج وحواله ان
 الحال يختلف باختلاف العنواين فامل **قوله** او الى الحكم الذي هو
 اللفظ ومحملا به محقق ان لا العام الى الخاص للتخصيص كما في مثل
 جسم حوائي وجسم حجري **قوله** واما فتراه بذكر هذا ان العلم
 ان في الاشياء والبيع بالمورد لكن الظاهر ان لا تعدد المضاي

ولا يخطئ في هذا
 السادة في هذا
 المحال في العلم
 وليس كذلك

ان المورد قد مر في فتناء الشك والوهم ولطائف جعله
 الطرفين مطلقا **قوله** فان قيل ليس اي ادراكها بصورته
 لكن معلوما بالاثبات والوحي ان لا حظ مغربها الاسباب والبيع
 كما في قوله لا يحجج عن ملاحظة احدها وقوله فان
 الشك لا حظ مغربها كل واحد منها من هذا النوع مطلقا بها
 وان لم يكن واحد منها حاصل **قوله** بحيث لو قدر ان ذكر المسألة
 من ماهوتها لمقاديرها فافاد ان مسائله ولا هو غيره
 الا ان لا فائدة بقدرها في هذا التناول **قوله** فاحذر محقق
 هو بغير المصوب وهو المحقق بحث لا ان الاعراض والظواهر
 او ان السناد في دليل فانه محتمل ان النفس بعد المعبر ما كان
 ان يطلع على فاده وليس ذكر يعلم فلا بد ان يدرج في الاعراض
 الصحيح **قوله** الاعراض والمراد للصدق وقد اشار الى ان
 الاعراض مطلق على ما سئل العلم والظن كما مطلق على ما يقالها
قوله وساد من ان مركب من اعتقاد من احدها الحكم ما حد
 النفسين والى الحكم بالانفس الاخر محتمل احتمال ان
 وهو المراد من قوله مع تحويل الاخر **قوله** ومحملا به
 ضمير انشان السالكين فكون الواقع ونفسه من فروع
 ومحملا به جميع من يدكر الى الاعراض وحمل الواقع ونفسه
 خبر يكون وهو مروج عطف على خبر الخبر **قوله** ولا بأس بذكر
 او قد يندم اذا اشار الى جواب اعتبار القاصد ايضا
 رجه على قول المصنف وقد علم بذكر حدودها ان هذا انما يلزم

اذ اكار المراد اعم من الافان مطلقا والمتمثل في الافان
 كل قسم وهمها الحكم ليس اعم من العلم مطلقا ولا المطابقة
 والختم سامطين لجميع افراد العلم فان من تصور ان ساذجة
 لا تصدق ذكر عليها واعتبر على هذا الخواص ما في العلم الخارج
 من القسم اكر ما هو قسم العلم المحدود سابقا فقد
 خرج هو الله ما قبل وجه للاعتذار بقوله ولا بأس بذكر
 اكر العلم المحدود سابقا فلا وجه لقوله العلم الخارج من القسم
 قسم العلم وليس في ادقوله فقد خرج هو الله ما قبل
 والا اعتذار عن عدم خروج العلم المحدود وبتمام له وجه وجيم
 بقوله فلا وجه للاعتذار انما يجب **قوله** والله يمكن تسمية ما في
 بقوله وبطل من الله هو ان جعل مكان ما عنة الذكر الحكمي التميز
 فقال هو غير لا يحمل القسم بوجه اقول ولهذا لا يحمل وجه
 وهو ان القسم ههنا بالنسبة الى ما عند الذكر الحكمي واعتبر
 مما سبق بالنسبة الى التميز في قسم الله ما عنة الذكر الحكمي هو التميز
 واشارته الى ذكر المطابقة والختم لا حل قسم ومنه في الله
 لذكر اعراض ما لا اعراض الوارد على عبارة كسب مدعي بتفريها
 وما هو الا عراف بوجوده على ان ذكر التميز مكان ما عنة الذكر
 الحكمي لا يقع قوله ولا المطابقة والختم سامطين لجميع افراد
 العلم قد رد وحل بمقتضى المقام ان لفظ العلم مطلق عند اصل
 الكلام على معنيين احدهما صفة بوجه كذا وثا منها الصفة
 النفسى وهو الخارج من القسم فذكرها اولاً لا في الكلام

في المبادىء الكلامية وعندها لمقتضى على الادراك مطلق وهو
 حصول صورة الشيء في الفعل والله اشارة بعلمه والعلم
 ضربا من عباد اصولين على مطلق المصدق والله اشارة بعلمه
 ويسمى مصدقا وعلما وصرح في سبعة علماء لزيادة اهتمام به
 لانه الموافق للدين الشرعي في فعله هذا القوط اعراضا لفاط
 في عارة الظهور **قوله** ما عنة الذكر الحكمي اكر ما هو الله تعالى
 فهو التميز وقد ذكرنا وجه اتفاقا في سبق اكر لا يساوي لا الشكر
 والوجه **قوله** وشككنا في ذكر المصور الذي هو الله تعالى التسمية
 اوله الله الطائر جعل المواد الله التسمية او التسمية
 لكلام المحقق والا فقد ذكر في بعض كتب الله لسبب التسمية
 التسمية **قوله** وانما حصها ان الله بالعلم دون الامرين **قوله**
 والله الحكم نفس المصدق والله ادراك واما قوله في الواقع
 ان العلم اكر خلا عن الحكم فصوره والا فصدق في المقدم من
 خروج الحكم عن المصدق ولهذا قال الفاضل في شرحه السادة
 بهذه العبارة اكر المصدق هو الادراك المعارف للحكم وهو
 احسن ما حملها العلامة النجاشي على مذهب الامام وذكر لا
 ما ذكره الفاضل اذ هو بالمعنى الحقيقي للخلو لا سيما انما
 ونقيا الى الطرق والمطروفي الا كثر جزء منه وعلى تقدير استعمال
 في غير ما هو الا صلي لا يعقد غالبا اكر من حول غير حرة في فاعله
 ولعل انما حمل العلامة النجاشي هذه العبارة على مذهب الامام
 لا السادة مما منى بالثلاثة ملزم الا تكرار بالمذهب المستحدث

المبني في فعله الحكم **قوله** اي حصولها يمكن ان يعتم هذا بان يقال
 اي حصولها اثباتا او نفيا كما سمح في الجواب عن اشارة
 الامام في الصور على المصدق فلا يحتاج الى ضم قوله
 اولا حصولها فتأمل **قوله** واريد بالمراد اي بالمراد الذي اكتفى به
 وحصل العلم المعلق به مما اولا بالمراد المستعمل في كل موضع فلا
 يكون التعريف للشيء لغوا **قوله** سئل بالمراد وبالسبب نفسها
قوله قول الله المحقق نوع قد سئل بالمراد كما سئل بالسبب وتلك
 في هذا العرض اظها وتناول القسم الاول الصور السببية فافهم
قوله واما بقوله استعمال اي بطريق الجمع في حيث ان القسم الثاني
 فرد في ايراد كالمقسم هو العلم مع الادراك او بطريق المجاز
 مستعمل محاراج مطلق المصدق وبشهادة كالمقسم هو
 العلم بالعلم المحدود واستعمال غلبة الاستعمال الاول شايع **قوله**
 على المقسم هو العلم مع الادراك مع لزم انه حصل المصدق مطلقا
 فصار العلم بالعلم المحدود بل حصل قسم العلم مع الادراك وكذا
 فيكفي كونه احصى من وجه كما ذكره بعضهم فيبقى انه تقدم المنع
 على التسليم الا انه قدم على المنع لظهوره سائر على ما اختاره مرجعا
 فالقصة من قوله بل علمه الى قوله ما هي قضية تأسد المنع لان وجه
 على التسليم كنفه المودات لا يخرج عن مضمونه فاحمل ان يكون
 عدم تعدد الحكم بالحزم ونزعه لا عتاده على فهم السامع
 من المقسم الذي هو العلم المحدود وعدم اراد المصنف غير بل اسم
 العلم مع ما باللام لفعله المعنى المعهود المختار واما ذكر القضا

في قوله استعمال اي بطريق الجمع في حيث ان القسم الثاني
 فرد في ايراد كالمقسم هو العلم مع الادراك او بطريق المجاز
 مستعمل محاراج مطلق المصدق وبشهادة كالمقسم هو

القضية فيجوز ان يكون بالاستعداد وحتم ان يكون باخبار المنع لا بقا
 فالقصة من قوله بل علمه الى قوله ما هي قضية تأسد المنع لان وجه
 على التسليم كنفه المودات لا يخرج عن مضمونه فاحمل ان يكون
 عدم تعدد الحكم بالحزم ونزعه لا عتاده على فهم السامع
 من المقسم الذي هو العلم المحدود وعدم اراد المصنف غير بل اسم
 العلم مع ما باللام لفعله المعنى المعهود المختار واما ذكر القضا

واما قوله في قوله استعمال اي بطريق الجمع في حيث ان القسم الثاني
 فرد في ايراد كالمقسم هو العلم مع الادراك او بطريق المجاز
 مستعمل محاراج مطلق المصدق وبشهادة كالمقسم هو

وادراك كالمقسم هو العلم مع الادراك او بطريق المجاز
 مستعمل محاراج مطلق المصدق وبشهادة كالمقسم هو

في الكلام في صورته
 بالوجه الارض هو الخواص
 انما حمله على الخواص لا على
 المحل وهو الارض والسموات
 بل هو انما حمله على الارض

عليه السلام
والعروة الكريمة
وهو العاصم العظمى

وهو بعض الناس المتحققين
حسب ولا بأس به لعدم
الصدق المطلق
نقد على بعضه

1916

او غير حاصل او حاصل من وجه واحد ووجه واردي بالوجه الى اهل
 بعض العوارض توجه منع ساء على الحصر جواز ان يكون الوجه
 الحاصل مفردات المط لا بعض عوارضه فلا تفعل **قوله** وتورمه
 ان يشترع مفردات المطاه وتعلل به انه ذهب غيره من اناجين
 الى انه من يشترعها ونعنها راجع الى الماهية المطه والحاصل ان
 معلومه بوجه عام منطبق عليها وعلى غيرها والمط معرفتها بوجه
 مخصوص بها ووجه الماهية بغيره كونه اقول وجهه ان لا يلزم
 قوله والمط تخصيص بعضها لآخر فخصها راجع الى الماهية مع
 غيرها فلزم تفكيرها بغير بل يلزم ان يكون والمط تخصيصا الا ان
 هذا يلزم ان ينع على وجه الشئ المحقق ان وجهه عام بنا في
 لما سبق من وجوب تصور المط مخصوصه فتدبر **قوله** بعد رجع الى
 ذكرناه الا انه في تفصيله ليس هناك واعرض عليه بعض الصفات
 ما في التبادر من هذه العبارة ان يكون حاصل الجواب المردود المستحسن
 واحدا وليس كذلك اما اوله فلا بد ان يقوم صرحا بالفرق بين العلم
 بالشيء من وجه واحد وبين العلم بوجه الشئ وعداد المردود على الاول
 والسمي علم الثاني واما ثانيا فلا بد ان الوجه المطلوب من المردود
 من عوارض الوجه المجهول كالفيا حكيمة العارضة لخصه الا ان
 ان الاول واجب من عوارضها لخصه بل لا بد ان يكون والجواب
 عن الاول انهم كونه مدار الجواب المستحسن العلم بوجه الشئ
 من قوله ان يشترع مفردات المط ولم ينظر الى حصول العلم بالمط
 والمحقق ان ذات المط وعنه مجهول وهو معلوم بعض اعتبارا

فما ان الجوابين واحدا لكن يلزم من تقريره الجواب المستحسن انه
 يمكن اعتبارا به مجهول الا انه بشرع مفرداته وبغيرها مفصلة
 فيطلب افرازها وتلخيصها فعدا اجتماعها يحصل تصور الماهية
 المفعول عنه وهذا عمل وان كان نادرا كما ذكره في الحد السمي
 فلما زاد من العلم بوجه الشئ وذكر فله وجه لكنه ليس بقطعي لانه
 نفهم من قوله فلا يلزم الا بوجهها بوجه ما ان اخبر العلم بها
 من وجه فلنا مل وعر الثاني اما قد اشترنا الى ان المراد من عوارض
 الوجه المجهول اعساراه فالوجه العلوي ان مفردات المط مختلفة
 في الجواب المستحسن من اعتبارات الوجه المجهول الذي هو بعض الماهية
 المطلوبة واما قوله والمجهول تخصيصا بالبعد فعد فهم من ظاهر
 اقول المحقق ونطلب تخصيص بعضها بالبعد وادع النظر عليه
 ولم سائل في كلام الفاضل حجة مخلص عن الوهم الباطل **قوله** الا ان
 قد حصل واما لم يعرف الفاضل في تفصيله لرتب الاجزاء ترتيبا
 مخصوصا لانه ليس بواحد عنده في الحد التام حتى لو اخرجنا
 عن الفصيل كما حدانا ما ان الله اختار للحد والسمي اما الحد التام
 الذي هو على المطالب المهور **قوله** ثم شبهه حال النقرة ١٥
 فل هذا السمة اما نظرا او كما حصل حواش المقادير المهور
 المط بعه حاصل واما المط المخصص والمخصص حجة ان لا يمكن
 تحصيل تصور لم يكن لانه المقيد في الشبه ببعض شيء وحاصل
 لا يحصل شيء بغير حاصل فلا يحسن الشبه اذا حصل حواش على
 الوجه الذي ذكره الفاضل المدقق فليدبر **قوله** فاذا انخفض

كما ذكره العلامة المحقق
 الفاضل الا ان في
 السمة على وجه
 انه هذا القول
 فانظروا

ما هو كالمخبر وروى على ما لا ينبغي اه قوله لا امر آخر ترتيب عليه
 وتوضيحه نظر الى خفاء ومحصل صورته في الدهن وهو مرآة
 بشاهدتها ذكر الخمر وهذا موضع في مرتبه ويضم اليه خمر الخمر
 كذكر ومحصل مجموع مركبها ما خود هذا الاعصار فكور كآب
 اي جذا وقد بعد صورة احد الخمران بصورة الاخر وصارتا
 معا مرآة واحدة شاهدتها مجموع الخمران وهذا وكل
 واحد مني ما ضمنا وبغير المجموع من حيث هو مجموع ويقطع
 النظر عن الاعصار المذكور فكور كآب اي مخدودا وانفجار
 بين الاعصارين بالتفصيل والجمال ولا بعد ان يعجز هذا الباب
 للمزيد بالاختراع الخارجية فانه يكرر الاختراع او احصل مجتمعة
 في العقل بمحصل الماهية المركبة منها وفي كور القول الى الال على مجموع
 لكل الاختراع حدا تاما لها كما صرح به الشيخ في الحكمة المشرفة **قوله**
 لاهته هناك هي جزء منه لا كحصار اختراع الماهية والصورة
 فلقد اكل ادم في عاء الصعوبة لانه قول ما في جميع اختراع الشيء
 موجود في الشيء معدودا في غير عدم اجتماع الاختراعات ولا في
 لقوله واجتماعها على لوازم مطابقا اياه لانه ان شرط الطاعة
 الشيء لعدم ما يفارقا وتشبيه هذا باجماع الماهية والصورة
 في البيت في عاء المعدول انما الاجماع هناك لا ادم لوجود الصور
 فاد ان يقع هذا اللازم ان يقع المعلوم ان الصورة التي هي جزء
 المركب فليس انعدام المركب الا بانعدام جزء منه حتى لو امكن
 محقق الصورة بدونه الاجماع لم ينعدم المركب بانعدامه فالاجماع

ثم موازم وجود جميع الاختراعات لا من لوازم مطابقا للمركب الخ
 في محال اقول العكس ما هي جمعة اي موجوده في الخارج بلا
 اعتبار هيئة اجتماعية فيه فاد اوجدت اجزاء في الاشياء من
 باسرها وبفريق في اقطار العالم لم يكن موجودا فلا يستبعد
 وجود جميع اجزاء الشيء مع عدم ذكر الشيء لعدم شرطه للغير
 كالا حماض فامل **قوله** اي في المجموع الحاصل بالترتيب الى غيره
 هذا المجموع هو المعلوم من قوله فاذا استخضر جله عنه ورتب
 لا المجموع المذكور في قوله حصل مجموع لم يكن **قوله** ومن علم ممكن
 اخر من سلم اي مثل المحقق في المقدم ما يقول هو مشهور جاهل
 في الدهن لكنه مخزون معرض عنه فاذا انتقل من المط الى المعلوم
 المخزونة والتفت اليها طلبا لبارية المناسبة له فاطلع على
 مناسب والتفت اليه واستخضر وخطر بالبال اسفل الدهن
 منه الى المط فصيح السوف به لكن لا يخفى في الكتب المصطلح
 الا بغير محصل امر **قوله** والحوادث ان صور السمة نفا و
 اثباتا وفي الخامسة وفي بعض النسخ المن سفي او اثبات في صور
 على وجه تردد فيهما فالجميع واحد وفيه بامل لانه صور السمة
 من حيث سفلها الاثبات والسفي اعلم من الرتبة فيهما ادر صور
 مرهله الحيشة قد كور ظانا طالبا لليقين لا متروكا الا انه
 في حكم التردد نظر الى محور الخلاق **قوله** وذكر ان الحاصل هو
 العلم بالسمة من جهة صورها حاصل الحوادث ان متعلق الصدق
 ان السمة معلوم فلا الصدق فلا يسمع التوجه اليه ويجوز

بحسب المصدق فلا يسع طلب حصوله وهذا محلا في مطلق
 الصور فانه لا علم قبل الصور حتى يعلم ما اذا لم يكن مصورا
 يكون محلا مطلقا يمنع النوحه وحقا في الى الخواص الذي
 ذكره **قوله** لها احتيج الى سائر الظواهر التي سبب الالجاب
 الى ذكرها ههنا المراد بالركب بحسب الصور مطلقا الركب انما
 للركب الحقيق والاعساري او محصيه بالركب الحقيق لا يتك
 لما بيان من بيان صورة المركب الاعساري ومادته وخصيه
 بالركب الاعساري وارجح هنا كما توهم عبارة العلامة في تحرير
 لكن الحكم المذكور المركب الحقيق اقلد واهم نعم فنحن ان
 يتناول **قوله** وسعي التباسها ههنا عارضا لها هذا اشارة
 الى قولنا ان الحقيق كل مركب مادة وصورة ليس كليا والا
 فهذا التوهم تناقض ما ذكره في الصورة في بعض المركبات
 كما العشرة **قوله** مرحت انما موصوفه لها مع بعض الصور في هذا النوع
 المركب لا حرج منه على خلاف المشهور لا يقال قوله العشرة ليس
 الا مجموع الاحاد بل على ما في المحذور ليس على مجموع مفراد
 فقط بل له جزء آخر هو الصورة لا ما يقول مع هذا القول
 العشرة ليس الا مجموع الاحاد الغير المستعمل بالشيء الزائده
 محلا في مجموع **قوله** هذا نصفه ظاهر عارضا حيث قال يحصل
 التباسها فاما المعلوم من ظاهره ان يكتفي التباسها وحده
 حصول المركب نفعه الا ان يشار الى المركب الاعساري الذي يفتقر
 فيه العارض والموضوع وقال في صورته ههنا الخاصة بالحاصل من

وقد غفل
 انفاصل
 الحكم
 في كل
 الحقيق

الا ان يشار الى
 الكتب الاعساري
 والاعساري

التباسها او السادر منها الهية العارضة للمقابل الواحد الى بالذات
 او بالاعساري ومثل بمزاج المحور ومعه الحقيق من لا يكون
 جزء من الحزم على ما هو الظاهر المشهور **قوله** ثم ان ذكر الحاصل
 منه شذوذا ان قولنا ان الحقيق انما ذكره كونه ان على ظاهره
 نعم المهمة الخاصة المذكورة وذكر اشارة التباسها وبل
 العارض الخاص فلم يتم اطلاق الصورة على مجموع احاد العشرة
 وهو ليس بتعارف فعمل العارض المذكور في اشارة الى الامر
 الحاصل من التباسها وهو اما انما في مجموع المفردات نرجح
 هو ذكر الامر الزائد هو الكيفية الزائدة على العارضة له كالصورة
 ادل من نواته وهو مجموع المفردات مرحت هو ولا صورة
 هناك فالصورة ليست بلاد المركب مع هذا ان يقال اطلاق الشيء
 على مجموع العشرة ليس بتعارف انما فنقول ان اشارة الحقيق
 كهيئة العشرة لا تخلو عن سائر ويجوز ان يحمل كلام الفاضل
 الشئ على ظاهره ويرد بالا ما الحاصل صورة وهبة ونعم الى
 صورة رآته على مجموع مفردات المركب والى صورة هي على المركب
 غاية ان يطلق الصورة والشيء على مجموع احاد العشرة كاطلاق
 الصورة النوعية عليه على غيره مر مراتب الاعساري واما ان
 عن بعض الفضلاء ما اشارة الى الحقيق فتر صورة المركب لشيء
 الخاصة بالحاصل من التباسها مفردة فاما ان يرد بالشيء الحالة
 التي يحصل من الوضع الخاص للمفردات ونزاعه تحت
 لو سئل ذكر الوضع ذات تلك الحالة كما هو السادر من لفظ

اشارة الى معناه الحجاز
 اي الصورة النوعية جوه
 فاد ان يذكر فالا في حله

مع لفظ ذلك اشارة الى ان
 الكلام في التباسها
 الحاصل من التباسها

في كل
 الحقيق

ان ليس هذا المعد عكس لظرد بحسب اصطلاح المنطوق بحسب
 العرف فقط وهذه العاقل المدقوبه عكس بحسب اصطلاح
 لصدق حله علم وهو كما سأل في محول مفرد القضية على وجه
 صدق على تقرير صدق الاصل لا يقال في قول على وجه صدق
 كما سأل في بناء لم يلم صدق الاصل واللازم للوجه مطلقا
 الاحكام الجزئية لا يصدق عليه لثبوت اللزوم ومادة
 المساواة الا ان المستطعن اعتبره كونه صدق العكس لا رما
 لثبوت القضية لا اعسار او اخر معهما مساواة وعرفا وحل
 فان ليس قولنا كل باطون ان عكس القولا كل ان باطون
 لا يصدق بطون الاتفاق لا يظنون اللزوم لثبوت الاصل والمثل
 ذكر لم يعملوا فاس المساواة وغيره مما لا يلزم السجدة لثبوت
 العكس مسمى ولم يعملوا لثبوت الحزينة عكسا وهذا الذي
 ذكرناه مخفف غير حفي للعاقل المدقوب فلد كره صدق الاعتدال عنه
 بقوله وحت كان صدق عكس الوجه الكلمة او كذا القوان
 ليس بام شامل **قوله** وما سماء المصنعا كما سأل في قولنا
 كما سأل في الحداسي المحدود عكس بعض لعكس الا طرد الازهر هو
 قولنا كما وجد المحدود وجد المحدود لا يلزم له فاقام اللزوم مقام
 ملزومه وسماه باسم وهذا التوجه هو المفهوم من كلام العلامة
 البحر فلا يقصد به الزعم عليه كما هو **قوله** وعلى هذا ان على
 ان يكون الذي المقصود هو الذي الماخوذ في نوب الحد الحصري
 وان يكون ما قبله من الجزء لا يمكن توهم ارتفاعه ما خذا التقيد

في قوله لا يمكن ان يكون
 ما قبله من الجزء لا يمكن
 توهم ارتفاعه ما خذا التقيد

الذي ما لا يصور فيم الذات قل فيهم ففصاه ان الذي محمول
 لا يمكن ان يصوراه وذكر لا ما هو جزء من الحد الحصري لا
 ان يكون محمول وان المفهوم من ما حذر مع قوله لا يمكن ان يصوراه
 هذا الا ان جعل اللفظ لا يصور على الامساع حلا والظن قوله
 والسبب في ذكره رفع الذي هو رفع الذات نفسه وذا حلف
 في عدم الجزء حث كما حذر ما هل هو عن عدم الكل هكرا او
 علمه بانه له ذهب جماعة الى الاول واحارده السارد المحقق
 وسماه العاقل المدقوب محصفا واخره الى الثاني وعلى كل
 منهما الكمال ما على الاول فلا وجود الجزء الخارجي مثلا
 عن وجود الكل بالضرورة والاتفاق فرفع عرفة بالضرورة
 لا الصفة الواحدة السجدة وان كان عدمه لا يجوز
 يصف بها كل من الشئ من المعارين بلا شبهة ولم ينفه
 ان يكون عدم المركب الواحد الشئ من معدرا بعد اعدام
 الاجزاء وانها في النفي بالعدم من مع انصاف به مرة اخرى
 لا مساع حصول الحاصل وديلم ذكر وقال ان عدم المركب
 بعدم هذا الجزء معار عدمه عدم الجزء الاخر فلا يلزم حصول
 الحاصل ولا اجتماع الشئ مع نفسه ان عدم المركب مع اذا
 اجمعت اعدام الاجزاء ولا يعدم الشئ عليه او باخره عنه اذا
 كان اعدامها مساقفه كما هو هذا مراد من عدم احد الاجزاء
 لا يبينه على عدم الكل والافكيف يكون الكل على الجزئي الشئ
 وايضا يلزم ان يكون العلم نفس المعلول صورة عدم كل من المادة

والصورة لانه كلا من اجزاء العلة والمعلول فعدمها بعد
 عدمها مع ان عدم العلة على عدم المعلول فيلزم دبر واما على الثاني
 فلا تارة العلة التامة لعدم الكل اما عدم جزء واحد بعينه او عدم
 جزء واحد لا بعينه او كل واحد من عدم الاجزاء او جميع
 اعدام الاجزاء والا اول حكم والثاني مستلزم انه يكون الكل علة
 للجزئي الشخصي والثالث مستلزم توارده العلة التامة على المعلول
 واحدا بالشخص لو اجتمعت اعدام الاجزاء واما لو تعاقبت
 او انقوت واحد منها فيلزم جواز ذكر التوارد وهو ايضا محال
 والرابع مستلزم كونه الشيء علة تامة لنفسه لانه عدم جميع اجزاء
 الكل نفس عدم الكل كما انه وجود جميعها نفس وجوده ونحوه
 ان العلة التامة لعدم الكل هو كل واحد من اعدام اجزائه او عدم
 منها مثل عدمي الجزئي واعداد ثلثة اجزاء ونحوه ذكر بحيث لا يثبت
 زمانا كل مجموع يفرض علة غير معين ذكر المجموع والا كان هذا
 البعض علة لا للمجموع لكن بشرط تقدم ما يكون علة على اعدام ما يرب
 الاجزاء تقدم ما زمانا فاد اعدام جزء واحد في زمان ولم يعدم
 في ذلك الزمان ولا قبله جزء آخر كما في ذلك اعدام هذا الشرط علة
 تامة لعدم المركب واد اعدام جزء من زمانه معافي الزمان لم يكن شيء
 من هذين العدمين علة تامة له لفقدانه الشرط المذكور بل مجموعهما
 علة تامة له بشرط تقدمه زمانا على اعدام الاجزاء الاخر وعدم تأخره
 زمانا عن شيء من هذين العدمين واد اعدام جميع اجزائه معافي
 زمان كان جميع هذه الاعداد معا علة تامة له بشرط تقدمه في الحال

له بل

له بل بشرط عدم تأخره زمانا عن شيء من هذه الاعداد وليس هذا
 الجمع معلولا حتى يلزم كونه الشيء علة تامة لنفسه او المعلول حاصل
 في حال التوارد ايضا وبشرط اعتبار الشرط المذكور بخلاف علة الجمع
 فبشرط هذه علة تامة فلا عسرها بشرط مساهمة فلا يمكن اجتماعها
 وتوارد العلة التامة محتملة وممكنة لا جماع او العاقبة فالتنج
 مما ذكر بان انه اذا اعدم المركب لعدم جزء منه لم يكن اعدم بعد
 جزء آخر بعينه واد اعدم الفاعل مع جزء من المركب فالعلة
 التامة لعدم المركب هو عدم الجزء وحده ايه لم يكن لعدم ذلك
 الفاعل بل حل في عدم ذلك الجزء والا فانه مجموع العدمين ان
 عدم الفاعل وعدم الجزء هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المذكور
 في حاشية شرح التحرير مع زيادة مرقليا وقيهما تحت اما او لا
 فلا يعدم جزء الشرط سبقه كيف يكون علة تامة لعدم المركب
 مع اعدم الجزء لا يكون الا لعدم علة فالعلة التامة مجموع
 هذين العدمين فلا يصح ان يسمي قوله فالعلة التامة هو عدم الجزء
 وحده ايه لم يكن لعدم ذلك الفاعل بل حل في ان لا يلزم مساهمة
 مدخلية عدم ذلك الفاعل في اعدم الجزء وحده علة تامة
 بل لا بد من عدم علة ذلك الجزء واما ثانيا فلا يعدم الفاعل الا ان
 يوجد عدم جزء من المركب فلا يلزم من عدم مدخلية في عدم ذلك
 الجزء ايه يكون عدم الجزء وحده علة تامة لعدم المركب ولكن افعال
 لا يعدم الفاعل الا ان لا يوجد عدم جزء من المركب واما
 يلزم ذلك لو وجد كونه الفاعل فاعلا للجزء من المركب وهو مجموع

لا تعاقبها وتوارد العلة
 التامة على سبيل الدليل على معلول
 واحد ادم يمكن اجبا عنها
 ونفاصها حاشية واما المستلزم
 اجزاء ادم المربوب
 واحد منها فاعلم ان هذا هو
 الاجزاء ادم ادم واحد واحد ادم
 توارده العلة على العاقبة لا لا يكون الكلام في
 علة العدم الا لا في شرط اعدام
 العلة لا في شرط اعدام
 انعدم الاجزاء بالعدم الا لا في شرط اعدام
 وهو هو ادم لا مساهمة ادم ادم
 فلا يعدم الفاعل المذكور علة مستلزم

بل يجوز ان يكون فعلا لا حيا في احرازه دور حيزه فيها واما بالنسبة
 فلا يشترط التقدم الزماني لعله كل عدم اعدام الاحراز فهو
 بل يكون التقدم الزماني اذ اوجد كذا في المادة فانه وجودها كما تقدم
 بالذات على الصورة لعدم علمها على بالذات فيبقى السد
 العلمية الى عدم المادة في مرتبة تقدم الزماني وان كان عدما فاما
 في الزمان واما ايضا فلا يادكر ما لم يكن الحيز معلولا حتى يلزم
 ان لا يقع كونه الشيء علمه بامس نفسه يعرف بادي بامل وقد يقال
 العلة العامة لعدم الكل هي عدم حيز ما في عدم احد الاحراز لا
 وهو حاصل في حال الانفراد والرب والاحتمال معا وما سبق
 من ان هذا سلم كونه الكل على الخثر في الشخص في حد احاطة العلم
 في حكمه من حكم العين بانه ملتزم في العدم وبوضوح كونه
 العلة كلية والمعلول شخصيا محال في الموجد اسلا على الموجد تحت
 ان يكون موجوده والكل غير موجود دور العدم لا في الفعل بخونه
 ان يكون غير الموجود على عدم هذا وفي بامل وهو على الموجد
 موجود في شخصه قطعا فقدمها الا في هو على عدم شخصه في الا
 ملتزم بتعدد المركب الواحد الشخص في قوله فشميل طاهره
 ما يكون فهم مع فهم الذات كالمضاعف وشمل انهم لا تقدم
 فهم على فهم الذات من اللواري التقدم كالمكاتب بالنسبة الى عدما لها
 قوله واما بالذات كما يكون دفع الزمان والذات وسائر فاما قد
 من في السابق المحصول الاول سله في فهمها رفع لمصعبها لكن ليس
 في كلامه ما يدل على النسبة الا قوله ولو قدر عدم في العقل لا يقع

الذات فان الظاهر من كونه الشرط نسبيا للذات الا انه ذكر ليس
 بل ان لم في الشرط المحصول فانه كما يكون نسبيا للذات كونه نسبيا له
 واحراز الاول ما في الزمان محمول على الذات لا في اقسام المحمول
 فمحمل الوصول في مرتبة علم المحمول وهذا في قول هذا لا في جوابا
 لقوله فشميل طاهره حاز على شمول طاهره هذا المقدم لا شموله
 فمادكرة المحب سان لا اشار به بل على الظاهر الى انه لو صرف
 عن طاهره ما في الوصول المحمول لم شمول في قول لا نزاع في
 هذه الاساده لكن الظاهر قوله واما بالذات ان الفرق
 عن طاهره هذا التأويل لا مادكرة المحب **قوله** وعلمه بالذات
 لما كان مع اللزوم واصله انما سلما ان الاظهر ان يقال فلو
 ارفع مكانه فلو قدر ان يكون المدلول به وجه فمكنه كما بينه
 وراعاة ان في قوله على تقديره هو في المقدم فان صدق الذات في الزم
 لصدق المقدم لا لتقدمه في قوله في قول ان المحصول انما انما
 الى ان العلم المقصود به هو الذات لا تصور فهم الذات بل فهم
 ان لا يمكن ان تصور كونه الذات معوما حاصل في العقل بالكنه
 ولا كونه الذات معوما حاصل في كاسق سانه **قوله** على
 مع فهم الذات لا مع فهم الذات واللا في خاطر ان قصد
 ذكر انما ان فهم الذات باسره على فهم الذات كما يدل عليه قوله
 بل على مع فهم الذات هو عين فهم ذاتها ولا مع فهم الذات
 الا لا معاد كما من الحد والمحدور واما ان فهم الذات في حال
 لا علم فهم الذات لا ان فهم الذات مطلقا لا بغير فهمها وعلى التقديرين

ملازمه العقل بانه لا يقع
 قوله فلو ارفع
 رطب في
 ١٦٥

من بعد مقتضى
 من مقتضى مقتضى

لا يرد قوله وايضا لو صح فتعقل الجنس هو عينه تعقل النوع
ولو اجرى كلامه على ظاهره انما انهم ذاتي كيف كان في نوعين
فهم الذات للزم التناقض فيما اذا فهم احدا لذي اثنين الماهية
الكسبة منها دورا لا خرافة فهو مذهبهم الذي الذي هو عين
الكلام وليست مفهوم بل دفعه عن الدهن بارتجاع الالوان
الذي هو عين ارتجاع ذكر الكلام واما قوله وعقل عامر في
العلم هو بالحكمة اذ على المعنى بالانحاء والدلائل الظاهرة
والهين كما وهب الله سبحانه بعد الوحي بالرب العلم فليس
قوله لا اراد المكن تصور فعل الذات بل الحقيقة انه اذ لم يكن فرض
شيء لم يكن ذكر الشيء بل حقاء ولا سعي في سوهي في ظاهر عبارته
ام العصور ان اذ لم يكن تصور شيء اي تعقل المكن ذكر الشيء
حين ينقص بالواحد على ما لا يمكن تصور عند الحقيقة مع انه
لا يشبه في وجوده في كمال الحد الحقيق العام والاهل
ان يقال في العلم لا تعقل الذات بل فهم الذي كانه فعل الذات
بالكنه بتعقل جميع الالوان الذي هو الحد الحقيق العام فلا يرد
الحقيق العام اذ لا تصور في جميع حدوده ان لا تلت للذات
بل فرائض الحق بذكر لئلا سوهي من تعقل الذي ماله غير
معلقان بمادته غير متعلقة حد ذاته في مجموع في عينه
في قولهم الماهيات غير محمولة في حداتها ولا سيما الذي من
الوحي هذا المعنى لا يشترط انهما في لا يكون معرفتي الذي مساو بال
وسبقه جعل المساواة قوله وليس شوبه نفس معللة والا

هذا هو المعنى
الذي هو عين
العلم

لعمري علمه بالذات وفيه بحث سوب الشيء لنفسه بينه على التمايز
الا عبادي ضروره انما الشوب منه لا يفعل الا بين اثنين
والسبب متأخره عن طريقها فالله لا يرد المدكوره بقوله والآن تقدم
ان السواد علمه اذ على سوبه لنفسه فجميع لكن مظاهر البالي لم لا
وان المتباليه مقدمه على السبب بالضروره فالسواد مقدم
على سوبه لنفسه ويمكن الخواص باسم السواد لو كان علمه لسوبه
لكانه شوب السواد في نفسه مقدم على سوبه لنفسه فضروره ان
مرتب سوب العلم مقدمه على مرتبه سوب المعلوم مع العلم
بما السواد ما يعالقه في كل مرتبه ولهذا يقال سوب الذات
للذات لو صدر عن الذات لم اذكر سوب الذات للذات مقدما
على سوب الذات للذات لانه باثر الذات في الشوب متأخره
عن شوب الذات لنفسه اذ العقل يحكم باسم الذات في نفسه
فوقع منه الباعث وفيه لا يعد العقل مرتبه شوب السواد
في نفسه شوبه لنفسه مالم ينظر الى الباعث لا عبادي وانه قوله
سوب السواد في نفسه مقدم مجموع اذ يجوز ان يكون وان
مرتب في مع قطع النظر عن سوبه واسفاه علمه لسوبه
كما قالوا ذات الواجب سبحانه مرتبه هو بعض سوب الوجود
له وهذا المنع يرد ايضا عليها قال في الحاشية لو كان السواد
علمه لشوب اللون له لكانه مقدم على الذات على ثبوتها لم يكون
سوبه في نفسه مقدم على سوب اللون له وهو لا يعال شوب
الشيء الاخر في سوبه فيكون في نفسه شوب اللون

انما يكون سوبه

للسواد توقف على سواد السواد في نفسه فتقدم ثبوت السواد
 في نفسه على ثبوت اللون له لا ما يقول ذلك فيما اذا كان سواد شيء لا حرم
 في انصاف الاخرى بخلاف سواد الحرف الذي لكل فانه معناه
 الاتحاد في الوجود مع المعارة في المفهوم وقد عاتب عن البحث
 السابق ما لم يعم قوله والا لتقدم عليه بالذات لتقدم السواد على
 السواد لا سواد السواد لانه ليس معناه الانصاف كما ينبغي
 الحكم بالسواد والاتحاد في الوجود مع المعارة في المفهوم بل
 يعني انه هو هو خارجا ودهنا وكوب هو هو ليس الا لانه قلو
 كما معلقا به بل لم تقدم على نفسه وفيه ما فيه ولا سواد السواد
 لنفسه اذا كان معلقا بالسواد كما في السواد متاخر عن السواد سواء
 على ان سواد شيء لا يخرج اذا كان معلقا عليه يجب تاخر ذلك الشيء
 الثابت عن تلك العلة كما قالوا تأخر العلة في سواد الوجود للمعلول
 مسلم تاخر وجود المعلول عن العلة هذا لكن كلمة هذا المبنى مستوي
 بل لا يظهر انه فيما اذا كان سواد شيء لا يخرج في انصاف الاخرى كما
 قالوا في سواد الوجود للمعلول وانصاف المعلول به ساخر وجود
 عن العلة ويمكن ان يوجه هذا المقام بانه المصود لو كان ثبوت
 السواد لنفسه معلقا به سواء على العامر الا عاين لتقدم السواد
 على سواد نفسه فليعلم في الحكم بوجه ارتفاعه عن نفسه مع نقاش
 في مرتبة تقدمه على سواد نفسه وكذا لو كان سواد نفسه معلقا بخبر
 او بامر خارج عنه وهكذا الحال فيما اذا كان سواد الذي عليه
 الحرف كسواد اللون معلقا بالذات كالسواد فانه يلزم ان كان

توهم ارتفاع اللون في مرتبة تقدم ثبوت السواد في نفسه
 ولا يجعل جاعلا والا لم يكن السواد سوادا اذا قطع النظر عنه
 وانعزل عنه لانه محورا بكون ثبوت السواد لنفسه معلقا
 بخبر السواد واذا قطع النظر عن هذا الخبر لم يبق سواد
 في نفسه فلا سواد في عدم كونه سوادا واحاب ما به بعض الاجراء
 غير كاف في ثبوت السواد للسواد وجميع الاجراء هو عين
 السواد وقد بين انه كونه عليه لهذا الثبوت محال وفيه ما مل
 لانه محورا بكونه عليه هذا الثبوت بعض الاجراء بشرط باق
 الاجراء لا يعال شرطه وحله في العلة العامة فليعلم انه يكون
 العلة العامة جميع الاجراء الذي هو عين السواد لا ما يقول
 المراد من العلة هي المؤثر في العلة العامة لانه لا يجب تقدمها على
 معلولها في هذا شيء وهو ان قطع النظر عن جاعل لا سلم
 انصافه في الواقع فليزوم عدم كونه السواد سوادا اذا قطع
 النظر عنه بسوء وكوب الكلام في قوله فلا يكون كونه دانه ويمكن
 دفع ما به المصود لزوم ذكر حكم العقل في الواقع ولا
 شبهة فيه وفي استحالته قوله بخلاف لوازم الماهية كالزوجه
 للادوية قال في الحاشية من قال الزوجية عرض ذاتي اولى
 للادوية فقد اخطا او لو كانت كذا كرم ثبت لغيرها الا
 مستطابا حول العاقل هو العلم بالخير والاربع قول
 المراد من العرض الذاتي الاول ما يكون عرضيه بغير واسطة
 لا المصطلح الذي هو ما ثبت للشيء ان عرض له بالذات

فقلت ان الذي لا عرض له بالذات
 في الحاشية لانه بعد له فان
 فليس هذا خارجا عن سواد الذات
 لانه فليست بعض الاساس
 مع كونه في ذكره والوجود في حد
 عما يشهد

ولا عرض لغيره الا بتوسطه وعلى تقدير ان يراد المصطلح يمكن
انه يقول يجوز ان يكون الشيء الواحد عرضا اوليا لاشياء متعددة
وقال هذا العامل العرض الذي الاول في مطلق الذات كزوجيه
الاربعة وهو خطأ بل الصواب ان العرض الذي الاول في مال
واسطة له في العروض لكن يجوز ان يكون واسطة في الثبوت فيكون
انه مطلق في الذات كاللون للسطح كما حقق في موضعه **قوله** علم
انه حل الجنس العالي في العالي بلاضافة الى ما حتمه لا ما هو فوق
الجميع والالم في علمه على الجسم العالي **قوله** كان بها انه لم لا في الاول
علمه في نفس الامر ثبوت الاكبر للاصغر كما يعلم من المتبادر
منه انه ثبوت الواسطة كالحوان للذات في مقايير الذات لثبوت
الذات في الاعراف كالجسم له والحق هو التغير بحسب الاعضاء كما
سنتذكر علمه في شاء الله تعالى **قوله** المدعى انه ثبوت الجزء للذات
في قوله لا مطلقا هذا التخصيص تكلف لانه مخالف ظاهر قوله غير مطلق
وقوله وكذا اللونية فانها مطلقا في كل مطلق بكل علمه سداسا
عليه لما كان ظاهر التعريف وهو ان الذي مالا مطلق ثبوت للذات
بالذات ولا ما مر خارج عنه منقوضا بالوضع الذي يكون ثبوت للذات
بواسطة الذي اشار بقوله لا يمكن تعليله بالذات ولا بما مر خارج
عنه الى انه مع التعريف مالا يمكن ان يعطل بالذات ولا بما مر خارج
عنه وانما التقيد من دفع اذا العرف يمكن ان يعطل بكل منيها علمه
يمكن ان يقال ثبوت كل طرف للذات لا لان يكون مطلقا بالذات
وحدها او مع غيرها فلا ساوله ظاهر التعريف الله فذكر **قوله**

الاكثر

انه لا يكون ثبوت للذات بغيره في مقابلة لعله الذات والذات الحاشية
لا يخفى على كرامه خالف ظاهر عبارته المنع في القسمين معا
وخالف المحقق ايضا اقول اراد بالقسمين ثبوت الذي للذات
وثبوت في ذاته وظاهر عبارته المنع في القسمين ثبوت الذي للذات
مطلقا بغيره مطلقا كما انشأ الله سواء كان في مقابلة لعله الذات
اولا وسواء كان باعتبار ثبوت للذات او باعتبار ثبوت
في ذاته الا انه يفسر اشارته الى المحقق بقوله ان لا يثبت للذات
علمه صريح في انه المراد في كونه مطلقا باعتبار القسم الاول
واما انه خالف المحقق فلا في الحق ان الذات في وجودها بمقتضى
الى علمه الى اخر ما ذكره في الحاشية وعمل ان يبرر بالقسمين ما ذكره
بقوله اما ثبوت الثبوت واما في الاثبات فان الحمل على انه غير مطلق
علمه مقابله لعله الذات خلا في الظاهر وكذا الحمل على انه غير مطلق اثباته
والصدق به خلا في الظاهر فليس في **قوله** لا ان جعلها واحدا
وقد ان وجد جعل لا سا في ان مطلق ثبوت للذات علمه مقابله
لعله الذات كالذات ملك فان التوسط علمه الثبوت مع التوسط
والعالي متحدان جعلوا في ذاته وحده الحمل كما كثر في الحاشية
في فالذي هو عين الذات في الخارج فلا مجال فيه لثبوت
الذي للذات ولو نظر الى التقيد الذهني بحسب الاعتبار يقول
الان مطلق علمه الذات هو ثبوت الذي في نفسه الذي هو عين
ثبوت الذات في الخارج لا ثبوت الذي للذات بحسب الاعتبار
فليس كلامه **قوله** واقضاها بغيره وفي بحث لا في المقابلة

كونها الذات علمه لا ثبات اللازم اليقين والمصدق بثبوتها
 لا كونها علمه مقتضيه لثبوتها نفس الامر ولكن احاط بان
 المقصود منها ثبوتها الذهني على وجه يحصل من تصور الذات المتصدق
 بثبوتها وعدم تصورها على صورته مع ذلك لا يقتضي
 كونها علمه لا ثباتها **قوله** ولا يبرها وهو ظاهري نقله المصدق
 بثبوت الحيوان لان ما سوف على صورها الا ان يقال يبرها
 ما ليس عن الذات ولا جزءها **قوله** وما وقع في كلامهم ان جعل
 اه قال في الحاشية هذا الكلام مبرور على من قال وما قال ان العرض
 ابركاره يثبت بالذات والاقبال والاطراف اما يصح لو اردوا العلم في
 المصدق ولو اردوا كذا بعض بالذات البينة فان المصدق بثبوتها
 للمفروض لا يثبت بغيره اصلا اقول قوله لا يثبت بغيره اصلا فغيره
 نفى العلة على سبيل الاستفراق وهذا غير صحيح او المصدق بثبوتها
 او حادث لا بد له من علم لا يقال محتمل بل هو بالعلم والمصدق
 ما يقرن بمولاه الى الاول صحيح وكذا النوع لا ما يقرن لا يصح
 قوله انما يصح لو اردوا العلم والمصدق فمامل **قوله** وحاشا ان
 اجل امر ما وقع في كلامهم ان ثبات العرفية اليقين لا يثبت بغير
 الذات بل بالذات عرفية اليقين بانه الذي تكفي تصور المفروض
 او تصوره مع تصور اللازم في الحكم باللازم اقول قولهم مع
 تصور اللازم بدل علمه قد سئل عن الذات في اللازم فصار قوله
 متناه لا يثبت بالذات وجوابه ان المراد بالذات ما لا يكون نفس
 الذات ولا مشتمل عليها والمقصود ان لا يثبت بغير الذات انما يقع

على وجه ان يقال يجب عدم تصور
 على تصور الذات كونه علمه لا ثباته
 فيه والذات لو اردوا كذا بعض بالذات
 في نفس الامر فاصح

بل بالذات اما وحدها او مع غيرها **قوله** واما انما تصورها انما
قوله في بيان كنه كونه الاخص علمه وهذا يدل على انه علمه لا ثباته
 الذي للذات بالاحصان انما هو المصدق بالذات لا بغير الصور
 بالذات والمصدق بالعلم على ما ذكرنا في **قوله** لا يتابع العلم
 ان لا ثباته **قوله** ثم قال انه ما يشكل ان شئ من هذا الكلام الى انه
 على ان المراد السلب في الثبوت وهو لا ثبات **قوله** ثم حقق وذكر
 بما لا يحمله المقام فالله الحاشية وحاصلها ان الجسم يقع في الجزء والمادة
 متقدم بثبوتها لان علم ثبوت الحيوان له واما الجسم في المحول
 فتأخر بثبوتها لان علم الحيوان فان الجسم ما لم يكن جوازا
 لم يكن انما فان الجسم الذي هو ليس بحيوان لا يحتمل علم
 الذات اصلا اقول بغيره ان الجسم واما كونه امر واحد كونه
 لان ما يقع في الجزء فبغير ثبوت له مع المحول وسقدم ثبوت الاول
 علم ثبوت الحيوان لان لا علم له بغيره لان انما سقر جيبه
 اول ثم حواشيه وبنأخر ثبوتها الى علمه اذ لا بد ان يحصل الجسم
 اول حيوانا حتى يصح حمله على الذات لان المحول عليه من الجسم
 هو الحصة الحواشيه فثبوتها وحملها على الذات هو حمل الحيوان عليه
 بحسب الحقيقة والتفاير بينهما وكذا العلية بحسب اعتبار العقل
 فليس **قوله** ان هو الذي سقدم ان يجب ان سقدم على الذات
 العقل بالكنه واما عينية فبغير الوجوب لثباته في السؤال على
 بغير الحقيقة بالعلم الذي سقدم تصوره على تصور الذات وبغير
 آله لئلا يحفظها **قوله** والعدم انما هو واحد من لا يثبت

وهذا هو الوجه في العلم

ظاهرة موافق لما ذكره في حاشية شرح حكمه العدم من العلم بعدم
الكل هو عدم جزء مما من اجزاء لا بعينه وكما به يرد به عدم اجزاء
يقبر سواء كان ذلك الجزء واحدا او متعدد اكمابر بكل واحد
الاجزاء في شمول العدم والوجود كل واحد يقبر جزءا واحدا
كلام او متعدد **قوله** ولا زمانه اراد بالزوم معنى البنية لا امتناع التفكير
والانفلاخفاء في البالث ملزوم والاو لا يزم العلم لعدم علمه
الذات نعم النفس الثاني لا يزم للاول معنى امتناع الانفكاك ويمكن
انه يقال اراد بالزوم امتناع الانفكاك و اشار في آخر كلامه
الى انه اللزوم في الثالث لما كوبر بشرط عدم النفس والمنافاة في
قائه من زوال الاعداد **قوله** وسواء المحذور اي مكانه بصور شي
الاداء مع ارتفاع الذات فيهما **قوله** وكذا اذا كان مرادنا من وج
لزوم المعدل ثالث للاول الا انه لما كان كوبر ارتفاع الذات في
الذهن عن ارتفاع الذات لا دونا للاول فكلامه هو هو جعله ملزوما
لا نفس الاول **قوله** لان ما مع الشيء او متأخر عنه ادو في ما ملل
ارتفاع المتقدم على الشيء اذا جاوز ابر كوبر عن ارتفاع وذكر الشيء فلم
لا يجوز ابر كوبر ارتفاع ما مع الشيء او متأخر عنه عن ارتفاع وذكر
الشيء ولو ادعى الضرورة في صورة ما مع الشيء فالخفاء باق فيما
متأخر عن الشيء فان الاداء متأخره عن الذاتي مع ارتفاعها عن
ارتفاعها كما ان ارتفاع الذاتي المتقدم عن ارتفاع الذات المتأخر
ولكن يقال المرام ان المتأخر عن الشيء لا يكون كل ما هو ارتفاعه
ارتفاعه وذكر الشيء وا بكار بعض ارتفاعه ارتفاعه وذكر الشيء فانه المتأخر

فان في اعراض بعض الفضل في العلم
ولا زمانه غير صحيح لانه العلم الثالث
احصى ما لا يور والاداء لا يور
احصى فالثالث ملزوم والاول ملزوم

فان في هذا اشار الى ان الارتفاع
لا يكون مع اللزوم

المركب ارتفاعات متعددة بحسب ارتفاعات اجزائه وكل واحد
من تلك الارتفاعات المتعددة عن ارتفاع جزء معين دون
ارتفاع جزء آخر **قوله** فعول المن وجزها المشترك مجرور معطوف
على الماهية فعول الطاع على هذا انه قول المصنف والمميز مجرور معطوف
على المشترك وكذا قول الشارح المحقق والجزء المميز مجرور
معطوف على المشترك فالمنع وتام الجزء المميز هو الفصل ولا وجه
في لقول الفاضل المنع في الجملة والله لا يكون في نفسه جزءا
متمم في القسمين اذ يخرج عنهما جزء الفصل المركب من جونه
تركيبه ولو قيل قول المصنف والمميز وكذا قول الشارح والجزء المميز
مرفوعا معطوفا على قوله فتمام مشترك لم يصح قوله والمجموع منها
النوع على اطلاقه اذ المجموع جزء الجنس وبعض الفصل لا يكون
نوعا لذكر الجنس **قوله** الماهيات المتخالفه الحقيقية هل علمه
اراد بالحقيقة مفاهيمها ان الوجود يرد عليه في الجنس ليس
محتصا بالماهيات الموجودة وان ارادها مفاهيمها الاعم وهو الماهية
صاد الكلام هكذا واراد بمختلفة الحقيقية الماهيات المتخالفه الماهية
ولا يحى مافه ويمكن دفعه بان اراد بالحقيقة الذات والغير المختلفة
الحقيقة الماهيات فعول المتخالفه الذات **قوله** كما يشعرباق
كلامه حيث قال وتام الماهية كذا وجزها المشترك الجنس فعول
منه ان الجنس شمول على ماهيات مختلفة الحقائق ووضوحه ان
الماهية وان كان مطلق على اشياء الا انه غالب استعماله وما يباين
منه هو الحكمي المعقول والجنس لما كان جزءا مشتركا في ماهيات

في قوله مشترك مجرور على الجملة على ما اذا
رسمه لسؤال فعول الاحساس كونه
الاسم المرفوع والمميز مجرور
فعول الاحساس بالاسم
الى الارجاء ليست
مستقلة
مرفوعا معطوفا
على قوله فتمام مشترك لم يصح
قوله والمجموع منها
على كلامه المراد
الجزء المميز هو
كما هو المهور في كلام الفاضل
المتشبه بها

فان العلم
الظهور
مستقل

معقول متخالف ومقول عليها وحواب ما هو وكما كل منها نوعا
 له كانه مشتملا عليها قطعاً تحت حكم بالشمال الحسن على الاصول
 الحسنة يجب ان يراد بها تلك الماهيات المعقولة هذا هو المراد
 الاشعار وقد مر في قوله واما اخراجها باعتبارها الحسنة رتبة
 على الاشاد في العلامة فانه قال المراد بالامور المختلفة ما فعل الحسن
 عليها بالاداب لم يخرج الصف والشخص لا الحسن على عليها
 بالواسطة **قوله** كالفاحك والناطق وكل منهما ذواتها متفقة الحسنة
 رتبة الرتبة على العلامة المتفاداني تحت قال انه مثل زبد وعمر واما
 كونه اتحاداً لما هيته لا ان الناطق او الفاحك كان فان فكيف
 يرد عليه مع انه قال ولا مع اتحاد الشيء انه يقال هو عليها وحواب
 ما هو مثل زبد وعمر ولا كونه اتحاداً لهذا المعنى للناطق والفاحك
 ولم يلفظ له الفاصل المحنع لانه كونه رتبة وعمر حيز اتحاد الناطق
 والفاحك غاية الظهور ولا ان العلامة المتفاداني صريح بانه مثل
 زبد وعمر اتحاد الحيوان مع ان الحيوان لا يقال عليها في جواب ما هو
 فيكفي بمعنى المعنى المذكور **قوله** واما الالات فان احاده متفقة الحسنة
 لاجل كونها اتحاداً له وفي بحث لا يمكنه معقول انهما كونه اتحاد
 الالات اتحاداً لاجل كونها متفقة الحسنة فادكر غير مقلوع
 به فلسا مل **قوله** وهذا الموفق ساول سار الكلام في نفسه الى
 حصرها ولا اشكال عليه وعذ العلامة المتفاداني ذكر شكلا ساء
 على ما اعتبره كونه الكل المعقول نوعاً من كونه جميع اتحاد متفقة
 الحسنة فالشكل عليه كونه الاجناس العالم بالسمه الى حصرها

انواعاً حصة لعدم اتفاق جميع اتحادها والمحمول لا حاجة
 الى اعمار اتفاق جميع الاتحاد كونه الكل المعقول نوعاً بل هو
 اذا كان مقولاً على افراد متفقة الحسنة بسبب كونها افراداً لم
 يكون نوعاً حقيقياً بالقياس اليها وان كان جنساً او عرفياً عاماً
 بالقياس الى افراد اخر فالاجناس العالم بالسمه الى حصرها
 انواع حصة ملا اشكال **قوله** الا ان جنسيتها ان جنسية الاجناس
 المرتبة مرتبة تصاعدها لا ان جنسية الاجناس مطلقاً من هذه
 الحسية بل جنسية الحسن باعتبار ما هي كالحوان فان حصر
 بالقياس الى الانواع الى تحت من الالات ويتره واد اقصداً تحت
 سلسلة الاجناس يجب علينا ان توجه الى ما فوق ذكر الحسن
 كالجسم النامي وهكذا الى العالي **قوله** كما ان نوعيته بعضها اي
 نوعيته معقول الاجناس المرتبة اليه هي الانواع المرتبة لبعض من حيث
 تنازلها لا ان نوعيته النوع مطلقاً من هذه الحسية بل نوعيته النوع
 باعتبار ما فوقه كالجسم النامي فانه نوع بالقياس الى الجسم الذي فوقه
 لكن اذا قصدنا تحصيل سلسلة الانواع يجب علينا ان يتوجه
 الى ما تحت ذكر النوع كالحوان **قوله** لئلا يلزم تركيب الماهية من اجزاء
 لا يتألف التماسك الماهية من اجزاء معقولة غير متناهية بمنوعة
 غاية ان لا معقل الماهية بالكنه **قوله** وان لم يتحقق الانواع ولا
 وفي بحث لا ان اراد ان لم يتحقق نوع من الانواع والاشخاص
 على ما هو معنى السلب الكل والملازمة ممنوعة اذ لا يلزم من رفع
 المدعى وهو الموجبة الكلية ان كل سلسلة من الاجناس المتنازلة

وهذا في العالم الذي
 الوادع في قوله فان اراد
 تنب كانه هكرك
 نوع وحسن كونه
 وهكذا في كل من

شخص

لا بد ان ينتهي الى الا سفل السلب الكلي وان اراد ان لم يتحقق جميع **الانواع**
 والاشخاص على ما هو مرفوع الى ان يجاب الكلي والملازمة سلكه وطلوه
 التالي ثم فانه يجوز ان ينظم الى الجنس العالي كالجوهر فصل محتمل
 نوعا حقيقيا كالعقل وفصل آخر كمال الابداع بمحتمل جناسا
 كالجسم ثم ينضم الى هذا الجنس المتوسط فصل محتمل نوعا وفصل آخر
 بمحتمل جناسا متوسطا وهكذا الى غير النهاية فيتحقق الانواع والاشخاص
 بلا انتهاء الى الجنس الاسفل ويمكن ان يجاب بان المدعى وجوب
 انتهاء سلسلة الاحساس الى مرتبة المتنازلة مرارا الى الاسفل فيجمع
 الانواع والاشخاص وجوب الانتهاء بالقياس الى كل ما يندرج تحت
 الاعلى والجوهر وان كان جنسا عاليا بالقياس الى الاجناس النخبة
 لكنه مرفوعا بالنسبة الى العقل والجسم واما كماله متوسطا بالقياس الى
 ما تحتها من الاجناس لكنه اسفل بالنسبة الى النوع المرفوض **قوله**
 فلا يجمعوا الاجناس ما ذكره على تقدير تمامه انما يجري في الاجناس
 المحصورة نفس الامر لا في الاعتبارية او يجوز ان يعتبر العقل تحت
 كل جنس جنبا آخر ولا يعتبر الانتهاء الى الاسفل فضلا عن ان يعتبر
 محتمل نوعا لا يقال فيه مثل هذا على وجوب الانتهاء في التبعات
 الى الاعلى او يجوز ان يعتبر العقل فوق كل جنس جنبا آخر انما لا
 يعول لا يرد ذكره على ان يجب في التبعات ان يقف العقل على حد
 لا يجاوزه وهذا كاف في كونه الجنس اعلى على كونه اسفل فانه
 انما يجمعوا عسار النوع محتمل وامساع الجنس محتمل وقه ما فيه
قوله رة ذكر بان الجمع المحل بقدر العموم فكذلك كونه **قوله** في الحاشية

والعجب

والعجب ان المفروض اسندل بعبارة الاشارة بحث فالا انه كان
 اللام نوحا للعموم والتنوين نوحا للافراد فلا ممل كلام
 العرب وليس له ذكر ولا لا لم يحرم موقوف مقدم شرطية
 اقول ولعله اسدل بها على ترتيب قوله فلا كونه القضية ممل على
 ما قلناه ولزومه له وقعا لتوهم بعيد وهو ان كونه الجمع الموقوف
 باللام من صيغ العموم لا يتلوه كونه القضية ممل لعدم السور
 فيها فلا يصح قوله فلا كونه القضية ممل فاسندل بالملازمة المذكورة
 بعبارة الاشارة على انه كل ما بقدر العموم او بالقضية فهو
 فكذلك اللام سورا فلزم عدم كونه القضية ممل ولا يفرض عدم الحزم
 موقوف مقدم شرطية **قوله** واما ان جعل على مطلق الجنس بمراد
 ان يجازي عنده فلا يصار اليه بل ضرورة ولا ضرورة ههنا
 يمكن الحمل على الاستغراق بانه يكرر المبادىء بالباطل الانواع البسط
 لا الخافق البسط كما ذكر العلامة السفاذاني **قوله** ويؤيد
 بقيد في الاحكام والذرائع انه هذا التايد ليس بحسن الا
 سكر احدهم الجمع المحل قد يحمل على الجنس لكن على خلاف الظاهر
 الاستغراق مع انه التزوية الاحكام وقع في السؤال على تعريف
 الفقه ومرة عادة السائل التوضيح لكل محتمل واما كونه بغير
قوله وقوله في المسألة وبعض البسائط بالمكن تايد بحسب الظن
 والا فالمراد بحسب الجمعية من بعض البسائط ما يكون نوعا حقيقيا
 فيكون كونه قوله والبسائط بالمكن قضية كلمة ما يكرر المراد
 من البسائط جميع افراد ذكر البعض الى الانواع البسط فيكون

اللام في البسيط و هذين القولين للاستغراق والاختلاف
ما استغرقه واما ما يبطل العاقل الا بهي حواء يقول صاحب
الكشاف في قوله تعالى الحمد لله والاستغراق الذي تنوّه كثير الناس
وهم فهمه لانه معصود صاحب الكشاف انه الاستغراق ليس
مع تعريف الحمد كما تنوّه كثير من الناس لكن لا سكر استغراق مع
المحامد بعونه المقام فلندير **قوله** في نفس الداس وغيرها وفي
بحث لانه انه اريد بالغير علم من الداخل والخارج ساو التعريف
للذاتي الذي يكون شيوحة للذات بعلمه في ذاتي الا حق وانه اريد به
الخارج فقط خرج عن العرف الذي يكون شيوحة للذات بواسطة
الحيز ويمكن ان يختار الشق الثاني ويقال مع التعريف يمكن
ان يكون شيوحة للذات بعلمه في نفس الداس وانه خارج عنه **قوله**
فيحتاج الى حد احسن من التاخر والمغايرة وقال العلامة فيحتاج
وظاهر هذا التعريف مقبوضه نفسا لماهية والطاهر مراد المص
بخلده حلا في ذاتي تعريفه الاول **قوله** لا لازم لها حاصل فتم
يشير الى ان الطرفين مستقران لقوا في نفس المعنى كقولهم بعد
فهمها بل لزومها لها تاسا في الواقع سواء فهمت اولاد وكذا الحال في قوله
فانه لازم لها حل فهمها فان معناه لازم لها حاصل فهم قبل فهمها
وقال في الحاشية وقد وقع في معنى السمع هكذا فانه لازم لا بعد
فهمها قال بعضهم معناه لا بعد فهمها فقط بل هو لازم قبل الفهم
وتعلق اقول مع **قوله** بعد فهمها انه فهمه متاخر عن فهمها وهذا
المعنى توحيده في ذاتي فلا حاجة الى قيد فقط ثم قال العلامة فيحتاج

سبب المحنة لا بد من
معرفة

وانا لم يقل فانه لازم قبل فهمها ليشمل بعد الماهية ايضا لكن
لا يحجب اربا لا يكون لازم الماهية اذ لا مغايرة احوال المغايرة الا
كافة في اللزوم **قوله** سواء ورف وجودها وجودها الخارجي
اولا في السادر والمفهوم من كلامه وحاصله انه لازم الماهية
لحقها لا باعتبار خصوصية احد الوجودين بل باعتبار مطلق
الوجود اذ كل لاحق سوفف على وجود الملقى في الجملة يجب
لحقه في الخارج والذهن او في احدهما وورد عليه ان يتوقف
في حقوق الوجود الذهني للماهية على وجودها الاخر في ذهن طر
التمس ويمكن دفعه بان الوجود الخارجي كما انه عين الماهية الموجودة
في الخارج كذكر الوجود الذهني عين الماهية الموجودة في ذهن
فاذا تصور مفهوم الوجود المغايرة لمفهوم الماهية كما عارضا
لها في العقل وسوقا على ثبوتها في ذلك ذكر السور ليس بلزم
وانما قل بلزم التمس **قوله** فتخطيه في حصر لازم في ذلك القسمين
ان لازم الماهية بالعلم المذكور ولازم الوجود لا ادخال
اللازم توسط في العارض الذي لكن مغايرة على ما ظن فانه سبب
قال قد سبق الى بعض الافهام من قوله بعد فهمها ان لازم الماهية
فهمها من غير تراخي وهذا لا يصح في اللازم الغير البين اذ قد ينشأ
متاخر عن فهم الماهية فلا يصح جعل ما يخالف لازم الماهية بهذا
المعنى ان يفرد وسط ولازم الوجود خاصة عارضا لكن معارضة
لجواز ان يكون لازما بغير بين كذا تعلل به احوال الطاهر هو العليلة فيحتاج
ولا يصح من كلامه ان يتخطيه في ادخال اللازم توسط في العارض بل يصح

كونه يدل على انه في جعل ما مخالف لللازم بقسمة محض في العارض
 لتأوله لللازم بوسط ايقة والتحقق بول الى ان الخط في حصص
 اللازم في ذكر الفهم كما ذكره الفاضل المحتج **قال** لا يضاف قوة
 تاخر بالذات حول المسادر منه انما يقابل الماخز الزماني واما تاخر
 المحتاج عن المحتاج اليه والاول غير مستقيم لانهم اللازم الغير
 البين فتاخر بالزمان عن فهم الماهية وكذا الثاني لان فهم الفرد
 مثلا لا يحتاج الى فهم الثلثة لله تعالى ان يراد الفرد على وجه
 الثلثة فامل **قوله** فلان مع لقوله بعد فهمها ليس شيء اذ قد سبق ان
 الطرف مستقر فافهم **قوله** سئل عن الشيء معرض لللازم وفيه ابناء الى ان
 قولنا انك المحقق ما هو الحد الذي والوجه باقيا ما يحتاج
 الى التقلب اذ لم يعلم كونه العارض الذي هو احد قسمي الوصف ماره
 المحدد به **قوله** فانه تقديم الخاصة على الجسد لا يوجب نقصا اتفاقا
 احوال فيه بحث لا في هذا الاتفاق ثم كيف وما ولبه اول الفصل
 بالمميز مطلقا لوجب كونه تقديم الخاصة على الجنس نقصا لا ندراج
 هذا التقديم **قوله** وكقديم الفصل اللهم الا انه يحمل قوله وخلل
 الصورة بعض على انه مكرر او كونه الاتفاق على تقدير التزل من التناول
قوله وتوجهه انه ما اورد وببانه انه ما اورد في كل من الصورتين
 السابقين اعني السقاط للجنس مطلقا واسقاط الاقرب والاقتضا
 على الابعد ذلك اذ هو فصل لا نقصان فيه لا في ذاته حتى سمي خطأ **قوله**
 من الخلل في المادة وفي الصورة ولا في دلالة حتى سمي نقصا وهو
 من الخلل في المادة ايضا لكن لما اسقط بعض الذاتية وهو فصل الجنس

كونه لا يوجب
 الاقرب

الاقرب في صورة الاقتصار على الا بعد تقدم الفعل على رتبة اربعة
 ان يتاخر عن اي من هذه البعض الغير المذكور ايضا كما تاخر عن البعض
 المذكور الجنس لا بعد من هذا البيان يعلم بطريق الاولي تقدم الفعل
 على رتبة ادا اسقط الجنس مطلقا ولذا اقتصار به على ما ذكرنا فامل
قوله فقد اشار اليها لقوله لا خلل في الصورة او بصورة الحد **قوله**
 المحدود كما ذكر العلامة الفاضل في سبب ان جعل هذا القول على
 للخلل في الصورة والنقص في الحد فامل الصورة في العلم على صورة
 المحدود وكذا كونه مصدرة فلفهم **قوله** لم بعد لا يقال هذا الا بلام
 قوله سابقا فالظاهر ان نقصانها في المادة لا ينقل هذا الحب
 اصطلاح في المنطق وقوله سابقا حب الواقع كما اشار السرخسي
قوله وان حمل صدر الكلام على العموم ان على بيان صورة الحد مطلقا
قوله تاويل لقوله فلا سكر والاظهر ان يقال مراد من جعل الوصف
 الخاص بنوع من المحدود فضلا للمحدود كما اذا جعل الواد المنفرد
 بالجنس فضلا للثاني فلا سكر في قطعا **قوله** ساء على ان لها
 صور انوعه زائل فكون في مراتب الاعداد انواعا متخالف فلا يكون
 بعضها جزءا من بعض بل كل من كل من الوحدات اعداد وفيه ان
 تنوع الاحزاء لا ينافي عروض تنوع اخر على الكل **قوله** ان
 تنوعه ونماز عن الجميع فانه قلت فكون في معنى قوله لا يحق
 مثله انه لا سكر ولا يماز لا يحق ولا يلزم منه المقصود الذي
 هو عدم حوازل التعريف الرسمي فليست المراد من قوله ولا يحق
 الرتبة باللازم الط مجرد انه لا يكون الا في فكون في قوله لا يحق مثله

انه لا يكون به فاقم **قوله** ولو حمل العكس في عبارة المن **قوله** وعدم
 الروي بعد اللطاف بل انما هو اللطاف مطلق على معان اربعة وعدم
 الروي ليس منها بل لازم للعلم الرابع ان الشافعي **قوله** وقيل في احداث
 الخفة وخزانة تعال في تخمين المعلق ولا كركام البيت ابرو
 من الخ **قوله** والنفس في الجسم ولهذا كان البيت العقل من الحي **قوله** والثقة
 مرتبة في الرواية وهذا مخالف لقوله في حوائج المطالع والافاظ **قوله**
 ارادة المجازة وهو من الغريبة الوحشية فليدبر **قوله** كصعب قوم
 مع انه المراد من اللفظ الذي ما كور غريبا لقوم دونه قوم لا ما كورة
 غريبا لجميع الاقوام **قوله** فلو قدر في الحد وسطاه واعترض بلبان
 ما جعله تالي هذه الشرطه اعني قوله لكان الوسط مستلزما لحصول
 عن المحكوم عليه نفس ليس موافقا لكلام الشرح اذ ليس في اشعار
 بقوله نفس وول ان **قوله** لا في الحد الخفيف على ان ذكر القدر لا يقول
 هذا القيد ضروري في المعنى لان الوسط حاصل للمحكوم عليه اعني المحدود
 ههنا وسنلزم المطلوب اعني الحد هنا الذي يترتب عن المحكوم عليه **قوله**
 البرهان من ثبوت الوسط للمحكوم عليه ثبوت لازم فلا سفي ان **قوله**
 نفس النظر على ظاهر عبارة الشرح في الشرطه الا يترك الى قوله ان
 البرهان عبارة عن وسط مستلزم حصول امره للمحكوم عليه فامل
قوله لا في الحد الخفيف العام ليس من غير جملة المحدود بفصل وفي
 الحاشية ان بعضهم قال حاصل الكلام انه بفصل الحد هو نفس العقل **قوله**
 تفصيلا والبرهان يقتضي محكوما عليه ومحكوما به مستلزم ثبوت
 له فلو تخلل عن الحد والمحدود في البت لكما مستلزما عن المحكوم

هذا القيد ضروري في المعنى لان الوسط حاصل للمحكوم عليه اعني المحدود
 ههنا وسنلزم المطلوب اعني الحد هنا الذي يترتب عن المحكوم عليه
 البرهان من ثبوت الوسط للمحكوم عليه ثبوت لازم فلا سفي ان
 نفس النظر على ظاهر عبارة الشرح في الشرطه الا يترك الى قوله ان

علمه ان هو المحدود لا مستلزم للحد وهو نفس المحدود ولو كان
 برهانا وانت علم انه هذا التوفيق لا يناسب الشرح اذ يقع **قوله**
 وفيه تحصيل الحاصل انما قل هذا التوفيق هو الواقع لكلامنا **قوله**
 وفيه تحصيل الحاصل تايدوا كذا لقوله فلم يكن برهانا لانه
 البرهان يجب ان يحصل بالسر حاصله وهذا لم يتأتى التحصيل
 حاصله وفيه ما فيه **قوله** لا يثبتون الشيء لنفسه بل يثبتون الذات
 لما هو ذاتي له من قل يحتاج الى قيام البرهان عليه لكن المقصود
 ببيان امتناع اقامته فلذلك قال فاذا تصور السببه فليست **قوله**
 ولا يمكن اقامه البرهان ان بعد تصورها وبحث لانه وجود الحركة
 الاولى غير واجب فممكن اقامه البرهان قبل تصور السببه بالترتيب
 المقدمات المتمكنة هل سفل من الى شيء اول وحصل الاسفل على ما سبق
 اللهم الا ان سبق ما ذكره على الا غلب لا ظاهرا على ان معنى اقامة البرهان
 ابراهه بطريق القصد والطلب فك ساول الرب لا امتناع **قوله**
 فهو حاصل قبل البرهان بناء على انه حصول البرهان بطريق التدرج
 وهذا الذي ذكره بحكم في اللازم البين انه كما سبقت له فالتوفيق
 كونه الحد عن المحدود باعتبار حصول المقام لا باعتبار موقف
 بانه امتناع اقامة البرهان عليه **قوله** لوجوب العقل ما استدلل عليه
 استدلاله لا حاجته الى ان يعال تفعل جملة ما سبقت له بل الظاهر
 ان لفظ الجملة زاد **قوله** فان يدرم تصور من حيث ان حاد وفيه
 ان الواجب تصور السببه وان مستلزم تصور الارب من حيث الصفة
 فهو لازم الوقوف عليه لا انه موقوف عليه قال فظهر ان كونه المراد

هذا القيد ضروري في المعنى لان الوسط حاصل للمحكوم عليه اعني المحدود
 ههنا وسنلزم المطلوب اعني الحد هنا الذي يترتب عن المحكوم عليه
 البرهان من ثبوت الوسط للمحكوم عليه ثبوت لازم فلا سفي ان
 نفس النظر على ظاهر عبارة الشرح في الشرطه الا يترك الى قوله ان

معلوم وانما السببه معلوم
 على اشتراط كونه لا راسا
 معلوم

من الدور يقدم الشيء على نفسه الذي هو حاصل الدور قبلنا **قوله** الحمل
ذريعة الى تصويره بالحد حتى يتوقف تصوير الحد و بالحد على ثبوت الحد له
المتوقف على الدليل المتوقف على هذا التصوير فلم يزم الدور لكن هذا الحمل
في عبارة **قوله** لا امتناع الاستدلال عليه مطلقا ان من غير نقض بان
يحمل ذكره في نفسه **قوله** كما في الوجه الاول معلق بقوله مطلقا **قوله**
وانه هو الوجه الاول بغير محصور بالحقبة التامة **قوله** لا يتم الا اذا
كان الحد وصورا لا يمكن ولا يرد في الحقيقة التامة اربها ان اجزاء
الوجه الاول فيه ان يتوقف على تصور الحد و لا جازا ثبوتها بالبرهان
كما لا يخفى **قوله** واذا اراد تطبيقه ان يطبق الثاني على امتناع يحصل الحد
في نفسه بالبرهان ان لا على امتناع ثبوت الحد للحد و كما قررنا ولا وهذه
الشرطه معلق بقوله لكن اللازم من هذا الوجه **قوله** فتصور الحد من حيث
خصوصية المفصلة متقدم عليه قد يمنع وكره بان يجوز ان يقدم تصور
الحد بوجه خاص مفار الوجه الذي يطلب بالدليل كما اذا كان مطلوبا بالقول
الشارح و يدفع بان لا يشهد في تقدم تصور الحد من حيث استدلاله وهو
المقدم من مقهوره من حيث خصوصية المفصلة والقاسم على كونه مطلوبا
بالقول لا الشارح فالمراد بزيادة في تامل **قوله** فلو حصل به كان دورا فيه
ان هذا المراد ان كتاب السور من التهديق يمنع مع انهم قالوا لم يتم
لنا برهان على امتناع اكتاب احدهما من الاخر فليدبر **قوله** وهذا
التقريب الثاني من قوله واذا اراد تطبيقه الى قوله كان دورا **قوله** لعدم
الاجتناب الى التفسير بل جعله ليجعل ذريعة الى تصور الحد **قوله** وبتبادله
من ترجمته السلسلة وحيث ان الحد لا يكتب بالبرهان فانه التبادله من

انه لا يكتب في نفسه لا اثبات للحد و **قوله** لما ذكر في التوابع **قوله**
مختلف الحد فان المطلوب بعبارة لا يثبت **قوله** والا والاول من التوابع
من قوله وحاصل الثاني انه لا يراى في قوله لزم الدور انب بالوجه الاول
فانما يدل ان على امتناع الاستدلال على ثبوت الحد للحد و **قوله**
فان قلت قد اشتهر في السمة العلماء ان لا سلم انه قد سقط هذا
السؤال ظاهر من قوله واما الحكم بانه هذا حد من لوازمه لكنه فينبه
زيادة التوضيح **قوله** بل ربما يعارضه بعد آخره من حيث لا يمكن
مكن المنع المصطلح على نفس الحد ككر لا يمكن المعارضة الاصطلاحية
ان اراد الدليل على نقص ما يشبه دليل الخصم وان اعبر معارضة
لازم الحد من مثل الحكم بانه هذا حد فلا خلاف انه يمكن منه الفهم
ولو قل المراد من المعارضة لسما المعنى المصطلح بل ما اشار به ان
ان يقال فلو كان المراد من المنع ما يشبه معناه الاصطلاحى فالقول
مشكل فامل **قوله** كما اشار اليه اوله **قوله** الم نقل انه منقذ و
مرجح به ثانيا بقوله لا يعارض الا بحد يتوقف هو **قوله** مع ان
تغيره هو وضع المنزك كما عاينه الا ان الحكم ليس بالصورة واما
التوقف للعقبة سواء كان في المفردات او في ذكره الفرض **قوله** اما اذا
قلنا ان احوان باطون وفصل مدلوله لغاؤه في عاقله النقل
ومقصوده استثناء الحد للفظ من قوله لا يحصل الحد بمرها و **قوله**
وتمت لا يمنع الحد **قوله** فاما التهديق و قد يقال انه التوقيف للفظ
خارج الحرف كما يقال طلت بالمسجد ان فيه فلم يزم ان يكون مع الحرف
محكوما عليه وانه بطل وليس شيء لانه فيقول عز حاشيا للفظ وعبور

الى المعنى **قوله** انه هذا مفهوم لغة او شرعا اراد باللغة هما ما يعاملان
 لتناول العرف والاصطلاح **قوله** الاز هو العقل هو العلم
 2 ذكر لا ار مستقلا وقد يحتاج الى منجيم عقلي كما سيجي **قوله**
 فقط معلق بما لا الطرفان هذا كله حاصله واما ان قصد الاقادة
 فقط لربنا من صحة المعنى ليعطى بالعامل المذكور اذ لو لمعلق الاقادة
 لغني **قوله** اما او اصل الا ان اجوز ما طواه انه بقدر ما هم
 والحكم مع انه لا بقدر ما هم فمعنى قولنا ان الحكم المحقق خرج عن
 كونه حذا ان خرج عن كونه حذا مفيدا لما هو لا عن كونه حذا مطلقا
 لانه حذا لفظي **قوله** وكل صدق سمي قضية والا فلهذا يقال وكل قضية
 سمي صدقا اذا كانت **قوله** يبين للصدق معنى اخر غير سابق اي
 احد قسم العلم ولا يوجب انه الصدق الذي سبق سمي قضية وكان ثانيا
 الى ذكر بقوله الصدق مطلق على احد قسم العلم وعلى العلوم فانهم
قوله جاز وقسمها على معنى المدرك مشبهاً له وصف المدرك لما
 يحتاج الى التناول واما مدونه فلا يوصف كما قال في شرح الفتاوى
 ان الحكم معنى وقوع الشيء او لا وقوعها لا يصف بالاحتمال ولا
 بالصدق والكذب **قوله** والحكم الذي جعل جزء اجواب عما قال الحكم
 او ان جزء القضية فلا يكون القضية عبارة عن المدرك فقط **قوله**
 اي حكم معلق بمعنى الوقوع او اللاحق **قوله** او براد به انه لا يوجبها
 اي في شأنها فالحكم محمول على ادراك الوقوع او اللاحق فانهم
قوله لا يتقايها على احدها الى لا سفاء الكلية على احد التقديرين معنى
 على قدر الجزئية **قوله** فالمقصود من الجزئية لا يتوقف على التفرع بالصدق

على النصف ما صدق الحكم
 مع الاصل والاشياء
 مسئلة

رده على العلامة التفاد الى حشال وظاهر عبارته مشعر بان
 المفردة الجزئية عدم العرف الكلية وليس كذلك بل لا بد من العرف
 الجزئية وبما ان الحكم على بعض الافراد **قوله** وفادة الظهور
 لزوم الدور **قوله** والا كان قطعاً مستند الى جهة اخرى لا يقال يجوز
 انه يكون الكاذب من المبادى البعيدة التي لا يجب استبعادها عند
 حصول النتيجة فعلى تقدير عدم زوال النتيجة لا يلزم ان يكون قطعاً
 مستند الى جهة اخرى بل يجوز ان يستند الى ذكر الكاذب الذي رخص
 زوال الاعتقاد به مع حصول القطع بالنتيجة لا باسناد القطع
 بالنتيجة وعدم زوالها حالاً ومآلاً بنا في اسبابها الى ذكر الكاذب
 الذي رخص زوال الاعتقاد به **قوله** فوجب حمل اللزوم على العاقبة
 فكون معنى **قوله** بالنتيجة قطعياً لكون نتيجة قطعياً في كونه **قوله** لا يلزم
 الحق على دليله لكن ينبغي ان يقيده الحق ان المطابق للواقع يكون
 قطعياً تقنياً فبمعنى **قوله** كما اشار اليه بقوله وفي معنى قطعياً **قوله**
 لازمه لقدم حقيقة قطعاً فانه يفهم منهم من الاول انه اللام للعاقبة
 وهو الثاني ان اللزوم قطعي **قوله** ولم يعكس لانه الدور ظاهر بطلان فانه
 قلت هذا انما يكون وجه لتوضيح المصداق لابطال اللزوم واما بدونه
 فالاولى ذكرها هو ظاهر بطلان قلت المقصود الا ميل ابطال اللزوم
 وان لم يرض له فلا حاجة الى ان يذكر لازم ظاهر بطلان **قوله**
 وهو المفهوم من كلامه **قوله** وفيه المراد به عدم تناهي التوقيفات
 فاما موارد مساهمة وهو الدور بمعنى التسلسل في قول المصنف الا
 لزوم التسلسل مسأول للدوران **قوله** وحول ان الحق وقيل الدور وانما

الى ذكر يقال في الحاشية وفي بحث ادلها الوقفا على مساهمة الادوار
 الا ان مقتضى كلام طرفة امور غير مساهمة سوفق بعضها على
 بعض ولا يكون الوقفا في مواد مساهمة بل في مواد غير
 مساهمة وكور تسلسلا معارفا اقول الطائر مراد القابل للمواد
 المساهمة وغير المساهمة ما هو بحسب نفس الامر لا على اعتبار
 ولا لا يفي قوله ولا يكون الوقفا في مواد مساهمة بل في مواد
 غير مساهمة لانه المواد في الادوار مساهمة في الواقع ولا قوله
 تسلسلا معارفا لانه انما يكون كركر لو كانت المواد غير متناهية
 في الواقع فليسا ملية وقد يقال الادوار مستلزم للتعارف منه
 نعم المراد من انما هو التعارف فلا ساول الادوار الا ان مستلزم
 للتعارف وبطلان اللازم مستلزم بطلان المعلوم فلذلك اقتصر
 على التسمية على ما هو المشهور اشارة الى انما ساء في اسلام الادوار
 انما محل بحث كما ذكره في حواشي الطالع في العباس الزهر فظن
 انتاجه وفي بحث لانه لزوم الرائي المقتضى العباس يترك
 اللهم الا ان يقال ان ادب العباس الفقهاء في التمثيل واطلق العباس
 بطريق المجاز في قوله لا يرد كرا ما يتج ادا لم يكن الا من الرى مسفا
 من الظن او الاعضا واما ما صح في الصورة فانه فلي لا بل
 في اسلام مقدم على العباس المتج من ان هو وجه الدلالة وهو
 ما لا حيلة له من انما التسمية وقد اعترف نفسه بان الامارة لو كانت
 عبارة عن المفردات كالطوق بالليل وتقيم الهواء لظهور ذوالها
 مع نفاذ موجهها فلا وجه لقوله في قوله لزالها مع موجهها

ادكر انما
 ظني انما

فاز ذوالها مع نفاذ مقدمات ذكر العباس على حالها متمنع وذلك
 لانه في عدم متمنع بعض مقدمات العباس العجيبة الصورة
 لتلازم التبع فلو كان مجرد صورة العباس مستلزما للتبع
 لما كان المستلزم للعدم اللزوم فلي لا شكرا العباس التبع
 الصورة التي مستفاد من الظن او الاعضا معتبره وجه
 الدلالة وكور هذا العباس مجرد اعز ذكر الاعضا فلي لا
 ذوالها مع نفاذ ذكر العباس على حالها ظاهر بخلاف ما اذا
 جعل الامارة عبارة عن المولات فاز ذوالها ظاهر مع نفاذ
 موجهها فلي لا وجه في وجه في الواقع حسب اننا
 في قوله كل اننا طين واطين حوان لكل واحد واحد او اد
 اننا الحوان لا نصا ولعموم الطين وكرة عليه ان يلزم
 على ان يكون الاستدلال في الاستدلال بالخراس على الخراسي بالخراس
 على العقل لانه الحكم في قوله كل حوان حرك فلي لا عقل غير المنصوع
 انما هو على حساب الحوان وقد استدلل على ذلك الحكم بالسواء
 حال الادب والوس وبغيرها مما شاهد من الحوان كركر
 ولا يرد كور العنوا به كليه لانه العنوا به في قوله كل اننا
 باطون ينف كل ولا كور للمصور خصوص ما اعتبار موضوعها ولا
 للكبر في عموم ما عدا موضوعها وجوابه من ملاحظة جمعة
 الاستدلال مع الاستدلال الخراسي على حال الكلي في التقضايا الخ
 موضوعاتها خراسا ضافة على العنوا كليه الى موضوعها كل
 لها فلي لا وجه في هذا العنوا بالباطن والعنوا بالباطن انما

في قوله
 مستلزم

اسود بعض الزنج ليس باسود لغيره ما فتن مع محو الخا و
 الجزء الا انه غير العهد واتحاد الزا و لا يدخل اتحاد الجزء في
قوله وانه كونه حاصلا بالاعتبار الى نوع اخر منه هذا ما ننظر الى ما
 نفهم ظاهره قوله حاصلا بنوع من الموضوع والا فلا حياء وان
 الميع الذي هو ان يكون حاصلا بالاعتبار الى بعض ما عدل سواء كان
 ذكره بعض نوع اخر منه او لا **قوله** مقبلة الى شيء ثالث هو خارج
 عن الموضوع **قوله** جعل قوله لا اختصاص به بكونه لما عده بخلاف
 الخواص المذكور فانه ذكر لا اختصاص به هو المقصود وما عطف عليه
 لتبين المراد منه **قوله** وفيه امر حاص بنوع من الموضوع وحاصله ان قوله
 لا يصفى اسفاه عن نوع اخر منه لم يبادر اسفاه عنه بل عن جميع
 ما عدل فاحتمال ان يكون حاصلا مقبلة الى شيء ثالث بعيد **قوله**
 الا انه ذكر ما عدا امر زائد وهو بعض ذات الموضوع الخارج عن الموضوع
 المقصود **قوله** وانما يمكن تفسيرها بالمحكوم عليه وانه فان المحكوم عليه يطلق
 بحسب الاصطلاح على المقدم والمحكوم به على التالي **قوله** وانما فتره بين
 الشرطية وهو قوله ان على قدر صدق الاصل لا يقتضي الامر والسفد
 والخمس بقية مثلا اذا قلت زرقا فم نفهم جلالا انه في مكانه
 الا يمكنه لكنه سمى قادا على ان في الدار قد فترت ذكر المسمى لا جمالي
 وخوذاه يقال على العداد يصدق على قدر صدق الاصل والغير
 لقوله يصدق والمآل واحد وهذا هو كنهه خفي على بعض الافاضل فان
 العدد **قوله** ومما في عبارة الشرطية وهو قوله لكن لو صدق الاصل
 صدق **قوله** يشترطه الكيفية على حالها وانما لم ينع البان المحقق

لا لو اشترطه الكيفية لا يشترطه الكيفية فظلال العرف حاصل
قوله واما قولنا كل انشائي اطلق فهو كونه قد سبق عليه مثلا كل
 قد كرر **قوله** فلا كونه كونه انما يمكن الموحدة الكلية موحدة جزئية ومقتضى
 عليه ما في قولنا كل شيء كانه شايبا صادقا مع انه لا يصدق بعض
 الاشياء كانه شايبا والحوادث انما هي قولنا كل شيء كانه شايبا
 هو امر الصف بالشجوخة في الحال كانه موصوفا بمفهوم الاشياء
 في الزمان المتقدم فصدق بعض الاشياء في الزمان المتقدم بشيخ في الحال
قوله قد وقع البعض لدر اوردوه الماخروء عليهم وبيان انه
 قد جاء المنطقين ذهبوا الى انعكاس الموحدة الكلية كنفها
 هذا العكس واستدلوا عليه بانه اذا صدق كل **ب** - مثلا صدق
 كل ما ليس **ب** ليس **ب** والا فصدق ما ليس **ب** وسلك
 الى بعض **ب** ليس **ب** وقد كانه كل **ب** - هف واخرى عليه
 الماخروء انما لا يتم ان لو لم يصدق كل ما ليس **ب** ليس **ب** لصدق
 بعض ما ليس **ب** بل الصادق ليس كل ما ليس **ب** ليس **ب**
 وهو ان لم قولنا بعض ما ليس **ب** لوقف على وجود الموضوع
 دورا لانه ووجه الادفاع انه ما ذكره اعلم انه لو اخذت
 الطرفين بمعنى الدول السوقف على وجود الموضوع واما اذا احد
 بمعنى السلب فلا لعدم توقفه عليه **قوله** فلا كونه كانه انشائي
 الكلمة مطلقا كنفها بالمستور وبانعكاس الموحدة الكلية كونه كونه
 البعض واورد عليها ما يصدق قولنا لا شيء من الاشياء كانه شايبا
 ولا يصدق لا شيء من الاشياء كانه شايبا وما يصدق قولنا كل شيء

كل ما ليس بـ ليس بـ
 وهو ان لم قولنا بعض ما ليس بـ لوقف على وجود الموضوع
 دورا لانه ووجه الادفاع انه ما ذكره اعلم انه لو اخذت

وهذا لا يقتضي ان
 انعكاس الموحدة الكلية
 الى الموحدة الكلية فقولنا
 بعض ما ليس بـ شايبا صادق
 مع انه لا يصدق بعض
 من الاشياء والخطا الخواص
 منهن

كان ثانيا ولا يصدق كل انشائه ما ليس بشاب هو ليس بشيء جواب
 يعرف مما سبقناه كقاعدة **قوله** فانه لم يكن هناك امر متب السها
 فلا رها ان اصلا قال في الحاشية رد على امر ما كان هناك امر المتب
 الى مجموع التبع الى طرفها كما ذكره في الاستشهاد مع لوم ثبت امر
 له نسبة الى المجموع لا الى الاحزاء فلا رها ان اصلا لا يمكن ان يقال
 الحية كونه هناك اعلم ان كونه حية او التزم ما في صورة الاستثناء هو
 ذكر الاما التزم ما في الساسات ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكنها طلعت فالنهار موجود في صورة قولنا النهار لا روم
 لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود
 فهو موجود فانه موجود **قوله** وكما قيل في الاسماء على بعض النسخ
 وهو مع يقع في بعض المهند ولا يمكن التفسير **قوله** فمحمل في الساس
 ان يكون واعرف الامام بالكر واللا وط في الانتاج فيرد احق انه
 او احصل في نفسه ثم حل في الشيء الثاني على ثالث كقولنا ابيات موجود
 في الجسم محمول على الحواير فالاولى ان لم يكن حله على الثالث لكن
 بلزم وجوده في جميع الساس موجود في الحواير وكما انك
 كقولنا اللوز محمول على الساس والساس موجود في الجسم فهذا وان
 لم يوجد كونه اللوز محمولا على الجسم لكنه سلم كونه موجودا في
 فله حصل الانتاج في هاتين الصورتين مع عدم تكرار الوط لان
 ما هو تمام المحول في احد الصورتين ليس هو تمام الموضوع في الاخر
 وكذا قولنا الدرة في الحق والحق في الصدوق سلم كونه الدرة
 في الصدوق مع عدم تكرار الوط لان محول الصدوق هو قولنا في الحق

وموصوف الكبرى هو الحق لا يقال سلم ان هذه الصور التارخ
 المذكورة انما هي بواسطة مقدمة اجبية صلا في الحاصل في المحول
 على الشيء حاصل في ذكر الشيء في الكاش في الكاش في الشيء كاش
 في ذكر الشيء انما يقول المعلوم ههنا ان انتاج هذه الصور التارخ
 قد تحقق مع صدق تلك القدر الاجبية واما ان بواسطتها تم
 الا برهان انتاج قولنا كل جسم مولى وكل مولى محدث لقولنا
 كل جسم محدث قد تحقق مع صدق قولنا لا المحول على المحول
 على الشيء وكلما محول على ذكر الشيء في الجمل مع انه لا يستند
 الى الثاني لا اتفاق وبذلك العقل ايضا الى هنا كل له والحوار
 انما ان هذه الصور سلم ان التبع لانها لا بد كونه الحق
 الاحباب كما في الامثلة المذكورة وقد يكون الحق السلب كما اذا
 بدلت كبرى المثال الاول بقولنا الجسم محمول على الفهم فالحق ايجاب
 ليس موجود في الفهم وكما اذا بدلت المثال الثاني بقولنا الساس
 محمول على اللوز واللوز موجود في الفهم فالحق السلب في الساس ليس
 لموجود في الفهم وكما اذا بدلت المثال الثالث بقولنا المقوم موجود
 في الدهن والذهن موجود في الخارج فالحق هو السلب في المقوم
 ليس موجود في الخارج والاختلاف في الشيء موجب للفهم كما هو
 المشهور **قوله** ومحمل لا يحاسب حكمه واعترضا في شي او على من
 سبنا ان الحاشية المعنى وكلمة الكبرى ليس شيء منها شرطا في انتاج
 الشكل الاول لمحمول انتاج مدونه فاذ قلنا لا شيء **مرج ب**
 وبعض **ب** ان لم يكن بعض الساس والا يصدق كل **مرج ب** فمحمل

صفير والصغير كبر ليس لانه مراب وسكن الى ما ينافقنا كبر
 هف وجوابه ان الاشكال انما سمين وسمائز او العنق النجم و
 موضوعها ونحوها فادكره القياس ان قيس الى نسبة الى ا
 كانه شكل انما لا صفواه لانه في مزج - كونه كبر الى الاشكالها
 على الاكبر وهو حقيق الانتاج وانه قيس الى نسبة الى كانه
 شكلا او لا غير مبيح والخلف لا دل عليه وقال بعض الافاضل ان
 محل بحث اما الاول فلا في العموم باجمع سور المصنف انتفاؤه الشرط الاول
 على ذكر الحجاب الصفير فانه كانه مرادهم الاحاب المريح يرد عليهم
 ما ادرجه المصنف قوله او حكمه فانه قوله لا يشترط لانه مرادهم - وكل ما
 - اصدق عليه قول المؤلف مرادهم احوال مع سلت لزم عنه لانه قول
 آخر وهو **كل** ا هو فاسد ولا شبهة انه ليس استثناء فلو قلنا
 قلنا ان كونه واحدا من الاشكال لا ريم ولا لكن حمله من غير الاول
 فلم يصح فيه اشتراط الاحاس المريح في الصفير وان كان مرادهم مطلق
 الاحاب انهم مرادهم كونه مرادهم او اشتراطا ليوافق كلام المصنف كلامهم
 رد عليهم انه لا يرد هذا الاشتراط لغيره لانه لا يرد على المثال بشرط
 انتاج الشكل الاول كونه صفواه حوجه او سالبه لانه كل سالبه حكم
 حوجه سالبه المحمول ولا يخفى على احدا انه لا يرد للقول بان شرط الشيء الفلاني
 احد النقيضين واما الثاني فلا يرد لانه لا يرد على هذا احوال و اكثر المحول
 هو حكمه الا سفل عند المنع ان فلانا لا يفيد الظن بانه هذا هو حكم
 الفكر الا سفل عند المنع احتجنا الى التوقيف بينه وبين الاسماء حيث
 اتفقا على انه حقه مفقود للظن وليس لهذا الظن سبب الا معرفة حكم

وهذا
 هو
 المقصد
 من
 هذه
 المسألة

اكثر الافراد وهذا حاصل وذكر مثال وقصدا بقرينة المثال في النزق
 والعرفاء والفرد ملحق بالاعم الغلب وان فلانا لا يفيد الظن بانه
 حقلنا من القياس ومن الاشكال الاول ثبت ان كلمة الكبر ليست
 شرطا وانه لم يجعله من الشكل الاول لانه عدم انحصار الاشكال
 في الاربع لعدم ملوحه لانه كونه من شكل آخر وان لم يجعله من القياس
 سواء على ان القياس ما سئل من السجعة على تقدير تسليم المقدمات
 وهذا ليس كذلك لانه عدم انحصار الجملة في الاقسام الثلاثة لانه هذا
 ليس باستقواء ولا بتبديل اقول الجواب عن الاول انه مرادهم مطلقا
 الاحاس انهم مرادهم كونه مرادهم او التزاما وهذا الاشتراط ليس بمتفق
 بل بعد ان السالبة المحضه حيث هي مرادهم انما ركونها موجه سالبه
 المحمول لا يصح لانه كونه صفير الشكل الاول لكن يصح كل سالبه
 لكونه باعتبار الاحاس وملا حظه ولا يخفى على احدا انه هذا ليس
 قولنا ان شرط الشرط الفلاني احد النقيضين وعرفنا بانه مثل
 ما ذكره قبل الاستقراء السابق بحسب المحصول **فول** مرادهم كبر
 بعد ان مرادهم مرادهم الراد فلا يرد انه العكس ليس هذا الراد بل
 الراد بعد الفكه فانه **قوله** الاول ان الموجه السالبة المحمول يرد
 ببيان الفرق بين الموجه الكلمة السالبة المحمول والسالبة والموجه
 المدلوله ومحملة في السلب حيز المحمول والموجه المدلوله و
 خارج عن المحمول السالبة وسالبة المحمول الا انه سالبه المحمول
 زيادة عما ذكرنا في السالبة تصور الموضوع وهو المحمول
 والنسبة الاحابية نفسها ونرفق ملكا لانه وفي السالبة

المحول تصور الموضوع والمحول والسبب الاحكام ونزفها ثم نفود
وتحمل وكذا السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق الحاشي المحول
على الموضوع يصدق عليه فيكثر اعداد السلب فيها بخلاف
السالب فانها اربع امور تصور الموضوع وتصور المحول ونسج
تصور السبب الاحكام وبلها وفي السالبة المحول خمسة ^{بكر الاصول} ^{بكر العتب}
الاربع مع حمل سلب المحول على الموضوع على الموضوع وثوب **قوله**
ما سلب فيها محولها عن موضوعها ثم اثبت ذلك السلب فانه سلب
ان الحكم السلبى ادراكا له انبئة ليست بواقعة وكذا الاثبات ان الحكم
الاثبوتى ادراكا له السبب واحد فلان سلب المحول ثم اثباته وكذا
السلب بثبوت الحكمين والصدق في الوجه السالبة المحول والاضا
لا وجه لاثبات الادراك للموضوع فليس بثبوت الحكمين اما كونه في
القصصين لا في القصص الواحدة اما الوجه السالبة المحول بل هما متلا
السبب المستلوية ثم ثبت بكون السبب المستلوية الموضوع فلهذا لم يثبت
الادراك فيها **قوله** واما الوجه المدولة فيها ما اثبت في عدم امره وجود
وهو انه لا سادول المحول لما ذكره لا يثبت مع انه موجه مدولة فلو ذكر
قد وجوده كما احسن واشتمل اللهم الا ان يقال ان وجوده في
مالا شتمل على حوى السلب **قوله** على السلب متناقض فالسلب
المقول فلا متناقضة قيل ارفع المناقاة ^{الظاهر} ^{الظاهر} اما يظهر بوجه ان السلب
منه الحزم المحول لم يثبت بكونه هذا لا به جليل سلب كالحق
من الصافي له ولم يحل المتناقض له المحول بل السلب نفسه فلا
يندفع التناقاة احوال السبب وحمل محول الوجه السالبة المحول

الا انه مقال السلب خارج عن المحول في السلب المتناقض له لكنه كجزء
منه وهو الذي قصده الفاضل المحتج فانه في المناقاة **قوله** فلا
يحاج الى احكام السالبة المحول صدقها في وجود الموضوع وفي تحت
وهو الوجه السالبة المحول يحكم فيها ثبوت السلب للموضوع كما
وثبوت شيء وان كان سلبا شيء آخر يصدق بثبوت ذكر الاخر بالثبوت
فلا يكون لازمه للسالبة وجود امر مآلها في الحفظ هو السلب وان كان
موجه صور مدولة في ثبوت السلب للموضوع معناه عدم ثبوت
السلب عنه ولا اختلاف بينهما الا بالاعمال **قوله** بخلاف
المدولة فانها عتاق الى وجود الموضوع والعرض علم الامام في
المكتفون بان عدم المحول الوجود كالا بغير ان صدق على الموضوع
العدم فلا يكون وجود الموضوع شرطا في الموجه المدولة وان لم يصدق
عليه صدق عليه صدق على المحول الوجود ما لا يفسر لا متناقض خلق الموضوع
عن النقصان فليس انقضاء العدم بالامر الوجود وهو محال ولو لم
عدم التناقذ وجود الموضوع في الموجه المدولة لا ارم لا ارم ان يفتي
الاحكام المحصل في وجود الموضوع فالاحكام المدولة بطريق الاول
والحواس **قوله** وان لم يصدق عليه ظهر صدق على المحول الوجود
ثم لا اللازم صدق سلب عدم المحول عليه فانه يصدق الوجه ليس بوجه
بل سالبه والسالبة المدولة العلم الموجه المحل فلا يلزم صدقها صدقها
قوله لعدم التناقذ المتقضي وفيه عدم مقتضى واحد شيء لا سلب
استغناء ذكر شيء الا على بعدر احصاء مقتضى فيه وكان ثم ادعوا

هنا بداهة الاحكام فندبر

